الجلسة الحادية والعشرون

للّجنة المركزية
للاتحاد الاشتراكى العربى

(الثلاثاء ١٥ من صفر سنة ١٣٩٠ هـ، الموافق ٢١ من إبريل سنة ١٩٧٠م)

بسم الله الرحمن الرحيم

الاتحاد الاشتراكى العربى
اللجنة المركزية

محضر الجلسة الحادية والعشرون

اجتمعت اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى العربى ، برئاسة السيد أنور السادات نائب رئيس الجمهورية، وحضور السادة أعضاء اللجنة التنفيذية العليا، فى الساعة السادسة والدقيقة العشرين من مساء يوم الثلاثاء ١٥ من صفر سنة ١٣٩٠ هـ، الموافق ٢١ من إبريل سنة ١٩٧٠ .

حضر السادة الأعضاء ، عدا :

من السادة الأعضاء الأصليين :

١ - أحمد طلعت عزيز
٢ - أحمد فؤاد أبو حجر
٣ - جمال أحمد سعد
٤ - طه حسن محمد قرين
٥ - عبد الرحمن حسنين أبو المكارم
٦ - عبد الهادى على ناصف
٧ - محمد أحمد عبد الهادى على
٨ - محمد حسنين هيكل
٩ - محمد خيرى هاشم
١٠- محمد صبرى محمد مبدى
١١- محمد عبد الحكيم موسى
١٢- محمد عثمان محمد إدريس
١٣- محمود أمين العالم
١٤- محمود أنسى منصور
١٥- د. هاشم محمود القاضى

ومن السادة الأعضاء الاحتياطيين :

١ - إبراهيم نجيب إبراهيم
٢ - أحمد سامى حسين سامى

٣ – أحمد فؤاد محمود عمر ٤ – م. أمين حلمى كامل

٥ – صلاح الدين أبو المجد طه ٦ – د. محمد زكى شافعى

السيد/ نائب رئيس الجمهورية :

بسم الله الرحمن الرحيم .. أفتتح الجلسة .

كلفنى السيد الرئيس بأن أنقل إليكم تحياته واعتذاره عن عدم حضور جلسة اليوم، وقد كان سيادته مصمماً على الحضور حتى آخر لحظة، ولكن وعكة البرد التى ألمت بسيادته فى الأسبوع الماضى كان لها أثرها، مما حتم معه الأطباء ضرورة راحة سيادته. والآن ننتقل إلى جدول الأعمال .

إن جدول أعمال جلسة اليوم يشتمل على عرض الموقف السياسى والعسكرى. فبالنسبة للموقف العسكرى، لم يجد جديد بعد الحديث الذى سمعتوه من السيد الرئيس فى آخر اجتماع من اجتماعات اللجنة المركزية .

أما بالنسبة للموقف السياسى، فالجديد فيه زيارة سيسكو للقاهرة، ومن هنا فإنى أرجو السيد وزير الخارجية أن يعطينا صورة عن هذه الزيارة .

السيد / محمود رياض (وزير الخارجية) :

أراد سيسكو مساعد وزير الخارجية الأمريكية أن يؤكد – فى زيارته لنا – صداقة أمريكا للشعب العربى، وأن الأمريكان يكنون لنا كل محبة وكل شعور طيب، وأنهم فى الوقت الذى يحافظون فيه على وجود كيان إسرائيل راغبون كذلك فى أن تكون علاقاتهم مع كل الدول والشعوب العربية.. علاقات وُدٍ وصداقة .

وكان مما قاله إنه إذا خرج من هذه الزيارة بإقناعنا بصداقة الأمريكان لنا، فإنه يكون قد حقق نجاحاً كبيراً جداً، لأنه من الناحية السياسية ليس لديه جديد يقوله أكثر من أن يكرر مرة أخرى المشروعات الأمريكية التى بين أيدينا. فأول نقطة فى الخط السياسى الذى جاء من أجله – والتى اهتم بها جداً – خلق حوار مباشر بيننا وبين الأمريكان .. بمعنى أن ما يجرى من مباحثات فى واشنطن وفى نيويورك لا يكون عن طريق الاتحاد السوفييتى، وإنما يجب أن يكون بطريق مباشر بيننا وبين الولايات المتحدة .

النقطة الثانية : بعد هذا الحوار المباشر، هل نبدأ المناقشة من جديد .. أو نبدأ من نقطة معينة ؟ أوضح سيسكو أن هدف المباحثات المباشرة – فى الواقع – هو أن نقبل ما قُدِّم لنا من مشروعات أمريكية، فهناك مشروع يتعلق بمصر وآخر يتعلق بالأردن . فإذا ما وافقنا عليهما – كما قُدِّما إلينا – كان على يارنج أن يأخذهما، ويبدأ القيام بالاتصالات بيننا وبين إسرائيل من ناحية، وبين الأردن وإسرائيل من ناحية أخرى، لتنفيذ هذا المخطط الأمريكى .. أو المشروعات الأمريكية، وهو يُبْرِزْ فى نفس الوقت نقطتين مهمتين جداً، تمثلان الخط العريض فى السياسة الأمريكية، هُما :

أولاً : إذا كانت مصر ستصر على الانسحاب الكامل لإسرائيل من كل الأرض العربية، فعندئذ لن يكون هناك حل سلمى .

ثانياً : إذا أصرت مصر على عودة اللاجئين كذلك، فعندئذ لن يكون هناك حل سلمى .

فالموقف يتلخص إذاً فى إجراء اتصالات مباشرة مع الأمريكان، لا يكون الروس طرفاً مباشراً فيها. وهذا يعنى استبعاد الروس بالكامل، ثم تنفيذ المخطط الأمريكى .. أو الخطة الأمريكية، التى يجب أن تبتعد تماماً عن فكرة الانسحاب الكامل لإسرائيل من الأراضى المحتلة، أو عودة اللاجئين .

ثم إن جميع المشروعات الأمريكية تنتهى بنقطة معينة، هى ضرورة موافقة إسرائيل على المشروعات الأمريكية .. ما تعلق منها بالجانب المصرى .. وما تعلق منها بالجانب الأردنى، وهى تهدف كلها إلى هذا. أى أن الأمر متوقف على موافقة إسرائيل على المشروع المتعلق بمصر كما جاء فى إحدى فقراته – وأكده سيسكو مرة أخرى – يقضى بانسحاب إسرائيل من الأراضى المصرية كلها، ولكن هذا الكلام فى الواقع لا قيمة له إطلاقاً لأنه مشروط بثلاث نقاط :

١– يجب أن نتفق مع إسرائيل على مصير غزة : فإذا لم نصل إلى اتفاق معها بهذا الخصوص، كأن أصرت إسرائيل على ضم قطاع غزة إليها، ورفضنا نحن هذا، فعندئذ لا يكون هناك انسحاب .

٢– كذلك يجب أن نتفق مع إسرائيل حول شرم الشيخ : فإذا أصرت إسرائيل مثلاً على وجود قوات دولية دائمة فى شرم الشيخ ورفضنا نحن، فعندئذ لا يكون هناك انسحاب .

٣– موضوع المناطق المنزوعة السلاح والتى تتعلق بسيناء: فإذا أصرت إسرائيل على ضرورة نزع سلاح شبه جزيرة سيناء ورفضنا نحن، فعندئذ لا يكون هناك انسحاب. ونحن نعلم أن إسرائيل تصر من الآن على ضرورة نزع سلاح شبه جزيرة سيناء، بل إن كل المناطق المحتلة فى أى تسوية يجب ألاّ تعود إليها القوات العربية . ومعنى هذا أن تكون مصر تحت رحمة إسرائيل

العسكرية بصفة مستمرة، لأن طيرانها يستطيع – والحالة هذه – أن يصل إلى أى منطقة فى مصر .

إن عدم عودة قواتنا إلى سيناء، معناه أن نظل فى الوضع السيئ، فلا نستطيع أن نصل إطلاقاً إلى أى مكان فى إسرائيل . فالمشروع الأمريكى بالنسبة لنا فيما يتعلق بالانسحاب – كما قلت – مشروط بأن نوافق على ما تريده إسرائيل، فيما يتعلق بسيناء ونزع سلاحها ، وفيما يتعلق بمصير قطاع غزة ، وفيما يتعلق أيضاً بموضوع شرم الشيخ .

أما بالنسبة للاجئين، فإن موقف أمريكا هو التجاهل الكامل لمشكلة اللاجئين، وهى تطالبنا بأن نوافق على ما توافق عليه إسرائيل، فإذا رفضت إسرائيل عودة اللاجئين، فيجب أن نوافق على هذا، إذ أن عودة اللاجئين – وما يتعلق بهم – مشروط بموافقة إسرائيل، فإذا قالت إنها لن تسمح مثلاً بعودة أكثر من ألف لاجىء، اعتبر هذا أساس الاتفاق الذى يجب أن يتم بيننا وبين إسرائيل .

والخلاصة أن موقف الأمريكان – حسبما جاء به سيسكو – يتمشى مع رسالة نيكسون إلى الكونجرس، والتى تنتهى إلى نتيجة واحدة، هى أنه إذا أراد العرب حلاً، فليس أمامهم إلاّ المخطط الأمريكى، وما عداه فهو مرفوض .

هذا وقد فسر السفراء الموجودون فى القاهرة – ومنهم ممثلون لدول غربية – موقف أمريكا وحديث سيسكو بأنه نوع من التشدد والتقييد ، طالما أنها ترى أنه لا يوجد حل ما دامت مصر تصر على أمرين، هما : الانسحاب الكامل، وعودة اللاجئين .

هذه خلاصة الموقف الذى جاء به سيسكو. أما بالنسبة للأردن فلم يتمكن سيسكو من دخولها. وبالنسبة للبنان مكث هناك ٤ ساعات، وكرر أيضاً هناك نفس الكلام الذى سمعناه منه هنا فى القاهرة . هذا هو كل ما يتعلق بزيارة سيسكو .

السيد / نائب رئيس الجمهورية :

هل هناك أى أسئلة؟

السيد / فريد زكى حشيش :

كنت أود أن أفتح الحديث فى موضوع التعديل الوزارى الأخير فى الأردن، وهل لهذا التعديل توقعات بالنسبة للمستقبل؟ .. وربط هذا بالمظاهرات التى قامت فى وجه سيسكو هناك ، فهل هذا

يوضح طريقاً جديداً للأردن؟

السيد/ محمود رياض :

الواقع ليس هناك ربط بين المظاهرات وبين التعديل الوزارى إطلاقاً، لأننا كنا نعرف أن هناك أبحاثاً منذ شهر بالنسبة للتعديل الوزارى، فالأوضاع السياسية فى الأردن تجعل موضوع التعديل الوزارى أمراً عادياً. وإذا راقبنا الأمور فإننا نجد أن كل سنة تقريباً يحدث فيها تعديل وزارى أو أكثر، لكن ليس هناك أى مظهر من مظاهر التغيير ، لأن رئيس الوزراء هُوَ هُوَ .. ووزير الخارجية هُوَ نفس الشخص، بل إن العناصر الجديدة التى دخلت الوزارة تعتبر من العناصر الوطنية المعروفة بتعاونها أصلاً مع الفدائيين ومع العناصر الفلسطينية، فإذا كان ولا بد من عمل مقارنة، فالتعديل إلى الاتجاه الأحسن، لا إلى الاتجاه الأسوأ .

الدكتور/ مصطفى أبو زيد فهمى :

لدى سؤال بسيط جداً، لقد نشرت بعض الصحف على لسان السيد وكيل وزارة الخارجية أن مقابلة سيسكو لنا كانت مفيدة وناجحة . فما مدى هذا الكلام بالنسبة لما سمعناه من سيادتك الآن ؟ هذه نقطة أولى .

والنقطة الثانية : إن بعض الصحف الغربية .. والصحف العربية، نشرت أنه كان مع سيسكو أحد رجال الاقتصاد، وأن هناك مباحثات اقتصادية جرت فى هذا الشأن، فماذا تم بشأنها؟

النقطة الثالثة : ماذا كان ردنا نحن على سيسكو، هل نحن اكتفينا بالرفض، أم قُبِلَتْ وجهة نظرنا مفصلة من حيث إن أمريكا هى قائدة العدوان الحقيقى على المنطقة؟ وشكراً .

السيد/ محمود رياض :

بالنسبة للتصريحات، فإنني لا أذكر أن وكيل وزارة الخارجية أعطى مثل هذه التصريحات، إنما هناك تصريح صدر من الأمريكان، إذ اعتبروا أن المقابلة كانت ودية. وطبعاً ما دمنا قد قررنا مقابلة شخص فبالتالى نقابله بأدب، ولا نعامل ضيفاً لنا أى معاملة سيئة، لذلك من الممكن أن توصف أى مقابلة تتم فى القاهرة بأنها مقابلة ودية من هذه الناحية. لكن لا أظن أن مسئولاً رسمياً قال:

إن المقابلة كانت ناجحة .

إن التعليمات التى صدرت من وزارة الخارجية بعد المقابلة كانت تقضى بأننا تبادلنا وجهات النظر فى الموقف، فإذا كان هناك شىء آخر قد نشر، ففى الحقيقة يعتبر تشويهاً لما صدر من تعليمات.

بالنسبة إلى وجود أحد الأشخاص الاقتصاديين مع سيسكو، الحقيقة أنه لم يكن معه أى شخص اقتصادى .. بل كان معه اثنان من المعاونين من وزارة الخارجية، وبالتالى لم تجرى إطلاقاً أى مباحثات اقتصادية مع سيسكو، وإنما جاء على لسانه خلال الحديث – حتى يثبت حسن النوايا الأمريكية – أنهم قاموا بجهد طيب من ناحيتهم فيما يتعلق بقرض البنك الدولى، الذى اتفقنا عليه فيما يتعلق بالصرف المغطى، وأن وزارة الخارجية تبذل جهداً من أجل مباحثات تدور حالياً بيننا وبينهم، لإعادة جدولة تسديد الديون. فإذا قلنا : إننا سنسددها، فإنه – فى الظروف التى نمر بها – يعتبر جهداً طيباً من جانبنا أيضاً. وإذاً فالمفروض أنه هو الذى يشكرنا، لا نحن الذين نشكره على إعادته النظر فى الجدولة. هذا كل ما جاء فى حديثه هو، حيث حاول الإشارة إلى أنهم يبذلون جهداً للتعاون بالشكل الضيق الذى ذكرته الآن، ولكن لم تحدث أية مباحثات اقتصادية أخرى .

لقد كانت مقابلة سيسكو معى لمدة ساعتين، وقابل بعدها السيد الرئيس قرابة ساعتين أيضاً، وأنا لخصت لكم موقفه فى خمس دقائق، ويمكن أن نستنتج من هذا أن باقى الساعتين تكلمنا خلالها فى الموقف، وأنه فى الوقت الذى كان يقول هو فيه : إنه لا يوجد حل سلمى طالما أن مصر تصر على الانسحاب الكامل وعلى عودة اللاجئين ، قد شرحنا وأكدنا له موقفنا المعروف .

وعندما تكلم عن الصداقة، أوضح له السيد الرئيس بصراحة، أنه إذا كانت هناك خلافات بيننا وبين الأمريكان منذ سنة ١٩٥٥، فيما يتعلق برفضهم تزويدنا بالسلاح، أو بسحب تمويل السد العالى، أو محاولة أيزنهاور لفرض ما يسمى بمبدأ أيزنهاور ... إلى آخر الخلافات فى تاريخ العلاقات الأمريكية المصرية ، فإنها خلافات سياسية مشروعة ومقبولة .. ويمكن أن تحدث بين الدول .. ويمكن تسويتها. أما اليوم فتوجد مرارة فى نفوس المصريين وفى نفوس العرب بسبب تسليح أمريكا لإسرائيل، وتشجيعها لها على أن تضرب اليوم أهدافاً مدنية وتصيب أولادنا وأطفالنا بالأذى .

وهكذا كان الرد على موضوع الصداقة الذى أشاروا إليه، رداً قوياً قاطعاً، إذ بيَّنا لهم أن الصداقة ليست كلاماً فقط، وإنما هى أعمال .. والأعمال التى نراها هى أعمال أعداء .. وليست أعمال أصدقاء إطلاقاً .

أما بالنسبة لموقفنا فقد كان واضحاً، إذ أوضحنا أنه لا يمكن – بأى حال من الأحوال – أن يوجد حل سلمى فى المنطقة ما لم تنسحب إسرائيل انسحاباً كاملاً من كل الأراضى العربية. وقد كان السيد الرئيس واضحاً تماماً فى أن الذى يقصده بعبارة : " الأراضى العربية " : الجولان، والقدس، والضفة الغربية، وسيناء، دون قيد أو شرط، بحيث لا يمكن أن نقبل أن تضع إسرائيل أو الولايات المتحدة لنا شروطاً. كما أنه من الضرورى – بل من المؤكد – أنه لابد من حل موضوع اللاجئين، لأنه لا يمكن تجاهل القضية الفلسطينية .. ولا يمكن تجاهل الشعب الفلسطينى .

إن التى تتجاهل قضية الفلسطينيين هى جولدا مائير، فهى تقول : " إنه لا يوجد ما يسمى بشعب فلسطين ". وإذا درسنا خطاب نيكسون الذى قدمه للكونجرس، نلاحظ أيضاً أنه لا يوجد أى ذكر للقضية الفلسطينية، أو شعب فلسطين. فهناك إذاً محاولة لتجاهل القضية الفلسطينية بالكامل، وقد أوضحنا لسيسكو – بشكل قاطع وبارز – أنه لا يمكن أن يكون هناك سلام فى هذه المنطقة، طالما أن هناك تجاهلاً للشعب الفلسطينى وقضيته. وأعتقد أن هذه المسألة أصبحت واضحة تماماً فى أذهان الأمريكان، ليس فقط نتيجة لموقفنا، بل وكذلك نتيجة ما حدث فى عمان .. وما حدث فى بيروت، إذ استطاع الشعب الفلسطينى أن يتحرك ويفرض نفسه على الموقف السياسى، ويحول دون دخول سيسكو إلى عمان، وانتهى الأمر بأن يُطْرَدْ السفير الأمريكى نفسه من عمان .

السيد / نائب رئيس الجمهورية :

هل هناك أسئلة أخرى؟

السيد / عطية أبو بكر حتيتة :

لدى سؤال حول زيارة السيد معمر القذافى للجزائر ، وهل سيكون لهذه الزيارة أثر فى تقارب إيجابى فيما يختص بالتنسيق العسكرى بيننا وبين الجزائر، أو على الأقل يكون لها دور فى التنسيق السياسى والعسكرى بيننا وبين المغرب العربى؟ وشكراً .

السيد / محمود رياض :

فى الحقيقة ليست لدينا معلومات كافية عن هذه الزيارة فى الوقت الحالى . ولكن كما فهمنا

بشكل أولى، كانت هذه الزيارة لتأكيد العلاقات بين الجزائر وليبيا، ومحاولة خلق أبواب للتعاون بين البلدين، وخاصة فى الناحية البترولية. ذلك لأن هناك مصالح مشتركة بين البلدين فى موضوع البترول وأسعاره، وهذا الموضوع محل بحث اليوم فى ليبيا .

أما من ناحية تأثير هذه الزيارة على التعاون العسكرى، فلا أظن أن يكون لها علاقة كبيرة فى هذا الموضوع، لأن التعاون بيننا وبين الجزائر قائم، ولا أظن أن الأمر يحتاج إلى وساطة. وعلى أى حال فإن أى تقارب .. أو أى مزيد من التعاون بين ليبيا والجزائر، فيه فائدة ومصلحة عربية عامة .

السيد / نائب رئيس الجمهورية :

بالإضافة لما قاله السيد وزير الخارجية أقول : إنه وُجِدَ نوع من الحساسية، نتيجة أنه كان هناك مؤتمر اقتصادي للمغرب العربى ولم تشترك فيه ليبيا، ونشأ عن عدم اشتراكها نوع من الحساسية. وقد كانت زيارة الرئيس القذافى من أجل حل مثل هذه الأمور . وكما قال السيد وزير الخارجية فإن كل تعاون بين البلاد العربية فيه مصلحة .

والجدير بالملاحظة هنا، أن السيد معمر القذافى حينما سُئل فى المؤتمر الصحفى الذى عقده عن المغرب العربى والمشرق العربى، بادر إلى القول بأنه لا يوجد ما يسمى بالمغرب العربى ولا مايسمى بالمشرق العربى، إنما هناك أمة عربية واحدة .

هذا ، وكل ما نرجوه هو أن تزول كافة الحساسيات، إذ المصلحة أن يُجَمَّعْ الوضع العربى معاً فى كل جزئياته .

السيد / محمود رياض :

لقد راعينا هذه المسألة فى الاتفاق الأخير الذى وُقِّع فى القاهرة بين السودان، ومصر، وليبيا، إذ هناك نص يتعلق بجواز انضمام أى دولة عربية لهذا الاتفاق. فالباب مفتوح إذاً أمام أى دولة عربية تريد أن تنضم إلى اتفاقية التكامل الاقتصادى .

وفيما يتعلق بالمؤتمر الثلاثى الخاص بالتعليم، الذى عقد فى ليبيا، اتصل بنا الإخوة من هناك، وكان هناك تساؤل : هل من الممكن دعوة باقى الدول العربية إليه؟ .. وقد رحبنا بأن تحضر هذا الاجتماع كل الدول العربية.. وفعلاً وجهت ليبيا الدعوة لكل وزراء التربية والتعليم فى الدول

العربية. وأعتقد أن معظمهم قد حضر، وأظن أنه لم يتخلف إلاَّ بلد عربى واحد .

ونحن دائماً نعتبر أن الاتفاق الثلاثى إنما هو عبارة عن نواة – فى الواقع – لتعاون أشمل وأكبر مع الدول العربية .

السيد / نائب رئيس الجمهورية :

هل هناك أسئلة أخرى ؟

السيد / أحمد عبد السلام حبشى :

هل تستمر المحادثات بين الدول الأربع الكبرى بشأن الشرق الأوسط، وما نتيجتها؟

السيد / محمود رياض :

هذه المحادثات مستمرة فعلاً ، وهناك محاولات تُبذل اليوم ، لأن الدول الأربع قد وصلت تقريباً – فى الوقت الحالى – إلى طريق مسدود، فالأمريكان يرفضون التحرك أكثر من المشروعات التى قدموها، ونحن بالتالى رفضنا هذه المشروعات .

واليوم هم يحاولون أن يجروا حصراً لما تم الاتفاق عليه، وللنقاط التى اختلفوا عليها أو لم يصلوا إلى اتفاق بشأنها حتى الآن. فجميع الاجتماعات التى تعقد اليوم – وتسمعون عنها – يحاولون فيها أن يضعوا على الورق النقاط التى وصلوا فيها فعلاً إلى اتفاق، والنقاط التى لم يصلوا فيها إلى اتفاق بعد . ومجرد أن تجتمع أربع دول ويحاول مندوبوها أن يضعوا على الورق بعض أفكار سياسية، تصبح العملية من أشق الأمور، إذ أن كل كلمة تستغرق مناقشة ساعة أو ساعتين. ولذلك ستستغرق هذه العملية وقتاً طويلاً، حتى يحددوا فى النهاية ما هى نقاط الاتفاق ، وما هى نقاط الخلاف، ثم يبدءون بعد ذلك مرحلة جديدة لمحاولة التقارب، فيما يتعلق بالنقاط المختلف عليها. إذاً فالمحادثات مستمرة حتى الآن .

السيد / نائب رئيس الجمهورية :

هل هناك أسئلة أخرى بالنسبة للموقف السياسى؟

السيد / أحمد أحمد العماوى :

هناك سؤال عن الجبهة الشرقية : لقد كنا نلتمس للعراق عذراً أثناء وجود مشكلة الأكراد. والآن وبعد حل هذه المشكلة نلاحظ أن العراق لا يبذل جهداً فى الجبهة الشرقية. أما إخواننا السوريون فقد صَعَّدوا الموقف العسكرى بينهم وبين إسرائيل فترة محدودة، ثم عادت الأمور بعد ذلك إلى ماكانت عليه.

نرجو من السيد وزير الخارجية أن يوضح لنا الأمور بالنسبة لهذه الجبهة .

والسؤال الثانى : مامدى تقدمنا فى بناء قواعدنا العسكرية الدفاعية، التى يقال عنها: إنها تُضْرَب ، وذلك للاطمئنان، هل نحن نستطيع أن نبنى ونسير فى البناء بالطريقة التى نريدها، أو أن هناك معوقات؟ وشكراً .

السيد / نائب رئيس الجمهورية :

بالنسبة للسؤال الأول الخاص بالعراق : فكما تعلمون حضراتكم أنه فى مؤتمر المواجهة الأخير، كان قد قُدِّم اقتراح من مندوب العراق الفريق عماش، بعد أن قدم الفريق فوزى القائد العام تقريره لمؤتمر المواجهة، ووضح فيه أن هناك التزامات لم توف بالنسبة للعراق، فتقدم مندوب العراق باقتراح أن نجعل مسرح العمليات مسرحاً واحداً ، وبدلاً من أن تكون هناك قيادة شرقية وقيادة غربية، تكون هناك قيادة واحدة .

والحقيقة أن مؤتمر المواجهة كله وافق على هذا الاقتراح، وقد عدله السيد الرئيس كالآتى : أن يكون للقائد العام ثلاثة نواب : أحدهم عراقى، والثانى سورى، والثالث أردنى. وكما أن إسرائيل تعمل بقيادة واحدة .. وفى مسرح واحد .. وبفكر واحد، نعمل نحن أيضاً بقيادة واحدة .. وفى مسرح واحد .. وبفكر واحد .

وقد ذكر الفريق عماش، أنه عندما يصل إلى العراق سيعطينا خبراً تأكيداً لهذا الكلام، بعد أن أخذ مؤتمر المواجهة باقتراحه ووافق عليه بالإجماع . ولكن ما حدث أن الحكومة العراقية لم توافق على هذا الكلام، بل ربما أنها أخذته بحساسية أكثر. هذا هو الموقف اليوم .

وبعد تصفية عملية الأكراد، ماذا سيكون عليه الموقف؟ .. لقد سمعنا أنه حدثت زيارة لعمان ، ولا أعرف ما إذا كان لدى السيد وزير الخارجية شىء جديد فى هذا الشأن .

السيد / محمود رياض :

ليس هناك جديد .

السيد / نائب رئيس الجمهورية :

الواقع أنه حتى اليوم لا يوجد شيء عملى قد حدث. انتهت مشكلة الأكراد، ولكن الالتزامات التى كان مفروضاً أن تُوَفَّى والتى مضى وقتها .. وكانت موضوعة حسب برنامج زمنى لكى تتم، لأن كل شيء يتم تترتب عليه أمور أخرى. كل هذا حتى الآن لم يحدث فيه تغيير للأسف. هذا هو الموقف بالنسبة للعراق .

أما بالنسبة للقواعد [العسكرية] فإن سير البناء فيها يسير حسب الجدول الزمنى تماماً، وكل شيء يتم فى موعده تماماً ، ولكن على خط القناة ما زالت هناك عملية ستطول بعض الوقت ، باعتبار أن هناك تدخلاً مستمراً من العدو .

أما بالنسبة لسوريا، كما قال السيد الرئيس فى حديثه الأخير للصحفى الهندى : " والله الجبهة السورية تحركت، واحنا بنبارك هذه الحركة " .. فطبيعى أن لهم ظروفهم، ونحن لا نستطيع أن نطلب من أحد أكثر مما يطيق، فهم يتحركون بالمعدل الذى يستطيعون به مواجهة الأمور. ولكن الواضح والظاهر أنهم سائرون. أعنى أنه فى الفترة الماضية – والتى خيم فيها السكون بعض الشيء على الجبهة – تحركت والحركة سائرة .

ننتقل الآن إلى البند الثالث من جدول الأعمال : وهو الخاص بالميزانية والخطة، والكلمة للدكتور محمد لبيب شقير (رئيس اللجنة الاقتصادية) .

الدكتور / محمد لبيب شقير :

الإخوة الزملاء .. منذ العام الماضى أصبح يعرض على اللجنة المركزية الأسس العامة لخطة وميزانية كل سنة من السنوات. وبرغم أن الميزانية والخطة المتعلقتين بهذا العام لم تنتهيا بعد انتهاءً كاملاً، ولم يُحَدَّدَا تحديداً نهائياً، إلاَّ أَنه من الواجب أن نعرض هنا المبادئ والأسس العامة التى حكمت التحضير لخطة وميزانية هذا العام. وسوف أقتصر فى عرضى على هذه الأسس العامة جداً .

هناك ٦ مبادئ حكمت تحضير أجهزة الدولة هذا العام لخطة وميزانية العام القادم، وهى :

المبدأ الأول: هو أولوية المعركة: وقد كان هذا المبدأ مبدأً أساسياً فى السنوات الماضية، ولكنه أُكِّدَ بشكل عام.. وبصورة أكثر قوة بالنسبة لميزانية العام القادم، وذلك على أساس أنه كلما اقترب الوقت لإحراز النصر والتحرير، كلما تطلب الأمر زيادة الدفعة المالية التى تعطى لكى نواجه بها المعركة .

وتأسيساً على ذلك، فإنه يمكن القول بأن المعركة – فى ميزانية وخطة العام القادم – سوف تحصل على ما يزيد على ٥٠٠ مليون جنيه، بالقياس إلى ما كان مدرجاً فى ميزانية – أو خطة – العام الماضى وهو حوالى ٤١٧ مليون جنيه. وهذا يعنى أنه فى مشروع الميزانية والخطة هذا العام تزيد الميزانية المخصصة للمعركة حوالى ١٠٠ مليون جنيه عما كان مخصصاً لها فى العام الماضى .

المبدأ الثانى الذى حكم أيضاً التحضير للميزانية والخطة : هو أهمية استمرار النمو بمعدل مقبول. والواقع أنه من المبادئ التى أُقِرَّتْ بواسطة لجنتكم .. وبواسطة المؤتمر القومى ، هو أننا حتى مع ظروف المعركة، فإنه يجب أن ننبذ السياسة الانكماشية، ويجب أن ننطلق فى عملية التنمية بأقصى ما يمكن أن ننطلق به .. فى حدود ما تسمح به أولويات المعركة .

وإذا كان هذا المبدأ يعنى نبذاً للسياسة الانكماشية، فإنه يعنى أيضاً أن تكون ظروف المعركة لها ثقلها ولها تأثيرها على عملية التنمية كذلك. والحقيقة أننا إذا قررنا هذا، فإننا يجب أن نقرر أيضاً بأن الظروف الاقتصادية المتوقعة للعام المقبل ، قد يمكن أن يكون لها بعض التأثير على معدل النمو من ناحيتين :

الناحية الأولى متعلقة بقطاع الزراعة: فالواقع أن الإنتاج الزراعى فى العام الماضى، وخصوصاً فى المحصول الرئيسى وهو القطن، كان قد وصل إلى مستوى لم يصل إليه إنتاج القطن فى تاريخنا كله، حيث بلغ المحصول حوالى ١٠,٨ مليون قنطار، وهو رقم لم يبلغه إنتاج القطن فى تاريخ مصر .. فى سنواتها السابقة .

ويقدر الزراعيون أن هذا المحصول .. إذا كان جهد فلاحنا قد أسهم فى الوصول إليه، إلاَّ أنه أيضاً يعتبر من ناحية الظروف الزراعية محصولاً استثنائياً ، وبحيث إذا أردنا أن نبنى بلادنا على توقعات واقعية، فإننا يجب أن نعود بتوقعاتنا إلى المستوى العادى للمحصول مزيداً زيادة طفيفة .

ولذلك، فإنه من المتوقع فى خطة العام المقبل أن يكون محصول القطن ٩,٧٥٠,٠٠٠ قنطار. وهذا يعنى أنه سوف يحدث نقص فى محصول القطن عن العام الحالى ، بما يساوى مليون قنطار، قيمته

– بالنسبة للإنتاج الزراعى – حوالى ٢٠ مليون جنيه. ومع ذلك، وبالرغم من هذا النقص ، الذى هو شىء طبيعى، فإن قطاع الزراعة – فى مشروع خطته – يحاول أن يُثَبِّتْ القيمة الكلية للإنتاج الزراعى على ما كانت عليه فى العام الماضى . ومعنى هذا أن قطاع الزراعة يحاول أن يزيد الإنتاج الزراعى فى مختلف المحاصيل الأخرى، بما يعوض النقص الذى تبلغ قيمته حوالى ٢٠ مليون جنيه فى محصول القطن. هذا هو العامل الأول .

أما العامل الثانى : الذى يمكن أن يؤثر على معدل النمو أيضاً بالنسبة للعام القادم ، فيتعلق بالاستثمارات .. فكما سترون حضراتكم فى عرض السادة وزراء القطاع الاقتصادي، فإن الاستثمارات سوف تتأثر بلا شك – بعض الشىء – بالأولوية الضخمة التى أعطيناها للمعركة .

وإذا كانت الاستثمارات تؤثر على الإنتاج فى السنوات المقبلة، فهى أيضاً بلا شك تؤثر على الإنتاج فى نفس السنة التى تتحقق فيها، ليس من حيث ما تولده هى من منتجات، ولكن من حيث أن النشاط الاستثمارى هو فى حد ذاته إنتاج أيضاً. ومع ذلك فإننا يجب أن نقول : إنه من الممكن أن ندفع معدل النمو بأقوى ما يمكن، وذلك إذا تحقق شرطان :

الشرط الأول : إذا أخذنا على عاتقنا – سواء كسلطة تنفيذية، أو كجهاز سياسى – أن ندفع الإنتاج الزراعى عن طريق التحرك السياسى القوى بين الفلاحين، وأيضاً عن طريق مساندة الأجهزة التنفيذية لهذا التحرك، فإننا نستطيع – إذا بذلنا جهداً – أن ندفع الإنتاج الزراعى لأبعد مما هو مقرر .

الشرط الثانى : أنه يمكن رفع معدلات الاستثمار عما تفرضه ظروف المعركة، لو فُرِضَتْ بعض الأعباء. هذا بالنسبة للمبدأ الثانى .

أما المبدأ الثالث : الذى حكم أيضاً تحضير الخطة والميزانية للعام القادم، فهو أن مستوى الاستهلاك يبقى على ما هو عليه، إبقاءً على مستويات الاستهلاك الحالية، وزيادتها زيادة طفيفة. وهذا أمر قد خططناه منذ بداية المعركة، وهو ألاَّ نجعل المعركة فى الواقع تلقى بعبء ثقيل على استهلاك الأفراد، بحيث امتنعنا عن إنقاص هذا الاستهلاك إنقاصاً كبيراً – أو إنقاصاً محدوداً – حتى فى السنوات الماضية. وانعكاس هذا الوضع يظهر فيما أعد فى خطة ميزانية العام المقبل من اعتمادات بالنقد المحلى أو بالنقد الأجنبى لقطاع التموين، حيث أُعْطَى هذا القطاع المبالغ التى تكفل له أن يمتد ويتوسع عما كان عليه فى العام الماضى، وإن كان هذا التوسع محدوداً جداً بالقياس للعام الماضى. هذا بالنسبة للمبدأ الثالث .

أما المبدأ الرابع : فهو سلامة ميزان تعاملنا مع الخارج، وتحقيق السيولة النقدية الدولية اللازمة لهذا التعامل، لضمان تمويل الاستيراد اللازم للمعركة، وللاستهلاك، وللتنمية .

والحقيقة أننا إذا كنا نحاول أن نحقق هذا .. فكما سأعرض عرضاً سريعاً فى نهاية هذا التحليل .. أننا فى هذا الوضع نُعتبر من ناحية وضعنا الاقتصادى أميز كثيراً من الوضع الذى توجد فيه إسرائيل. هذا بالنسبة للمبدأ الرابع .

والمبدأ الخامس : هو من ناحية الأسس التى تحكم الاستثمارات : فإذا كنا قد قررنا الاستمرار فى عملية التنمية، فإن هذا قد اقتضى أن نخصص دفعة أيضاً مستمرة للاستثمارات. وهناك ثلاث نقاط – أو مبادئ فرعية – تحكم الاستثمارات، فى ضوء الاستثمارات الكلية المتاحة، بعد إعطاء الأولوية للمعركة. وهذه النقاط الثلاثة هى :

١ – دعم الأساس المادى للاقتصاد القومى، وهو الأساس المتمثل بصفة رئيسية فى : الزراعة، والصناعة، والبترول .

٢ – استمرار نمو قطاعات الخدمات الضرورية للشعب ، كالتعليم والصحة على وجه الخصوص.

٣ – الأولوية فى جميع الاستثمارات – من ناحية توزيعها بين المشروعات – إلى الاستثمارات التى تعطى عائداً سريعاً، ولذلك فقد تميزت أو سوف تتميز ميزانية وخطة العام المقبل بتركيز على استكمال المشروعات التى قطعت شوطاً كبيراً فى التنفيذ .

والواقع أنه فى خلال الشهر الماضى، كانت هناك مراجعة كاملة لكافة المشروعات، لكى تستكمل كل المشروعات التى يمكن أن تعطى – بصفة سريعة – عائداً سريعاً للاقتصاد القومى . هذا بالنسبة للمبدأ الخامس .

أما المبدأ السادس : فهو من ناحية التمويل الداخلى، وهناك نقطتان تفرع عنهما هذا المبدأ فى تحضير الخطة والميزانية :

النقطة الأولى : هى ضرورة تعبئة كافة المدخرات المحلية، بحيث لا يُتْرَك ادخار يبقى بعيداً عن التعبئة للمعركة وللتنمية أيضاً على حد سواء .

النقطة الثانية : هى اعتماد الميزانية إلى أقصى حد على المدخرات الحقيقية، بمعنى ألاَّ يوجد تيار يدفع التضخم، ويخلق ارتفاعاً وتضخماً فى الأسعار. ولذلك فإن – التمويل كما يُحَضَّر فى المشروع الآن – إنما يقوم على الاستفادة إلى أبعد الحدود من المدخرات الحقيقية، وبحيث لو فتح الطريق أمام

تمويل عن طريق الجهاز المصرفى .. أو عن طريق جهاز خلق الائتمان، فإن هذا التمويل – وفى الحدود التى يتم بها – لن يكون له أثر تضخمى، لضآلته جداً بالقياس إلى المدخرات الحقيقية الموجودة .

الإخوة الأعضاء .. فى ضوء هذه المبادئ الستة ، يجرى الآن تحضير الخطة والميزانية، لكى تستكمل شكلها النهائى. وفى نهاية هذا العرض أود أيضاً أن أقول : إن إسرائيل فى نفس الفترة تُحَضِّر – أو قد حضرت – ميزانيتها وخطتها، ويكفى أن نشير هنا إلى نقط مما نشر فى المجلات المالية الدولية عن الوضع الاقتصادى الإسرائيلى، لكى نشعر بضخامة الجهد الذى نبذله .

من المقدمة التى قدم بها وزير الخزانة – أو وزير المالية – فى إسرائيل ميزانية العام المقبل، هذه العبارة بنصها منقولة عن بيانه :

" يشكل العجز فى المدفوعات الخارجية، وتضاؤل الاحتياطى من الدولارات من النقد الأجنبى، أهم مشكلة اقتصادية بالنسبة لإسرائيل " .

ويظهر ذلك – فى الحقيقة – فى أنه بمراجعة التوقعات التى أعطوها لاقتصادهم، يتبين أن الفرق بين الصادرات بجميع أنواعها – سلعية وغير سلعية – والواردات بجميع أنواعها، سيزيد هذا العام بمقدار ١٧٥ مليون دولار، ليصل حجم العجز بالنسبة لإسرائيل إلى ١١٠٥ مليون دولار – عجز جار فى العام القادم – أى عجز يقدر بحوالى من ٥٠٠ إلى ٦٠٠ مليون جنيه تقريباً .

وتحاول إسرائيل فى مواجهة هذا العجز، أن تستورد رءوس أموال قيمتها حوالى ١٠٠٠ مليون دولار، منها حوالى ٢٥٠ مليون دولار تبرعات، عن طريق ما يسمى بـ "سندات إسرائيل"– أهم جزء منها إنما يأتى من الولايات المتحدة – ولكنها فى نفس الوقت تحاول أن تواجه هذا العجز فى النقد الأجنبى، عن طريق إغراء رأس المال الأجنبى على الإقبال عليها. ونتيجة لهذا، فإن من بين هذه الإجراءات أنها قد بدأت فى بيع أنصبتها .. أنصبة الحكومة .. فى بعض الشركات التى كانت تساهم فيها. هذا من ناحية .

ومن ناحية ثانية : فإن الاحتياطى الأجنبى حالياً وصل فى إسرائيل إلى أقل .. أو إلى حوالى ٣٥٠ مليون دولار . بينما من المقدر أنه فى ظل الظروف العادية – وليس حتى فى ظل ظروف الحرب – التى هى ظروف أكثر سهولة من ظروف الحرب، يجب ألاَّ يهبط الاحتياطى الأجنبى لإسرائيل عن ٥٠٠ مليون دولار . وهم يتوقعون أنه فى ظرف الستة أشهر القادمة ، إذا لم يحدث حل يعضد ويقوى هذا الاحتياطى الأجنبى من جانب الجهات الأجنبية – وخصوصاً الولايات المتحدة –

فإنه سوف ينزل عن ذلك كثيراً ، لأنهم يفقدون يومياً من هذا الاحتياطى ما بين مليون و ٤ ملايين دولار بحسب الظروف .

ومن هنا تظهر لحضراتكم أهمية المساعدة المالية الأمريكية، وأهمية تسهيلات دفع ثمن السلاح التى تعطيها أمريكا لإسرائيل، لأنها مساندة تمنع الأثر الكامل للاستنزاف الذى يُجْرِيه فى اقتصاد إسرائيل .

الناحية الثالثة : هى أن إسرائيل رفعت الضرائب فى الفترة الأخيرة – بشكل عنيف – على عدد كبير جداً من السلع الاستهلاكية، بحيث أنه قد وصلت نسبة الضرائب بعد هذا الرفع إلى حوالى ٤١% من الدخل القومى الإسرائيلى. وهى نسبة تعتبر ضرائبنا أقل بكثير منها. كذلك فإنه يدخل فى هذه النسبة ما يعرف الآن فى إسرائيل باسم : "القروض الإجبارية للدفاع"، فعلى كل موظف وعلى كل عامل، أن يقدم جزءاً من دخله، يمثل قرضاً إجبارياً للدولة، ليس له الخيار فى أن يرفضه .. كان اختيارياً فى البداية، ثم حولوه إلى إجبارى، بنسبة تتراوح من ١٠% إلى ١٥% من دخل العاملين فى الدولة الإسرائيلية .

هذه الملامح العامة أردت فقط أن أعطيها ونحن ندرس ميزانيتنا وخطتنا، لكى يتبين لنا – فى الواقع – أن حرب الاستنزاف التى فرضناها على إسرائيل تحدث أثرها فى الجانب الاقتصادى، وأنه إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية تساعد إسرائيل، فهى فى الواقع إنما تتدخل لكى تمنع الاقتصاد الإسرائيلى من أن يتحمل بشكل كامل أثر حرب الاستنزاف، مما يجعلنا نتأكد فى الجانب الاقتصادى – كما هو الأمر فى الجانب العسكرى والسياسى – أن أمريكا ضالعة مع إسرائيل ضلوعاً تاماً، وشكراً .

السيد / نائب رئيس الجمهورية :

الكلمة الآن للدكتور سيد جاب الله .

الدكتور / السيد جاب الله السيد (وزير التخطيط) :

السيد نائب رئيس الجمهورية .. السادة أعضاء اللجنة التنفيذية العليا .. إخوانى أعضاء اللجنة المركزية ، يرتكز الجهد الوطنى الذى تبذله الأمة لمواجهة آثار العدوان الصهيونى وتصفية آثاره على

قاعدة اقتصادية صلبة، تقوم على جهد العاملين فى جميع المجالات. وقد زادت هذه القاعدة صلابة منذ أخذت البلاد بسياسة التوسع الاقتصادى إلى أقصى حدود تسمح بها الموارد المتاحة. وقد أصبح من

المتعين علينا تنفيذاً لهذه السياسة – التى تستهدف دعم الأمن والرخاء معاً – أن نتعرف على حقيقة مواردنا الاقتصادية، وأن نعبئ هذه الموارد مع توزيع استخدامها توزيعاً رشيداً، تختص معه متطلبات المعركة بالأولوية الأولى .

ولقد أمكن مع سياسة التوسع الاقتصادى، التى أعقبت سياسة التحفظ فى الاستثمار – والذى انتهى بالانكماش فى سنة ١٩٦٨/٦٧ – إعطاء دفعة قوية للتنمية الاقتصادية، زادت معها القوة الذاتية لاقتصادنا القومى، وقدرته على مواجهة الأعباء المتزايدة عليه، سواء لأغراض المعركة، أو لأغراض التنمية الاقتصادية، فقد زادت تقديرات المتوقع تحقيقه من الناتج المحلى الإجمالى بسعر السوق الجارى فى عام ١٩٧٠/٦٩ – بالمقارنة بما تحقق فى عام ١٩٦٨/٦٧ – بحوالى ٣٣١ مليون جنيه، أى بزيادة قدرها ١٣,٢% .

كما زادت قيمة الصادرات السلعية، من ٢٤٧ مليون جنيه فى عام ١٩٦٨/٦٧، إلى حوالى ٣٣٥ مليون جنيه فى عام ١٩٧٠/٦٩، بزيادة قدرها ٨٨ مليون جنيه، وهى زيادة تفوق الزيادة فى الواردات فيما بين السنتين .

وعلى الرغم من تصاعد المعركة، وما يتطلبه ذلك من زيادة فى النفقات العسكرية، فقد زاد الاستهلاك العائلى من ١٧٠٨ مليون جنيه فى عام ١٩٦٨/٦٧، إلى ١٩٠٢ مليون جنيه فى عام ١٩٧٠/٦٩، بزيادة قدرها ١٩٤ مليون جنيه فيما بين هاتين السنتين، أى بنسبة زيادة قدرها ١١,٤% .

وعلى هَدْيٍ من سياسة التوسع الاقتصادى، فقد تم إعداد مقترح خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام القادم، والتى أود أن أعرض لمعالمها الرئيسية فى مرحلتها الحاضرة فيما يلى :

تقتضى ظروف المعركة الراهنة أن تسير البلاد فى تخطيط تنميتها الاقتصادية والاجتماعية على أساس سنوى، ولكن هذا التخطيط السنوى لا يعنى انفصال خطة سنة ١٩٧١/٧٠ عما سبقها من خطط السنوات الماضية، ولا انفصالها عن خطط السنوات القادمة. وفى الواقع فقد وضعت خطة سنة ١٩٧١/٧٠ باعتبارها جزءاً من خطة مستقبلة أطول، يكمل بها سير التنمية فى السنوات السابقة، وضرورة الاتصال فى أعمال التنمية – على مختلف المراحل الزمنية – يقتضى تنسيق أوجه النشاط المختلفة فى الاقتصاد القومى، بما يضمن التوازن الاقتصادى من جهة، وترشيد استخدام الموارد من جهة أخرى .

وعلى الرغم من الفصل تنفيذياً وفنياً بين ما يُوَجَّه من موارد للاستخدامات المدنية، وما يُوَجَّه منها للاستخدامات العسكرية، فإن نوعى الاستخدام – باعتمادهما على نفس موارد الاقتصاد القومى – يُكَوِّنَان فى حقيقة الأمر خطة الدولة المتكاملة للتحرير والبناء .

وتعكس خطة السنة القادمة إرادة المجتمع على الصمود وردع العدوان، فقد تم كأولوية أولى تخصيص مبلغ ٤٨٤ مليون جنيه للقوات المسلحة والطوارئ- بما فيها الدفاع المدنى ورعاية المهجرين – فإذا ما أضيف إليها ما تم تخصيصه لخطة إعداد الدولة للحرب وقدره ٢٢ مليون جنيه – والواردة فى استثمارات خطة التنمية – أصبح المبلغ المخصص لمواجهة العدوان هو ٥٠٦ مليون جنيه .

كما تعكس خطة السنة القادمة أيضاً قدرة المجتمع على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، برغم تزايد أعباء الدفاع، إذ تم تخصيص ٣٣٨ مليون جنيه لأغراض هذه التنمية .. على أن هذا القدر من الاستثمار .. بالإضافة إلى مخصصات الدفاع والإنفاق الحكومى، وإن كان يؤكد صلابة القاعدة الاقتصادية القومية، إلاَّ أنه لا يعنى فى حد ذاته أننا قد حققنا طموحنا فى التنمية الاقتصادية، بل يتطلب الأمر دائماً النظر فى ضرورة رفع مخصص الاستثمار للتنمية الاقتصادية، تعزيزاً لطاقاتنا الدفاعية من ناحية، وتمكيناً لانطلاق الاقتصاد القومى من ناحية أخرى .

وفى تمويل أعباء الدفاع، والتنمية، والإنفاق الحكومى المدنى ، تم الاعتماد – إلى أكبر حد – على الموارد الحقيقية والذاتية للمجتمع، إذ لم يزد اعتمادنا على المدخرات الخارجية إلاَّ على نحو ٦٠ مليون جنيه، تظهر كعجز محدود فى ميزان المدفوعات الجارى للسنة القادمة .

وتقدر الخطة أن يزيد الناتج المحلى الإجمالى بسعر السوق من ٢٨٤١ مليون جنيه فى عام ١٩٧٠/٦٩، إلى ٢٩٣٢ مليون جنيه فى عام ١٩٧١/٧٠ بنسبة زيادة قدرها ٣,٢% . وفيما هو واضح أن هذه الزيادة محدودة جداً، خصوصاً وأن شطراً كبيراً منها يتأصل فى قطاعات الخدمات، بينما تصل نسبة زيادة الناتج فى القطاعات السلعية إلى ٢% ، ويؤكد ذلك ضرورة تعزيز الاستثمار بتوفير موارد جديدة له، لأن الاستثمار قد تَحَمَّلَ وحده حتى الآن تزايد أعباء الدفاع .

وتقدر الخطة أن الاستهلاك العائلى – فى ظل التنظيمات القائمة – سوف يزيد فى خطة العام القادم بمقدار ٣% عن مستواه فى السنة الحالية.. ويراعى فى شأن هذه الزيادة، أنها ما زالت تفوق نسبة

الزيادة فى عدد السكان، وبالتالى فإنها تسمح بتحسن مستوى الاستهلاك الفردى .. كما يراعى بشأنها أيضاً تحقق زيادات كبيرة – فى العام الحالى – فى استهلاك المواد الغذائية المستوردة، تفوق ضعفى الزيادة

فى عدد السكان. وفيما هو واضح، فإن أى زيادة فى الاستثمار يلزم أن تتم على حساب الزيادة الكبيرة فى الاستهلاك، أو بزيادة معدل الكفاءة الاقتصادية للإنتاج .

الاستثمار القومى وتوزيعه :

تم توزيع الاستثمار القومى، البالغ قدره ٣٣٨ مليون جنيه فى مقترح خطة عام ١٩٧١/٧٠، على المستوى الإجمالى، على النحو الآتى :

استثمارات موزعة فى القطاع العام	٢٥٠,٠	مليون جنيه
مشروعات إعداد الدولة للحرب	٢٢,٥	مليون جنيه
احتياطي طوارئ، أو استثمارات	٢٠,٥	مليون جنيه
زيادة المخزون السلعى	٢٠,٠	مليون جنيه
استثمارات القطاع الخاص	٢٥,٠	مليون جنيه

وبالنسبة لتوزيع الاستثمارات فيما بين قطاعات وأنشطة الاقتصاد القومى، فقد تم توزيعها على أساس التَوَجُّهَات السياسية الاقتصادية التى تقضى بدعم الأساس المادى للاقتصاد القومى، وتوفير قدر مقبول للنمو لقطاعات الخدمات، كما تم توزيعها بما يضمن – من الناحية الفنية – التوازن الاقتصادى، بين قطاعات الاقتصاد وأنشطته المختلفة .

وقد اختصت القطاعات السلعية – فى القطاع العام – باستثمارات قدرها ١٦١ مليون جنيه، أى بنسبة ٦٤% من إجمالى استثمارات القطاع العام، وخَص قطاعات التوزيع ٥٨ مليون جنيه، وقطاعات الخدمات ٣١ مليون جنيه، أى بنسبة ٢٣,٢% ، و ١٢,٥% على التوالى .

أما بالنسبة لاستثمارات القطاع الخاص وقدرها ٢٥ مليون جنيه فيوجه معظمها إلى نشاط الإسكان، كما تُوجَّه نسبة محدودة منها إلى أنشطة الزراعة، والصناعة، والتجارة، والخدمات الشخصية .

السيد نائب رئيس الجمهورية .. السادة أعضاء اللجنة التنفيذية العليا .. إخواني أعضاء اللجنة المركزية، قد يكون من المناسب بعد أن استعرضنا الاستثمارات القومية وتوزيعها على المستوى

الإجمالى، أن نعرض بإيجاز لبعض أوجه النشاط فى قطاعات الاقتصاد المختلفة والمستهدفة فى خطة العام القادم ١٩٧١/٧٠ :

قطاع الزراعة والرى والصرف :

نظراً للدور الحاسم الذى يؤديه الإنتاج الزراعى فى التنمية الاقتصادية، فقد اهتمت خطة العام القادم بتوفير استثمارات إجمالية قدرها ٣٦,٩ مليون جنيه لقطاع الزراعة والرى والصرف ، أى نحو ١٤,٧% من جملة استثمارات القطاع العام .

وقد خصص لمشروعات التنمية الزراعية الرأسية استثمارات تصل إلى نحو ٤,٦ ملايين من الجنيهات، منها: نحو ٢,٥ مليون جنيه لمشروعات تسوية أراضى الحياض، وتحسين الأراضى الزراعية، وتدعيم البحث العلمى الزراعى، ونحو ٢,١ مليون جنيه للنهوض بالإنتاج الحيوانى، وتدعيم القدرة الإنتاجية لمؤسسة الدواجن لتزيد إنتاجها بنحو ٣ ملايين دجاجة ونحو ٦٠ مليون بيضة.

كما تستهدف الخطة فى مجال الإنتاج السمكى تنفيذ استثمارات قدرها نحو ٢ مليون جنيه لزيادة الإنتاج السمكى بحوالى ١٥ ألف طن، منها : ٥ آلاف طن من بحيرة ناصر، و٤ آلاف طن من البحيرات والمصايد الداخلية، ونحو ٦ آلاف طن من أعالى البحار .

وفى مجال التنمية الأفقية تم تخصيص استثمارات قدرها ١٣,٨ مليون جنيه ، وذلك لرفع درجة الاستفادة من المناطق التى تم استصلاحها، واستكمال استصلاح الأراضى التى بُدِأَ العمل فيها، واستصلاح بعض المساحات الإضافية الجديدة .

وفى مجال الرى والصرف تم تخصيص استثمارات قدرها ١٦,٥ مليون جنيه، منها : نحو ١٠,٢ ملايين من الجنيهات لمشروعات الرى والصرف التى تخدم مشروعات التنمية الرأسية، والتى تشمل تنفيذ شبكة الصرف المغطى لمساحة ١١٥ ألف فدان، واستكمال ١٣ محطة صرف تخدم زماماً قدره ٦٠٠ ألف فدان، وإنشاء وتوسيع المصارف العامة فى مناطق تلك المحطات. وذلك بالإضافة إلى استكمال المصارف الرئيسية الموجودة فى المناطق المنخفضة، المتاخمة للمناطق المستصلحة فى الوجه القبلى، لتحسين الصرف فى نحو ٣٠٠ ألف فدان معظمها فى مناطق القصب . والاستمرار فى تنفيذ مشروع وادى الريان، وتوفير وسائل الرى فى بعض أراضى الجزر والسواحل ، وتنفيذ مشروعات الرى اللازمة لخفض تكلفة رى القصب بمحافظة قنا .

كما أُدرج بالخطة أيضاً نحو ٦,٣ مليون جنيه لمشروعات الرى والصرف المرتبطة بالتنمية الأفقية، وأهمها : استكمال المرحلة الأولى من الرياح الناصرى، والمحطات الثلاث للرى بالرفع فى غرب النوبارية،

وكذلك المشروعات الضرورية فى المناطق السابق استصلاحها، كحفير شهاب الدين، وغرب تيرة، وبحر البقر، وجنوب وشمال مديرية التحرير، وكوم أمبو .

وتستهدف الخطة زيادة محدودة فى إنتاج الحبوب، والبقول، والخضر، والفاكهة، والقصب، إلاَّ أن تلك الزيادة فى إنتاج تلك المحاصيل ينتظر أن يقابلها نقص فى إنتاج القطن، ما لم يقم الزراع والتنظيمات المشرفة على قطاع الزراعة ببذل جهود أكبر للمحافظة على مستوى محصول القطن الذى تحقق فى العام الحالى .

قطاع الصناعة :

أخذت خطة السنة القادمة فى اعتبارها – بتوجيهات القيادة السياسية، والمؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكى – تعزيز التنمية الصناعية، باعتبارها الدافع الأساسى للنمو الاقتصادى .. فقد تم تخصيص استثمارات قدرها ٩,٦ مليون جنيه لقطاع الصناعة ، أى بنسبة ٣٨% من إجمالى الاستثمار القومى فى تلك السنة .

وقد روعى – فى توزيع هذه الاستثمارات – دعم الصناعات الإنتاجية، والوسيطة، والإستخراجية، لبناء القاعدة الأساسية للإنطلاق فى تنمية هذا القطاع، فقد تم تخصيص نحو ٧٨% من قيمة استثمارات القطاع الصناعى لتلك الصناعات، وخص الصناعات الاستهلاكية نحو ٢٢% فقط .

ونظراً لأهمية البترول، فقد تم تخصيص نحو ٣٣% من إجمالى استثمارات قطاع الصناعة، للتوسع فى استكشافه، وإنتاجه، وتكريره .

وبالنسبة لنمو أنشطة القطاع الصناعى، فإن خطة ١٩٧١/٧٠ تستهدف المضى قدماً فى تنفيذ مجمع الحديد والصلب، الذى يهدف عند تشغيله بكامل طاقته إلى زيادة الإنتاج فى كتل الصلب إلى حوالى ١,٥ مليون طن فى السنة. وقد أُدرج له فى الخطة حوالى ١٧ مليون جنيه، علاوة على الاستثمارات المحولة منه إلى القطاعات الأخرى. كما تستهدف الخطة التوسع فى إنتاج حديد التسليح، بحيث يصل إنتاجه فى العام القادم إلى ٢٤٦ ألف طن، ويرتفع إنتاجه إلى نحو ٤٠٠ ألف طن عند تشغيله بكامل طاقته . وقد خصص للتوسع فى هذا المشروع حوالى نصف مليون جنيه. كما

تهدف الخطة إلى زيادة الإنتاج من الصاج وخرائط الصلب على الساخن والبارد، بحوالى ١٠٠ ألف طن، وزيادة الإنتاج من المواسير الصلب – الملحوم طولياً وحلزونياً – من حوالى ١٦ ألف طن فى سنة ١٩٦٩/٦٨، إلى ٢٨ ألف طن فى العام القادم .

وفى مجال الصناعات الكيماوية وجهت الخطة عناية خاصة لصناعة الأسمدة – وخاصة الأسمدة الآزوتية – بحيث يمكن تعويض الخفض الذى ترتب على وقف مصنع السويس عن الإنتاج، بل وزيادة الإنتاج عما تحقق فى عام ١٩٦٩/٦٨، فخصص لمشروع إنتاج الأسمدة الآزوتية بطلخا، ما يزيد على ٢ مليون جنيه .

وبالنسبة للأسمدة الفوسفاتية تستهدف الخطة زيادة الإنتاج منها إلى نحو ٤٩٠ ألف طن ، يوجه منها للتصدير نحو ١٢٠ ألف طن .

وتهدف الخطة أيضاً إلى زيادة الإنتاج من إطارات السيارات إلى نحو ٤٤٩ ألف إطار، بالمقارنة بـ ٣٦٥ ألف إطار فى عام ١٩٦٩/٦٨.

وفيما يختص بنشاط البناء والحراريات تستهدف خطة العام القادم زيادة الإنتاج من الأسمنت إلى نحو ٣,٨ ملايين طن. كما اعتُمِدَ فى هذه الخطة استثمارات تزيد على نصف مليون جنيه لمشروعات الزجاج المتعادل، والمسطح، والشفاف، بحيث يمكن توفير النقد الأجنبى الذى كان يصرف على استيراد الزجاج المتعادل، وسد حاجة البلاد من الزجاج المسطح والشفاف .

وفى مجال الصناعات الهندسية اهتمت الخطة بالعمل على توفير المحولات الكهربائية، ولمبات الفلورسنت، وزيادة نسبة التصنيع المحلى للوريات والأتوبيسات. ومن المقدر أن يزيد الإنتاج من الأتوبيسات بنحو ٢٧٠ وحدة، ومن اللوارى بنحو ١٥٠٠ وحدة فى العام القادم .

وفى مجال الصناعات الغذائية تم التركيز على مشروعات السكر، فخصصت خطة العام القادم ما يزيد على ٣ ملايين جنيه لمشروعات السكر، بقوص، وإدفو، وإسنا ، وتهدف هذه المشروعات إلى زيادة الطاقة الإنتاجية من السكر، بحيث يصل الإنتاج إلى ٥٣٢ ألف طن فى عام ١٩٧١/٧٠، وإلى ٨٣٥ ألف طن عند التشغيل بالكامل .

كما وجهت الخطة عناية لمشروعات المضارب الجديدة، وتطوير المضارب القائمة، واستكمال المطاحن لمواجهة احتياجات الاستهلاك المحلى وتوفير متطلبات التصدير. لذلك فقد تم تخصيص نحو ٣,٥ مليون جنيه لهذه المشروعات .

واهتمت خطة العام القادم أيضاً بمشروعات الغزل والنسيج، بحيث يقدر أن يصل الإنتاج من غزل القطن فى السنة القادمة إلى ١٧١ ألف طن، ومن المنسوجات القطنية إلى ١٠٠ ألف طن، بزيادة ٧ آلاف طن و ٥ آلاف طن على التوالى، عن الإنتاج فى العام الحالى .

قطاع البترول والتعدين :

وفيما يختص بصناعات البترول فقد أولتها الخطة اهتماماً خاصاً، فخصصت لمشروعات البحث عن البترول واستكشافه استثمارات قدرها نحو ٩,٢ مليون جنيه، لمسح مساحات كبيرة بالصحراء الشرقية والغربية، وخليج السويس، ووادى النيل، والدلتا، وحفر آبار استكشافية للتعرف على تجمعات البترول، وإمكانية استخراجه، وتحديد الاحتياطى منه .

كما تم تخصيص استثمارات قدرها ٥,٤ مليون جنيه، للتوسع فى مشروعات تنمية حقول البترول، ورفع طاقة الإنتاج من الحقول القائمة فى مرجان، والعلمين، وساحل البحر الأحمر .

وعلى الرغم من ظروف العدوان وما ترتب عليها من فقد نحو ٥ ملايين طن من البترول الخام سنوياً من حقول شبه جزيرة سيناء، فقد ارتفع إنتاج البترول الخام المستخرج من الحقول المختلفة ، من ٥,٧ ملايين طن فى عام ١٩٦٨/٦٧، إلى ١١ مليون فى عام ١٩٦٩/٦٨ ، وينتظر أن يصل الإنتاج فى العام الحالى إلى حوالى ١٥ مليون طن. ويجرى العمل حالياً – فى حقول البترول – لرفع الإنتاج إلى ٢٠ مليون طن فى العام القادم .

وبالنسبة لنشاط تكرير البترول وتصنيعه فمن أهم المشروعات التى يجرى تنفيذها: مشروع معمل تكرير العامرية، الذى أُدرج له فى خطة العام القادم استثمارات قدرها ٧,٨ ملايين جنيه، ويقدر أن يبدأ تشغيله فى خلال عام ١٩٧٢/٧١، ويصل الإنتاج عند التشغيل الكامل إلى ١,٣ مليون طن من المنتجات البترولية، تبلغ قيمتها نحو ١٩ مليون جنيه .

وفيما يختص بنشاط التعدين تتضمن خطة العام القادم التوسع فى إنتاج مواد المناجم والمحاجر من مناطق جديدة، بدلاً من المناطق التى توقف العمل فيها نتيجة لظروف العدوان ، وقد خصص مبلغ ٣٨٠ ألف جنيه لمشروعات استغلال الكاولين، والجبس، والرمال البيضاء .

ومن المشروعات المهمة التى يجرى تنفيذها فى نشاط التعدين، مشروع استغلال فوسفات الحمراوين وتركيزه ، وقد أُدرج له فى الخطة استثمارات تزيد على ٢ مليون جنيه ، وتبلغ طاقة هذا

المشروع عند التشغيل الكامل نحو ٦٠٠ ألف طن من الفوسفات المركز، الذى سيوجه جميعه إلى التصدير .

وتقدر الخطة أن يزيد الناتج المحلى الإجمالى – بتكلفة عوامل الإنتاج – فى قطاع التعدين والبترول والصناعات التحويلية، إلى ٦٠٤ ملايين جنيه، بزيادة قدرها ٦,٥% من الإنتاج المقدر للسنة الحالية .

قطاع السد العالى والكهرباء :

سوف تشهد خطة عام ١٩٧١/٧٠ إتمام بناء السد العالى – رمز النضال الثورى العربى – وقد أُدْرِج لذلك فى تلك الخطة استثمارات قدرها ٧,٣ مليون جنيه، بهدف إتمام الأعمال النهائية فى جسم السد، ومحطة توليد الكهرباء، فضلاً عن تهيئة الخبرات والمعدات المستخدمة فى بناء السد للانتفاع بها فى تنفيذ المشروعات الكبرى فى الداخل والخارج .

أما بالنسبة للكهرباء فقد أُدرج لها بالخطة استثمارات قدرها ٢١,٧ مليون جنيه، وتستهدف الخطة أن يصل إنتاج الكهرباء إلى نحو ٦٨٠٠ مليون كيلووات ساعة . ومن أهم المشروعات التى سوف يتم تنفيذها خلال تلك السنة – بالإضافة إلى إتمام محطة توليد كهرباء السد العالى – استكمال وتوسيع محطات طلخا، والمكس، والسيوف، ودمنهور، والبدء فى إنشاء محطة كفر الدوار. وكذلك تعزيز شبكات الخطوط بأنواعها اللازمة لربط المحطات، بالإضافة إلى تدعيم شبكات مدينتى القاهرة والإسكندرية. هذا فضلاً عن الاستثمارات اللازمة لإنارة نحو ١٠٠ قرية، ضمن برنامج كهربة الريف.

وفى مجال استخدام الكهرباء للإنارة، سوف ينتفع المستهلكون فى المدن والأقاليم بالخفض فى أسعار الكهرباء وفقاً للقرار الجمهورى رقم ٢٤٩ لسنة ١٩٦٩، والذى تقوم بمقتضاه مجالس المدن والقرى بتقرير أسعار لا تزيد على الأسعار المقررة فى مدينة القاهرة .

قطاع النقل والمواصلات

نظراً لأهمية مشروعات النقل والمواصلات فى دعم البنيان الاقتصادى، فقد أُدرجت الخطة لقطاع النقل والمواصلات استثمارات قدرها ٥٦,٢ مليون جنيه .. أى بنسبة ٢٢,٥% من إجمالى استثمارات القطاع العام، لاستكمال المشروعات التى بدئ فى تنفيذها، ولتنفيذ مشروعات الإحلال والتجديد .

وتهدف هذه الاستثمارات إلى ما يأتى :

- المحافظة على مرافق النقل البرى والنهرى والنهوض بها، وتدعيمها بالوحدات المتحركة .
- الاهتمام بحل مشكلة نقل الركاب بالقاهرة، والإسكندرية، والأقاليم .
- تدعيم الأسطول الجوى .
- استكمال السنترالات الجارى تنفيذها، وشبكة الكابلات المحورية .
- تدعيم شبكة الإرسال الإذاعي والتليفزيونى .

وتقديراً لأهمية السكك الحديدية من بين وسائل النقل فقد أُدرج لها فى الخطة استثمارات قدرها ١٢ مليون جنيه، لشراء وتجديد وحدات متحركة للبضاعة والركاب، يصل عددها إلى ١٤٣ وحدة، وكذلك لتجديد حوالى ١٢٤ كيلو متراً من الخطوط الحديدية، ولتوسيع وتجديد الورش، وتزويدها بالمعدات الحديثة .

أما بالنسبة للنقل النهرى فقد أُدرج له فى الخطة ٢,٤ مليون جنيه . ومن أهم مشروعاته المضى فى تنفيذ تحويل ترعة النوبارية إلى قناة ملاحية من الدرجة الأولى، مما سيكون له أثر كبير فى تخفيض تكاليف نقل الفحم الحجرى من الإسكندرية إلى مجمع الحديد والصلب، وكذلك لإنشاء ثلاث وحدات نهرية للعمل عبر بحيرة ناصر .

أما بالنسبة لحل مشكلة نقل الركاب بالقاهرة فقد أُدرجت الخطة لها استثمارات قدرها٩،٩ مليون جنيه، لشراء ١٠٠ وحدة ترام سريع، و ١٠٠ سيارة أتوبيس نصر، ولاستيراد ٨٧ سيارة إيكاروس مفصلية، واستيراد ٤٠ وحدة مترو لتدعيم مرفق المترو وخطوط شبرا المظلات والدراسة، وإنشاء الجراجات، ووحدات الصيانة اللازمة لها .

أما بالنسبة للإسكندرية، فقد خصص لها فى الخطة استثمارات قدرها ١,٥ مليون جنيه لتعزيز وسائل النقل بالمدينة، بشراء وحدات ترام وأتوبيسات جديدة .

كما تضمن مُقْتَرَح خطة ١٩٧١/٧٠ تخصيص ٢ مليون جنيه لشراء ٢٥٠ سيارة مينى باص، لتدعيم خدمة النقل بالأقاليم وخارج المدن على الطرق الترابية والمناطق النائية .

وفيما يتعلق بالنقل الجوى فقد أَدْرَجَت الخطة له استثمارات قدرها ٤,٢ مليون جنيه لشراء طائرة بوينج ٧٠٧ ، لتدعيم الأسطول الجوى، وتوفير وسائل الصيانة والخدمات الضرورية .

ولقد أُدرج للمواصلات السلكية واللاسلكية فى الخطة استثمارات قدرها ٧ مليون جنيه،

لاستكمال السنترالات الجارى تنفيذها، ولزيادة سعة السنترالات القائمة ، وتوفير ١٥ ألف خط بالقاهرة والأقاليم. وكذلك للبدء فى تنفيذ مشروع الكابل البحرى الذى يربط الجمهورية العربية المتحدة بأوروبا مباشرة ، والمضى فى تنفيذ مشروع الكابل المحورى بالوجه القبلى لتحسين خدمة الترنك به .

ولقد اهتم مُقْتَرَح خطة ١٩٧١/٧٠ بمشروعات تدعيم الإرسال الإذاعى والإرسال التليفزيونى، إذ خصص لها استثمارات قدرها ١,٧ مليون جنيه، حتى يمكنها القيام بكفاءة أكبر فيما تقوم به من إعلام وتوعية فى الظروف الحاضرة .

قطاع الإسكان والمرافق :

أَدرجت الخطة لقطاع الإسكان والمرافق استثمارات إجمالية قدرها ٣٩,١ مليون جنيه، أى بنسبة ١٤% من إجمالى الاستثمارات القومية .

وتصل استثمارات نشاط الإسكان إلى نحو ٢٩,٥ مليون جنيه، وتستهدف هذه الاستثمارات استكمال بناء نحو ٢٦ ألف وحدة سكنية، ينفذ القطاع العام منها : حوالى ٨ آلاف مسكن، بينما يضطلع القطاع الخاص ببناء باقى الوحدات وقدرها : ١٨ ألف وحدة سكنية. وتوزع هذه الوحدات بين الإسكان الحضرى، الذى خصه حوالى ١٩ ألف وحدة، وبين الإسكان الريفى، الذى استهدف له ٧ آلاف وحدة سكنية .

كما تستهدف خطة الإسكان تعمير مساحة قدرها حوالى ٣٠٠ ألف متر مسطح بالقاهرة، والإسكندرية، وباقى المدن، وذلك بتمهيدها، وتسويتها، وتزويدها بالمرافق الأساسية، من : طرق، وإنارة، ومياه شرب، ومجارى عامة .

وتصل الاستثمارات فى المرافق العامة إلى ٩,٦ مليون جنيه وذلك لتنفيذ مشروعات مياه الشرب، والصرف الصحى، والمرافق الأخرى .

وبالنسبة لمشروعات مياه الشرب، فسوف تستكمل محطات المياه التى بُدِئَ فى تنفيذها فى القاهرة، والإسكندرية، والمنصورة، ودمياط، وكفر الشيخ، وإبشان، وكوم أمبو، والمطرية، ومنوف، والوَاسْطَى، والزقازيق . وكذلك السير فى تنفيذ خط مواسير مياه الشرب من محطة مياه النوبارية إلى مدينة مرسى مطروح، مع استكمال إنشاء مكثفين لتحويل المياه المالحة إلى مياه عذبة بها.

أما بالنسبة لمشروعات الصرف الصحى فإن الخطة تستهدف تحسين الصرف بالمناطق المعرضة للطفح بالقاهرة، واستكمال مشروع المجارى العام للإسكندرية، وكذلك استكمال مجارى دمنهور، والمنصورة، والفيوم، والمنيا، والزقازيق، وكفر الشيخ .

قطاعات خدمات التنمية الاجتماعية :

على الرغم من اهتمام مُقْتَرَح خطة ١٩٧١/٧٠ بالقطاعات السلعية والقطاعات المدَعِّمَة لها، فقد اهتمت الخطة أيضاً بتوفير حجم مناسب من الاستثمارات لخدمات التنمية الاجتماعية ، لأهميتها فى خلق المواطن الصالح الذى يدرك أهداف مجتمعه، ويعمل على تحقيقها فى وعى وإيمان .

وقد بلغت الاستخدامات الاستثمارية فى الخدمات الاجتماعية فى القطاع العام نحو ١٧,٦ مليون جنيه، بهدف زيادة عدد الوحدات التى تقدم خدمات للجماهير، وبالتالى زيادة عدد المستفيدين بهذه الخدمات، مع مراعاة توزيع تلك الوحدات بما يتناسب واحتياجات السكان فى البلاد، وبما يضمن عدالة التوزيع .

وقد خص الخدمات التعليمية والعلمية من هذه الاستثمارات نحو ٨,٩ مليون جنيه، لاستكمال المدارس والفصول الجارى تنفيذها فى المراحل المختلفة : إبتدائى، وإعدادى، وثانوى، ولتوفير الأجهزة والمعدات اللازمة لها، ولاستكمال مبانى وتجهيزات المعاهد العليا، والجامعات، والمعاهد الأزهرية، والمعاهد النوعية، والمركز القومى للبحوث. بالإضافة إلى مشروعات بحوث الشواطئ التى تهدف إلى حماية شواطئ الدلتا، وبعض المشروعات الحيوية اللازمة لأعمال البحث فى مجال الطاقة الذرية. كل ذلك بالإضافة إلى توفير المبالغ اللازمة لمواجهة نفقات المبعوثين بالخارج، بما يسمح بتوفير الخبرات والتخصصات المختلفة للبلاد .

وتستهدف الخطة زيادة معدلات القبول فى مختلف المراحل التعليمية، لتصل نسبة القبول فى التعليم الابتدائى إلى ٧٩,٣% من عدد الملزمين، وفى التعليم الإعدادي إلى ٨٤,٨% من عدد الناجحين فى الشهادة الابتدائية، وفى التعليم الثانوى العام والفنى إلى ٦٦,٨% من المنتظر نجاحهم فى الشهادة الإعدادية العامة .

كما خص الخدمات الصحية استثمارات قدرها نحو ٢,٣ مليون جنيه، لاستكمال المشروعات الجارى تنفيذها، والتى تهدف إلى رفع المستوى الصحى وإلى مواجهة حالة الطوارئ. وسيترتب

على هذه الاستثمارات زيادة عدد الأَسِرَّة بنحو ١٣٢٠ سريراً، منها : ٨٥٠ سريراً فى المستشفيات العامة، و٤٠٠ سريراً فى المستشفيات المركزية، و٧٠ سريراً فى المجموعات الصحية .

هذا بالإضافة إلى إنشاء ٤٠ وحدة صحية ريفية، وزيادة عدد الأسرة اللازمة للتوسع فى التأمين الصحى، واستكمال العيادات الشاملة – وعددها ٣ بالقاهرة والإسكندرية – لخدمة نحو ١٠٠ ألف مواطن .

أما خدمات الأمن والعدالة فقد خصها من استثمارات الخطة نحو ٢,٤ مليون جنيه، معظمها لتدعيم خدمة الأمن والنهوض بها، بما يتمشى مع متطلبات الظروف الراهنة. ومن أهم مشروعات هذا النشاط استكمال مبانى الشرطة بالمدن والأقاليم، وتوفير وسائل الانتقال السريع والاتصال اللاسلكى. هذا بالإضافة إلى ما يلزم لتعزيز مرفقى الإطفاء والدفاع المدنى بالمحافظات ، ولتطوير طريقة التصوير الحالى بالشهر العقارى .

أما خدمات الثقافة، والإرشاد القومى، والسياحة، والشباب، فقد أُدرج لها نحو ٢,٥ مليون جنيه، بهدف نشر الثقافة الجماهيرية على أوسع نطاق، ولتنوير الرأى العام الداخلى، بالإضافة إلى إنتاج الأفلام اللازمة للدعاية فى الخارج، وتعزيز نشاط السياحة. هذا فضلاً عن استكمال مراكز الشباب على مستوى المحافظات والمدن الفرعية، لخدمة الشباب فى كافة المجالات الرياضية والاجتماعية، وتعبئة جهودهم لخدمة المعركة .

كما خصص لخدمات التنمية الاجتماعية والدينية الاستثمارات اللازمة لإنشاء ٣٨ وحدة اجتماعية فى الريف والحضر، وإنشاء ٥٠ لجنة شعبية لأهميتها فى حل مشاكل البيئة العامة .. وتشجيع القيادات، وتدريبها، وكذلك ما يلزم لاستكمال وبناء المساجد ودور العبادة، لأهميتها فى إقامة الشعائر، وتعميق المفاهيم الدينية .

السيد نائب الرئيس .. السادة أعضاء اللجنة التنفيذية العليا .. إخواني أعضاء اللجنة المركزية، إن الجهود الكبيرة التى تبذلها الدولة فى سبيل تعزيز البناء الاقتصادى، تحتاج فى المرحلة الراهنة إلى مراجعة بعض إجراءات السياسة المالية والاقتصادية تعزيزاً لدعم هذا البناء ، فقد رأينا من العرض السابق مايأتى :

- أن الاستثمار وحده قد تحمل الزيادة فى أعباء الدفاع .
- أن معدل الزيادة فى الاستهلاك العائلى – وخصوصاً من المواد الغذائية المستوردة والتى اتجهت

أسعارها الخارجية إلى الارتفاع – تزيد بأكثر من ضعف الزيادة فى عدد السكان .

- أن نمو الناتج المحلى فى القطاعات السلعية يحتاج إلى دفعة أكبر، ولا يتأتى ذلك إلاَّ بزيادة جهد العاملين فى قطاعات الإنتاج، وزيادة الاستثمارات المخصصة لها .
- أن اقتصادنا القومى الذى استوعب آثار النكسة، وانطلق مع سياسة التوسع، لَيَفِى بمتطلبات المعركة والنمو، سوف يتمكن – فى ظل قيادتنا الملهمة، وبجهود العاملين فى الحقول والمصانع – من الانطلاق ليحقق لنا جميعاً أهدافنا العظيمة فى النصر والرخاء .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

السيد / نائب رئيس الجمهورية :

ليتفضل السيد وزير الخزانة .

الدكتور / عبد العزيز حجازى (وزير الخزانة) :

السيد نائب رئيس الجمهورية .. السادة أعضاء اللجنة التنفيذية العليا .. الإخوة أعضاء اللجنة المركزية، يسرنى أن أعرض على حضراتكم بياناً عن موقفنا المالى كما نعيشه اليوم، وكما نتوقعه فى المستقبل القريب بإذن الله .. فلم تكن إرادة الصمود الاقتصادى والمالى شعاراً يُنَادَى به، ولكن حقيقة واقعة، تؤيدها نتائج الأعمال التى تمت خلال عام ١٩٦٩/٦٨، وتعكسها الأرقام التى نتابعها هذا العام ١٩٧٠/٦٩، وتؤكدها قدرة هذا الشعب بفئاته المختلفة : عماله وفلاحيه، جنوده ومثقفيه، ومعهم يداً بيد الرأسمالية الوطنية .. يساندهم جميعاً قطاع عام يمثل قاعدة البنيان الاقتصادى الاشتراكى .. الكل يشد بعضه بعضاً نحو تحقيق هدف التحرير والنصر بإذن الله .

ولم تكن هذه النتائج بأبعادها المختلفة محل تشكك من جبهتنا الداخلية، لأننا مؤمنون بعدالة قضيتنا، ومجاهدون بطبيعة تكويننا النضالى، نسالم من يسالمنا، ونعادى من يعادينا .. ننظر إلى البناء وهو يعلو ويمتد، ونحن نفخر ونعتز، ونستعد للمعركة .. نخوضها طالما أن هذا قدرنا .

ولكن هذا الموقف أحياناً يثير التساؤل والتعجب من بعض الدوائر الأجنبية، كيف حدث الصمود وكيف تحقق؟.. ولكن الإجابة كانت فى الشعب المتماسك والقادر .. الذى يقدم حقائق الصمود واضحة – من غير تردد أو مواراة – فى أرقام الإنتاج ، والاستهلاك، والتصدير .. فى أرقام

الموارد، والفوائض، والمدخرات .. وفى أرقام الموازين المالية والتجارية بأنواعها التى تعرفها الدوائر المتخصصة محلياً ودولياً. هذا الشعب الذى يضحى بالنفس عن إيمان .. وبالمال عن طواعية، بل ومستعد أن يقدم كل ما يملك فى سبيل تحقيق غايته.. وهى تحرير أرضه.. وتحقيق السلام على أرضه.

ومن هنا كانت الثقة فى جبهتنا الداخلية، والاعتراف الخارجى بسلامة موقفنا المالى والاقتصادى، تدعمه تقارير الدوائر الاقتصادية العالمية، وأجهزة المال والائتمان فى كثير من دول العالم الحر .

ولا شك أن ما تقدمه الدول الصديقة من تسهيلات ائتمانية .. وما تحصل عليه البلاد من قروض من مصادر التمويل الدولية، ليؤكد أننا على الطريق صامدون . فإذا ما تبينا هذا الموقف العام .. أرجو أن تسمحوا لى أن أعرض على حضراتكم حقائق الصمود الاقتصادى، كما عشناها فى سنة ١٩٦٩/٦٨، وسيرنا على الطريق فى سنة ١٩٧٠/٦٩، وأملنا فى سنة ١٩٧١/٧٠ :

أولاً : حقائق الصمود الاقتصادى عام ١٩٦٩/٦٨ :

لقد كانت سنة ١٩٦٩/٦٨ عام الصمود الاقتصادى .. إذ تأكدت فيها مجموعة من المعانى الهامة :

١ – تم توفير الاعتمادات اللازمة لدعم القوات المسلحة، حتى بلغ إجمالى الإنفاق الفعلى فى خلال هذا العام ٢٨٨,٣مليون جنيه ، بالإضافة إلى ما كان مرحلاً من العام ١٩٦٨/٦٧ ويقرب من ٨٠ مليوناً من الجنيهات .

٢ – تم اتخاذ الإجراءات اللازمة لدعم الأمن الداخلى، والدفاع المدنى، وتوفير متطلبات الطوارئ .. حمايةً للمواطنين والمرافق . كما تم مواجهة متطلبات التهجير وإعانات المهجرين التى بلغت فى العام المالى ١٩٦٩/٦٨ مبلغ ١٠,٤مليون جنيه .

ولا شك أن الحكومة والشعب إنما يقدران تلك التضحيات التى يتحملها إخوانهم، الذين اضطرتهم الظروف إلى تغيير مواقع معيشتهم وأعمالهم، وإننا نؤكد لهم أن الحكومة حريصة – كل الحرص – على أن توفر لهم كل ما تستطيع أن تقدمه .

٣ – تم دفع مشروعات التنمية الاقتصادية، تطبيقاً لسياسة التوسع فى حدود الموارد المتاحة، وبهذا بلغ الإنفاق الاستثمارى الفعلى فى القطاع الحكومى والعام ٣١٢ مليون جنيه، بزيادة صافية قدرها ٤٥,٢مليوناً من الجنيهات، عن أرقام التنفيذ الفعلى فى السنة السابقة، حيث بلغت ٢٦٧ مليوناً فى

عام ١٩٦٨/٦٧، وقد تمثلت الزيادة فى الآتى :

زيادة فى استثمارات معظم القطاعات تبلغ ٦٤,٧ مليون جنيه

- نقص فى استثمارات السد العالى ١٩,٥ مليون جنيه

- صافى الزيادة ٤٥,٢ مليون جنيه

القطاعات	الإنفاق الإستثمارى (بالمليون جنيه) ١٩٦٩/٦٨	١٩٦٨/٦٧	الزيادة (بالمليون جنيه)
١- الصناعة	١١٩,٢	٩٤,١	٢٥,١
٢- النقل والمواصلات	٤٦,٦	٢٩,٢	١٧,٤
٣- الزراعة والرى	٥٧,٤	٥٣,٠	٤,٤
٤- الإدارة المحلية (من مواردها)	١٣,٤	٦,٣	٧,١
٥- الإسكان والمرافق	٩,١	٤,٢	٤,٩
٦- التعليم، والبحوث، والشباب، والثقافة والإرشاد القومى	٩,٩	٦,٦	٣,٣
٧- الخدمات الصحية، والاجتماعية ، والدينية	٤,٢	٢,٦	١,٦
٨- أخرى (التجارة، والتموين، والسياحة، والدفاع، والأمن، والخزانة، والخدمات الرئاسية)	٨,٦	٧،٧	٠,٩
مجموع الإنفاق الاستثمارى للقطاعات	**٢٦٨,٤**	**٢٠٣,٧**	**٦٤,٧**
٩- الكهرباء والسد العالى (هذا الوفر من استثمارات السد العالى)	٤٣,٩	٦٣,٤	- ١٩,٥
المجموع	**٣١٢,٣**	**٢٦٧,١**	**٤٥,٢**

وهكذا استمرت عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتدعيم حركة الزيادة فى الإنتاج، وبالتالى الزيادة فى الدخل القومى، رغم كل ما يقتطع للوفاء باحتياجات القوات المسلحة والأمن

القومى، والمطالب الإضافية نتيجة التهجير، وتوقف بعض الوحدات الاقتصادية كلياً أو جزئياً .

٤- لم تأل الحكومة جهداً فى أن تدعم قطاع الخدمات بما يتطلبه للوفاء بمطالب الجماهير فى المجالات المختلفة : كالتربية والتعليم، والتعليم العالى، والشباب، والإسكان، والصحة، والثقافة والإرشاد القومى، والداخلية، وغير ذلك من مجالات الخدمات، حتى بلغ الإنفاق الفعلى فى السنة المالية ١٩٦٩/٦٨ مبلغ ٣٧٠,٩مليون جنيه، مقابل ٣٦٠,٧ مليون جنيه فى ١٩٦٨/٦٧، بزيادة صافية قدرها ١٠,٢ مليون جنيه، تتمثل فى زيادة اعتمادات الخدمات بمبلغ ٢١,٥ مليون جنيه، ووفورات فى بعض الاعتمادات الإجمالية لبعض القطاعات تبلغ ١١,٣ مليون جنيه :

أ - قطاعات أثرت بالزيادة :

الإنفاق الجارى على الخدمات	**١٩٦٨/٦٧**	**١٩٦٩/٦٨**	**التغيير (جنيه)**
قطاع الزراعة	٣١,٥٥٨,٨٨٨	٣٥,١٢٥,٢٤٥	٣,٥٦٦,٣٥٧
قطاع الكهرباء والسد العالى	١٢٣,٢١٤	١٥٥,٩٦٠	٣٢,٧٤٦
قطاع الصناعة	١,٨٢١,٣٤٩	٢,٢٢٦,١٢٤	٤٠٤,٧٧٥
قطاع النقل والمواصلات	٩٦٤,٠٣٧	٥,٣٣١,٨١٧	٤,٣٦٧,٧٨٠
قطاع السياحة	٦٠٠,٦٩٢	٦٣٩,٩٥٨	٣٩,٢٦٦
قطاع الإسكان	٣,٣٤٧,٤٤٩	٣,٥٧٥,١٤٥	٢٢٧,٦٩٦
قطاع الخدمات الصحية، والاجتماعية، والدينية	٤٦,٣٢٣,٧٣٨	٥٠,١٢٥,٧٨٥	٣,٨٠٢,٠٤٧
قطاع التعليم، والبحوث، والشباب	١١٢,٧٥٢,٩١٦	١١٦,٤٧٠,٨٧٠	٣,٧١٧,٩٥٤
قطاع الثقافة والإرشاد	٣,٠٤٢,٢٤٠	٣,٢٣١,٧٨٦	١٨٩,٥٤٦
قطاع الدفاع ، والأمن ، والعدالة	٤٤,٣٦٩,٠٢٠	٤٧,٢٢٨,٠٣٠	٢,٨٥٩,٠١٠
قطاع الخدمات الرئاسية	١٣,٦٥٦,٠٩٣	١٤,٢٨٤,٧٤٩	٦٢٨,٦٥٦
قطاع مصروفات المجالس المحلية (من مواردها)	٣٨,٨٦٢,٤٩٠	٤٠,٥٤٦,٠٦١	١,٦٨٣,٥٧١
مجموع إنفاقات " أ "	**٢٩٧,٤٢٢,١٢٦**	**٣١٨,٩٤١,٥٣٠**	**٢١,٥١٩,٤٠٤**

ب ـ قطاعات أثرت بالخفض :

الإنفاق الجارى على الخدمات	٦٧/ ١٩٦٨	٦٨/ ١٩٦٩	التغيير (جنيه)
قطاع التجارة والتموين	٣,٦١٨,٩٦٦	٣,٤٨٤,٢٦٠	- ١٣٤,٧٠٦
قطاع التمويل (الخزانة)	٥٩,٦٢٢,٧٣٦	٤٨,٤٢٢,٦١٥	- ١١,٢٠٠,١٢١
مجموع إنفاق قطاعات " ب "	**٦٣,٢٤١,٧٠٢**	**٥١,٩٠٦,٨٧٥**	**- ١١,٣٣٤,٨٢٧**

مجموع إنفاق القطاعات "أ" و "ب"	**٣٦٠,٦٦٣,٨٢٨**	**٣٧٠,٨٤٨,٤٠٥**	**- ١٠,١٨٤,٥٧٧**

٥ – ولم يقتصر الإنفاق على الخدمات العامة التى يقوم بها الجهاز الإدارى للدولة، ولكن كان من الضرورى أن يستمر دعم المرافق العامة كالسكك الحديدية، والبريد، والمواصلات السلكية واللاسلكية، وهيئات التأمين الصحى، وهيئات المياه والمجارى، والإذاعة والتليفزيون، والمسرح، وغيرها، بالإضافة إلى ما تتحمله الدولة بالنسبة لهيئات البحوث والتخطيط. وقد بلغ صافى الإنفاق الفعلى الذى تحملته الدولة فى هذا المجال ٣٩,٧ مليوناً من الجنيهات كأعباء حتمية سيادية، أو كإعانات لسد العجز بين الموارد والاستخدامات .

كما كان من الضرورى أن تقوم الدولة بمواجهة العجز فى المؤسسات الاقتصادية، ويبلغ فى السنة المالية ١٩٦٩/٦٨ مبلغ ٣١,٤ مليوناً من الجنيهات، وبهذا تحملت الدولة أعباء تمويل للهيئات والمؤسسات العامة ٧١,١ مليوناً من الجنيهات .

ولم تكن عمليات الإنفاق هدفاً فى حد ذاتها، ولكنها كانت فى الحقيقة انعكاساً للفلسفة الاشتراكية التى تهدف إلى تحقيق مستوى أعلى من الحياة الكريمة لجماهير الشعب، وتحقيق عدالة أحسن فى التوزيع، وقد تمثل ذلك فى الآتى :

أ) توفير مطالب الحياة للجماهير العريضة من الشعب، سواء كان ذلك فى الاعتمادات التى أنفقت فى مجالات الإسكان، أو التموين ، أو الخدمات بصفة عامة، أو ما اتخذ من إجراءات اقتصادية للتيسير على الكادحين من أبناء هذا الشعب، عن طريق تخفيض أسعار بعض السلع، وتوفير قدر كبير من الخدمات بدون مقابل أو بمقابل بسيط وتحملت الدولة باقى أعباءه. وهكذا يتأكد الجانب الإنسانى فى ثورتنا الاشتراكية .

ب) معالجة مجموعة كبيرة من مشاكل العاملين فى الدولة تمثلت فى اتخاذ إجراءات للإصلاح الوظيفى تكلف ٤,١ مليون جنيه، وخدم ١٥٠ ألف موظف غالبيتهم من الفئات الدنيا، ودفعت العلاوات بالكامل حتى بلغت ١٣,٩ مليون جنيه. وتم تعيين الخريجين فى عام ١٩٦٩/٦٨وبلغت تكاليفه ٦,٢ مليون جنيه، وبهذا أتيحت الفرصة للمزيد من استيعاب العمالة، لتجد مجالها فى مواقع العمل المختلفة جنباً إلى جنب مع من يقفون على خط النار دفاعاً عن الوطن .

ج) إعطاء الأمل للأجيال المقبلة فى حياة أكثر إشراقاً، عن طريق المزيد من الإنتاج، وعلى الأخص فى مجال الصناعة والزراعة، وبحيث لا يتحمل الجيل الحاضر وحده أعباء المعركة والكفاح .

ولم يكن هذا كله ممكناً لولا أن تحقق الآتى :

١ - زيادة فى الموارد السيادية المركزية والمحلية بلغت ٣٩,٢مليون جنيه، تتمثل فى الآتى :

٤,٣ مليون جنيه : الضرائب والرسوم العقارية

١,٤ مليون جنيه : الضرائب على دخول الأفراد

١٩,٤ مليون جنيه : الضرائب على دخول الأعمال

٠,١ مليون جنيه : الضرائب على التركات

٣,٧ مليون جنيه : الضرائب على الدمغة

٩،٤ مليون جنيه : فروق الأسعار

٠,٩ مليون جنيه : إيرادات سيادية متنوعة

يقابلها نقص فى الضرائب والرسوم السلعية يبلغ ١٠,٥ مليون جنيه .

١٩٦٨/٦٧ : ٤١٣,٣ مليون جنيه

١٩٦٩/٦٨ : ٤٥٢,٥ مليون جنيه

٢ - زيادة فى الموارد الادخارية بلغت ٢٤,٢ مليون جنيه تتمثل فى الآتى :

١٧,٥ مليون جنيه قروض من الهيئات العامة والمؤسسات الاقتصادية .

٣,٩ مليون جنيه مدخرات صندوق توفير البريد .

١,٧ مليون جنيه الزيادة فى حصيلة بيع شهادات الاستثمار .

١,١ مليون جنيه الزيادة فى الـ ٥% المخصصة لشراء سندات الحكومة .

١٩٦٨/٦٧ : ١٦٣,٥ مليون جنيه .

١٩٦٩/٦٨ : ١٨٧,٧ مليون جنيه .

٣ – زيادة فى الفائض النهائى الذى يؤول للحكومة من القطاع العام، عدا ما يقوم بسداده من ضرائب ورسوم تُكَوِّن فى حقيقتها الجزء الأكبر من الموارد السيادية للدولة، وتؤكد أهمية القطاع العام ودوره الرئيسى فى تحقيق الصمود الاقتصادى، من ناحية قدرته على توفير متطلبات الاستهلاك المحلى من ناحية، وزيادة التصدير من ناحية أخرى، بالإضافة إلى ما يساهم به فى استيعاب قدر كبير من العمالة سنوياً، وتوفير قدر هام من الموارد لأهداف التنمية الاقتصادية من ناحية، ومقابلة متطلبات الخدمات من ناحية أخرى .

ونظرة سريعة على أرقام الفائض الفعلى للمؤسسات والهيئات العامة، وصناديق التمويل، تؤكد لنا أهمية الجهد الذى يبذل لدعم التطبيق الاشتراكى، وضرورة متابعته بمزيد من الكفاية فى الإنتاج، ومزيد من العناية باقتصادياته. ولم يكن برنامج الإصلاح المالى والاقتصادى فى هذا العام إلاَّ خطوة على الطريق .. فقد بلغ الفائض المحقق فى السنة المالية ١٩٦٩/٦٨ للهيئات والمؤسسات العامة والصناديق مبلغ ٦٤,٧ مليوناً من الجنيهات، مقابل ٢٧,٦ مليون جنيه فى سنة ١٩٦٨/٦٧ .

فائض السنة المالية ١٩٦٩/٦٨

	تقديرى	فعلى
هيئات عامة :	١١,١	١٠,٠
مؤسسات اقتصادية :	٣٧,٧	٥٣,٥
صناديق تمويل :	٤,٩	١,٢
إجمالى :	٥٣,٧	٦٤,٧

وهكذا عن طريق زيادة الموارد والفوائض من ناحية، وضغط الإنفاق وتخفيض إعانات سد العجز أمكن تحقيق التوازن المالى والصمود الاقتصادى فى السنة المالية ١٩٦٩/٦٨ .

ثانياً : استمرار الصمود الاقتصادى فى الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٧٠/٦٩ :

ثم جاءت سنة ٦٩ /١٩٧٠ لتؤكد ما تحقق من صمود ، وتعرض الموازنة العامة صورة جديدة

على الطريق :

- إنفاق عسكرى قُدِّر فى بداية العام بحوالى ٣٠٠مليون جنيه، وتزايد إلى ما يقرب من ٤٠٠ مليون جنيه أو يزيد .
- دعم للدفاع والأمن القومى بمبلغ ٢٢,٧ مليون جنيه، والوفاء بمتطلبات المهجرين، ورعاية أسر المجندين بمبلغ ٢٠,٣ مليون جنيه، بحيث بلغ المتوقع إنفاقه مبلغ ٤٣ مليون جنيه .
- إنفاق استثمارى يقدر بمبلغ ٣٥٠ مليوناً من الجنيهات – زيادة عن المحقق الفعلى فى عام ١٩٦٩/٦٨ بمبلغ ٣٨ مليون جنيه – لمشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشروعات إعداد الدولة للحرب، يقدر تمويلها بالكامل من الموارد المحلية المتاحة (فائض قطاع الأعمال، والمدخرات من التأمينات، وشهادات الاستثمار، وتوفير البريد)، فيما عدا ٦٠ مليوناً من الجنيهات تسهيلات ائتمانية متاحة من الخارج .
- إنفاق جارٍ على الخدمات يقدر بمبلغ ٤٣٠,٤ مليوناً من الجنيهات بزيادة قدرها ١٦,٤ مليون جنيه عن المقدر فى عام ١٩٦٩/٦٨ .
- بلغ المقدر إنفاقه على المرافق العامة – التى يضمها قطاع الهيئات العامة، وهيئات البريد، والتخطيط – فى عام ١٩٧٠/٦٩ مبلغ ٥٤٥,٥ مليوناً من الجنيهات، مقابل ٥٢١ مليون جنيه فى عام ١٩٦٩/٦٨، بصافى عجز تمويلى يقدر بمبلغ ٣٨,٤ مليوناً من الجنيهات، مقابل ٤٥ مليون جنيه فى عام ١٩٦٩/٦٨ .
- كما بلغت إعانات سد العجز المنتظر تحميلها للمؤسسات الاقتصادية خلال عام ١٩٧٠/٦٩ مبلغ ٣٢,٣ مليوناً من الجنيهات، مقابل ٣٢,٦ مليوناً من الجنيهات فى عام ١٩٦٩/٦٨.

وبهذا يقدر إجمالى الإنفاق والإعانات للهيئات والمؤسسات الاقتصادية خلال عام ١٩٧٠/٦٩ بمبلغ ٧٠,٧ مليوناً من الجنيهات، مقابل ٧٧,٦ مليوناً من الجنيهات فى عام ١٩٦٩/٦٨ .

وقد قُدِّرَ تدبير الموارد اللازمة للوفاء بمتطلبات الدعم العسكرى، والأمن القومى، والتنمية الاقتصادية، واستمرار الخدمات، وإعانة الهيئات والمؤسسات الاقتصادية عن طريق المصادر الآتية :

١ – الموارد العامة للجهاز الإدارى للدولة :

أ) الموارد السيادية المركزية والمحلية : وتقدر بمبلغ ٥٠٩,٧ مليون جنيه .

ب) الموارد الخدمية : وتقدر بمبلغ ١٠٨ مليون جنيه .

٢ – الموارد العامة الاقتصادية :

أ) فوائض القطاع العام والاقتراض المحلى : وتقدر بمبلغ ١٦٦,١ مليون جنيه .

ب) المدخرات المحلية فى المعاشات، وشهادات الاستثمار، والبريد : وتقدر بمبلغ ١٩١,٧ مليون جنيه .

ج) الاقتراض الخارجى : ويقدر بمبلغ ٦٠ مليون جنيه .

٣ – الموارد العامة للطوارئ :

- الدعم العربى، والمعونات، والتبرعات المحلية والأجنبية : وتقدر بمبلغ ١٤٧,٥ مليون جنيه .

هذا كله عدا الموارد المتاحة لمواجهة الالتزامات العامة والخاصة للدولة فى قطاعاتها المتنوعة، سواء للجهاز الإدارى، أو القطاع العام، أو القوات المسلحة، والتى يقرب صافيها فى عام ١٩٧٠/٦٩ من ٢٠٠ مليون جنيه .

ولقد أثبت الشعب بفئاته المختلفة قدرته على تحدى المصاعب، تأكيداً للتضامن الكامل فى كفاحه ضد المعتدى الغاشم، وَتَمَثَّلَ ذلك فى المساهمة الفعّالة فى مواقع العمل كلها – إنتاجاً وخدمات – بما يحقق المزيد من الإنتاج، الذى تنعكس آثاره على الاستهلاك والتصدير من ناحية، والفوائض والمدخرات من ناحية أخرى. وليس أدل على ذلك من حقائق التنفيذ هذا العام، والتى تعبر حتى آخر فبراير ١٩٧٠ عن توازن مالى بين الموارد والاستخدامات المالية للجهاز الإدارى، والهيئات والمؤسسات العامة للدولة، والتى تبلغ حوالى ١١٤٥ مليوناً من الجنيهات، وقد ساهم فى تحقيق ذلك:

أ) زيادة فى تحصيل المستحقات الحكومية الضريبية والخدمية : نتيجة زيادة فوائض القطاع العام من ناحية، والتيسيرات التى تم إقرارها سواء من ناحية التقسيط، أو إلغاء الفوائد، أو تخفيضها من ناحية أخرى، حتى بلغت فى المدة من أول العام حتى ١٩٧٠/٢/٢٨ مبلغ ٢٦,٥ مليوناً من الجنيهات فى ضرائب الدخل، و ٢,٦ مليوناً من الجنيهات فى الضرائب العقارية ، و ١١,٣ مليوناً من الجنيهات فى الضرائب والرسوم الجمركية، و ٧,٨ مليوناً من الجنيهات فى فروق الأسعار .

ب) زيادة المساهمة فى المدخرات الاختيارية : وليس أدل على ذلك من زيادة قيمة شهادات الاستثمار المباعة عن الثمانية شهور المنتهية فى آخر فبراير ١٩٦٩ من ١٠,٧ مليون جنيه إلى ١٤,٩ مليون جنيه فى آخر فبراير ١٩٧٠، بزيادة قدرها ٤,٢ مليون جنيه .

ج) زيادة فى المدخرات الإجبارية فى التأمين والمعاشات الحكومية مقدارها ٣,٤ مليون جنيه حتى

آخر فبراير ١٩٧٠، عن آخر فبراير ١٩٦٩ .

ولقد كان من الضرورى لمقابلة التوسع فى الإنفاق الإضافى على متطلبات القوات المسلحة والأمن القومى – فى الفترة الحالية – أن تُطْلَب اعتمادات إضافية تبلغ ١٠٠ مليون جنيه أو يزيد، فاتخذت الحكومة بعض الإجراءات لضغط الإنفاق لتحقيق المزيد من الموارد، وتشمل الآتى :

. ضغط الإنفاق فى الجهاز الإدارى للحكومة والمؤسسات والهيئات العامة .

ـ توفير مبالغ من الاستثمارات التى قد لا يكون من اليسير تنفيذها هذا العام، أو التى حالت الظروف دون الاستمرار فيها، وتقدر بحوالى ٤٠ مليوناً من الجنيهات .

. دفع حركة التحصيل أملاً فى زيادة الموارد السيادية .

وبهذا يمكن تحقيق التوازن المالى المنشود حتى ٣٠يونيو ١٩٧٠. وإنّا لواثقون من أن العاملين فى كافة المواقع .. وكل القطاعات .. وفى كل المستويات، يقدرون أهمية هذا التوجيه دعماً للصمود وتحقيقاً للنجاح الذى ننشده .

ثالثاً : دعم الصمود الاقتصادى فى الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٧١/٧٠ :

وعلى ضوء النتائج الإيجابية فى الماضى القريب فى عام ١٩٦٩/٦٨، وتوقعات الصمود فى الحاضر الذى نعيش فيه فى عام ١٩٧٠/٦٩ ، نتطلع إلى المستقبل القريب فى عام ١٩٧١/٧٠ وكلنا أمل فى أن تستمر إيجابيات العمل الخلاق الذى يتم فى كافة القطاعات : عسكرياً، واقتصادياً، وسياسياً ، فالمعركة مستمرة، والإيمان بالنصر يقوى ويشتد، وأمل الحاضر والمستقبل فى البناء والتعمير أمر لا يمكن أن نتردد فيه. ولهذا كانت ملامح الموازنة العامة فى السنة المالية ١٩٧١/٧٠ للدولة تقوم على أسس ثلاثة :

الأساس الأول : استمرار الدعم لقواتنا المسلحة، ومتطلبات الدفاع والأمن القومى، والوفاء بمتطلبات المهجرين، ورعاية أسر المجندين .

الأساس الثانى : استمرار فى التنمية الاقتصادية، لتحقيق معامل معقول ومناسب للزيادة فى الإنتاج والدخل القومى، يتمشى مع الإمكانيات والظروف التى نعيشها .

الأساس الثالث : دعم للخدمات من غير تجميد للنمو، أو توسع لا يتمشى مع طبيعة المرحلة التى نعيشها .

وهذا كله من غير أن يتحمل هذا الجيل كل العبء، ومن غير أن نقصر فى أن نوفى معركة الصمود والتحرير حقها من الأولوية والاهتمام. ولهذا تقوم دراسة مشروع الموازنة العامة للدولة على أساس أن تخصص مبدئياً الاعتمادات التالية :

١ – مطالب القوات المسلحة بمبلغ ٤٤٤ مليون جنيه بزيادة قدرها ١٤٢,٥ مليون عن الوارد أصلاً فى الميزانية عن عام ١٩٧٠/٦٩ .

٢ – أعباء الدفاع المدنى، والمهجرين، واحتياطى الطوارئ بمبلغ ٤٠ مليون جنيه .

٣ – صافى الإنفاق الجارى على الخدمات ودعمها بمبلغ ٤٥٠ مليون جنيه، وذلك باستبعاد اعتمادات القوات المسلحة ، بزيادة قدرها ٢٠ مليوناً من الجنيهات عن ١٩٦٩/٦٨، على أساس معامل النمو العادى فى حدود ٤,٥% تقريباً .

٤ – إنفاق استثمارى للجهاز الإدارى والقطاع العام بمبلغ ٢٨٠ مليون جنيه، وذلك عدا الزيادة فى المخزون وقدرها ٢٠ مليون جنيه، وما يخصص للقطاع الخاص ويقدر بـ ٢٥ مليون جنيه .

٥ – تدعيم المرافق العامة، وهيئات البحوث والتخطيط التى تضم مجموعة الهيئات العامة، ويتمثل ذلك فى صافى الإعانات المنتظر توقع صرفها وتقدر بمبلغ ٤٠ مليون جنيه. بالإضافة إلى إعانات سد العجز التى تتحملها الدولة لتغطية العجز فى الموارد عن النفقات للمؤسسات الاقتصادية، وتقدر فى العام ١٩٧١/٧٠ بمبلغ ٣٠ مليون جنيه .

وبهذا يكون مجموع الاعتمادات المبدئية هو مبلغ : ١٢٨٤ مليون جنيه .

ولقد كان من الضرورى لمواجهة متطلبات العام القادم ١٩٧١/٧٠ ، وتحقيق التوازن الاقتصادى والمالى أن نرسم إطاراً عاماً يتلخص فى الآتى :

١ – أن يتم ضغط الإنفاق فى كافة المجالات – وعلى الأخص فى الجهاز الإدارى للدولة – بما يسمح بتحقيق وفورات، يمكن أن تخفض عجز الحكومة أو تمنعه، كلما أمكن ذلك. ولهذا رُئِىَ أن تقتصر اعتمادات الأجور على الحتمى منها، وخاصة لتوفير فرص العمالة للخريجين، وتوفير مطالب التشغيل الضرورية للتوسع فى المرافق الاقتصادية الأساسية : كالزراعة، والرى، والصناعة، والنقل، والمواصلات.. والمرافق الاجتماعية الهامة : كالتعليم بجميع مستوياته، والصحة، والإسكان، والشئون الإجتماعية، والثقافة والإرشاد القومى، ومرافق الأمن الداخلى والعدالة. وذلك كله دون أن نجمد الخدمات، أو أن يكون هذا على حساب كفاءة الأداء .

٢ – أن يتم التركيز على دعم الموارد الحالية السيادية والخدمية والاقتصادية، بما يكفل تحقيق زيادة تساهم فى مواجهة الأعباء التى تتطلبها المرحلة. ويُتَوَقَّع أن يكون صافى الزيادة فى الموارد السيادية والخدمية ١٧ مليوناً، تنتج عن زيادة إجمالية فى الموارد السيادية ٢٥ مليوناً من الجنيهات، ونقص فى الموارد الخدمية ٨ ملايين من الجنيهات، نتيجة استبعاد بعض الموارد غير المتكررة .

٣ – أن يتم توفير متطلبات التشغيل لوحدات القطاع العام والخاص، بالقدر الذى يمكنها من استخدام الطاقات المتاحة بالكامل، والعمل على زيادتها، بما يكفل زيادة فى الفوائض المتاحة، أو تخفيض العجز الذى يتحقق فى بعض وحداته، أو على الأقل يضمن عدم زيادته، إلاَّ إذا كانت هناك ضرورات ملحة تؤدى إلى زيادته .

٤ – أن يتم التركيز فى الاستثمارات على استكمال المشروعات الجارية، أو التوسع فى المشروعات القائمة، أو تلك التى يمكن أن تحقق عائداً سريعاً، مع إعطاء أولوية للإنتاج الذى يرتبط بمستلزمات المعركة، وتوفير السلع الأساسية لأفراد الشعب، وتحقيق مزيد من الإنتاج بهدف زيادة التصدير، وذلك كله مع مراعاة أن تتيح اقتصاديات هذه المشروعات الفرصة لمزيد من الفوائض التى تتاح للتمويل .

٥ – أن تتمكن القطاعات من استخدام التسهيلات الائتمانية المتاحة – وخاصة مع الدول الشرقية – بحيث يخف الطلب على التمويل النقدى الفورى من العملات الأجنبية .

٦ – أن تُتَّخَذ الإجراءات الاقتصادية التى تتيح الفرصة لتوفير قدر من الموارد، لمقابلة حجم الاستثمارات المقترحة، إلاَّ إذا أظهرت الصورة النهائية للموازنة العامة للدولة عدم الحاجة إليها، كلها أو بعضها. وعلى هذا الأساس تقدر الموارد فى العام المالى ١٩٧١/٧٠ على الوجه التالى :

أ) الموارد العامة السيادية والخدمية :

- الموارد السيادية المركزية والمحلية، وتقدر بمبلغ ٥٣٥ مليون جنيه
- الموارد الخدمية، وتقدر بمبلغ ٠٩٥ مليون جنيه

ب) الموارد العامة الاقتصادية :

- فوائض القطاع العام والاقتراض المحلى ٢٥٤ مليون جنيه
- المدخرات المحلية: فى المعاشات، وشهادات الاستثمار، والبريد ١٩٣ مليون جنيه
- الاقتراض الخارجى ٠٥٨ مليون جنيه

ج) موارد عن طريق إجراءات اقتصادية :

يتوقع أن توفر إضافة فى الموارد قدرها : ٠٢١ مليون جنيه

د) الموارد العامة للطوارئ :

الدعم العربى، والمعونات، والتبرعات المحلية والأجنبية : ١٢٨ مليون جنيه

مجموع الموارد المقدرة لعام ١٩٧١/٧٠ : ١٢٨٤ مليون جنيه

هذا كله بالإضافة إلى ما ينتظر أن تتحمله الدولة، نتيجة سداد الالتزامات العامة العسكرية والاقتصادية، بعد أن تتحقق بعض الإجراءات الاقتصادية الخاصة بالتأجيل أو التجديد .

هذه هى الحقائق تعرض نفسها، والأرقام تعكس جهد هذا الشعب المكافح الصامد وقدراته، وتعلن على العالم أجمع، أن هذا الشعب كله رابضاً على خط النار، والعاملين فى مواقع العمل كلها – شيوخه، وشبابه، وأطفاله .. رجاله، ونسائه – لتقدِّر للمعركة أبعادها ، وتضع إمكانياتها وقدراتها المالية والبشرية فى خدمة أمل التحرير والنصر بإذن الله. وإنَّا لواثقون من أن الله معنا لن يخذلنا. وإننا وراء القائد جمال عبد الناصر صفاً واحداً كالبنيان يشد بعضه بعضاً، والله ولى التوفيق .

السيد / نائب رئيس الجمهورية :

ليتفضل السيد وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية .

السيد/ حسن عباس زكى (وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية) :

بسم الله الرحمن الرحيم .. السيد نائب رئيس الجمهورية .. السادة الأعضاء، أود فى لمحة سريعة أن أستعرض ملامح ظروفنا الاقتصادية فى هذه الفترة التى نعيشها، وسوف أُقَسِّم هذا العرض إلى ثلاثة أقسام :

أولاً : أهداف السياسة الاقتصادية : تنقسم أهداف السياسة الاقتصادية إلى قسمين :

القسم الأول : يتعلق بواجب تدبير الموارد اللازمة لمقابلة أغراض الدفاع عن أرض الوطن، سواء فى ذلك الموارد المطلوبة بالعملة المحلية أم بالعملة الأجنبية .. وهو عبء ليس بالهين، كما أنه على قدر من الحيوية والأهمية. وطبيعى أن مقابلة هذا الهدف من شأنه الحد نسبياً من حجم الموارد المحلية والأجنبية المتاح تخصيصها للقسم الثانى من أهداف السياسة الاقتصادية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية .

القسم الثانى : يتعلق بالتنمية الاقتصادية : ويمكن تحديد الأهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية فى هذا الخصوص بما يلى :

١ – رفع معدل نمو الدخل القومى، مع مراعاة عدالة توزيعه : ومن المعروف أن معدل النمو الاقتصادى كان قد تباطأ عقب ظروف النكسة وبسببها، بالإضافة إلى بعض العوامل السابقة على النكسة، وعلى وجه التحديد أثر القوى التضخمية التى كانت قد بدأت تظهر قبل النكسة، كما كان قد بدأ علاجها بسياسات مالية ونقدية مدروسة قبل النكسة أيضاً .

٢ – كفالة الاستقرار الاقتصادى : بمعنى تجنب التضخم أو الانكماش، وذلك حفاظاً على مستوى الأسعار حتى لا تتعثر عملية التنمية الاقتصادية من جهة، وحتى لا يتأثر مستوى معيشة الشعب من جهة أخرى .

٣ – الأخذ بأسباب التقدم العلمى، والعمل على رفع الإنتاجية : فنحن نعيش فى عالم سريع التطور فى مجالات أساليب الإنتاج والتسويق وغيرها. ولا مفر لنا من العمل على السير مع هذا التقدم العلمى، حتى يمكن لإنتاجنا منافسة إنتاج الدول الأخرى فى الأسواق الخارجية والداخلية .

وفى الحقيقة أنه فى ظروفنا الحالية يجب أن يُعْطَى هذا الهدف المرتبة الأولى من إهتمامنا. ذلك أنه يترتب على تخصيص جانب كبير من مواردنا لأغراض الدفاع القومى انخفاض نسبى فى حجم الموارد المتاحة لأغراض التنمية. ومن ثم يجب بذل كل الجهود للاستفادة من هذه الموارد المحدودة، على أكفأ وجه ممكن .

ثانياً : مستلزمات تحقيق هذه الأهداف :

*بالنسبة **للهدف الأول : وهو رفع معدل نمو الدخل القومى :***

١ – يتزايد السكان بنحو ٢,٨% سنوياً، وعلى ذلك فإنه يجب أن نعمل على تحقيق معدل نمو للدخل القومى يزيد على هذه النسبة، بأكبر قدر يمكننا تحقيقه فى ضوء الموارد المتاحة لنا. ويتوقف هذا – إلى حد كبير – على معدل الادخار القومى. وكان هذا المعدل يدور فى السنوات الماضية حول ١٣ – ١٤% من الدخل القومى . ولكن من الضرورى أن ينخفض هذا المعدل أثناء الفترة التالية للنكسة، بسبب قيام الحاجة إلى توجيه موارد متزايدة إلى المجهود الحربى. ولا يعنى ذلك أن مدخرات الأفراد وقطاع الأعمال قد انخفضت ، بل إنها فى الواقع قد تزايدت بفضل السياسات التى اتبعت

لتشجيع الادخار – على الوجه الذى سأوضحه رقمياً فى فقرة تالية – وإنما معناه أن قدراً متزايداً من هذه الموارد المتاحة أصبح يُوَجَّه إلى أغراض الدفاع .

وفى ضوء كل هذه الظروف، يبدو أنه يجب أن نستثمر مالاً يقل عن ١٥ – ١٦% من دخلنا القومى فى أغراض التنمية الاقتصادية، ويترتب على ذلك ضرورة الاعتماد على القروض والاستثمارات الخارجية، لمواجهة الفرق بين معدل الادخار القومى الممكن، ومعدل الاستثمار القومى المستهدف. بالإضافة الى ضرورة ضبط الاستهلاك المحلى، بحيث يُسْمَح بزيادته فى الحدود اللازمة لمقابلة الزيادة السكانية، وتحقيق بعض التحسن فى مستوى معيشة الشعب، دون أن تصل هذه الزيادة السنوية إلى استغراق كامل الزيادة المستهدفة فى الدخل القومى .

٢ – حُسْن اختيار المشروعات الاستثمارية، بناء على دراسات علمية متكاملة النواحى، مع إعطاء الأولوية للمشروعات التى تحقق أكبر عائد ممكن فى أقصر وقت ممكن ، والمشروعات التى تحسن من اقتصاديات مشروعات قائمة فعلاً، والمشروعات التى تزيد من قدرتنا التصديرية.

٣ – العمل على زيادة الصادرات، وذلك بزيادة القدرة التنافسية لسلعنا، عن طريق تخفيض تكاليف الإنتاج، ورفع مستوى الجودة، وتحسين أساليب التسويق . وكذلك بالعمل على فتح الأسواق الدولية والإقليمية لسلعنا، عن طريق الاتفاقات التجارية الثنائية، والاتفاقات الدولية، والاستفادة من المنظمات الدولية التى تستهدف توسيع التجارة الدولية، وكفالة امتيازات جمركية لصادرات الدول النامية .

٤ – العمل على الاستفادة من أفضل الأسعار السائدة فى الأسواق الدولية بالنسبة للصادرات والواردات. أى العمل على تحسين معامل التبادل الدولى لتجارتنا الخارجية، بحيث نتمكن من شراء قدر أكبر من الواردات مقابل نفس الحجم من صادراتنا .

٥ – تشجيع شركات المقاولات على العمل فى الخارج، وبخاصة فى الدول العربية الشقيقة .

٦ – الانتظام فى سداد ديوننا الخارجية، بما يساعدنا على التوصل إلى اتفاقات لإعادة جدولة هذه الديون، وعلى الحصول على تسهيلات وقروض جديدة بشروط مناسبة .

٧ – السعى فى انتظام تحصيل القروض السابق لنا منحها لبعض الدول الصديقة .

٨ – تحسين العلاقة مع المنظمات المالية الدولية، مثل البنك الدولى للإنشاء والتعمير، وصندوق النقد الدولى، حتى يمكننا الحصول منها على قروض بشروط مناسبة .

٩ – إيجاد الحوافز اللازمة لجلب مدخرات المصريين فى الخارج، وتيسير الاستثمارات الأجنبية التى تسمح بها سياسة الدولة، وتحسين إجراءات النقد بما يسمح بتحقيق هذا الهدف .

*وبالنسبة **للهدف الثانى : وهو كفالة الاستقرار الاقتصادى :***

أ) اتباع سياسة مالية سليمة، ووضع ميزانية عامة متوازنة، تتجنب نشوء قوى تضخمية من ناحية، أو ظهور قوى انكماشية من ناحية أخرى .

ب) إيجاد الحوافز لزيادة مدخرات الأفراد .

ج) تحسين النظم الإدارية التى تحكم قطاع الأعمال العام فى خططه الإنتاجية، بهدف زيادة فائض القطاع العام .

د) اتباع سياسة سعرية تكفل استقرار الأسعار، وتحديدها على أسس اقتصادية سليمة، تراعى ظروف تكاليف الإنتاج، وحجم الطلب والعرض .

*وبالنسبة **للهدف الثالث : وهو الأخذ بأسباب التقدم العلمى، والعمل على رفع الإنتاجية :***

١ – الاستمرار فى تحسين النظم الإدارية، والعلاقات التنظيمية فى وحدات القطاع العام، بما يكفل المرونة اللازمة لرفع الإنتاجية .

٢ – اتباع سياسة تعليمية وتدريبية تهدف إلى الأخذ بأسباب التقدم العلمى .

٣– تهيئة الوسائل اللازمة لمتابعة وحدات الإنتاج لنواحى التقدم التى تأخذ بها الدول الأخرى .

ثالثاً : ما تم تحقيقه من هذه السياسة الاقتصادية فى السنة الماضية :

رغم التحديات الاقتصادية .. ورغم إغلاق قناة السويس .. ورغم مقتضيات المجهود الحربى ، فقد أمكن لبلدنا أن يدعم كيانه الاقتصادى، ويعلى بناءه صناعياً، وزراعياً، وتجارياً، حتى تحدثت الهيئات والمنظمات الدولية عن مركز الاقتصاد ومتانته ، ورحبت مختلف الدول بعقد الاتفاقات الاقتصادية والتجارية معنا ، كما تلقينا عروضاً متزايدة بتسهيلات وقروض خارجية .

وينعكس كل هذا فى صورة مؤشرات اقتصادية رقمية واضحة الدلالة، أورد فيما يلى أهم عناصرها :

١ – سجل ميزان المدفوعات تحسناً كبيراً فى عام ١٩٦٩/٦٨ عن العام السابق، رغم الظروف الاستثنائية التى تمر بها البلاد، إذ تدل التقديرات الأولية على أن الرصيد الإجمالى لميزان المدفوعات

حقق فائضاً قدره ٨,٣ مليون جنيه، مقابل عجز بلغ ٥٠,٣ مليون جنيه فى عام ٦٧ / ١٩٦٨.

٢ – زادت الصادرات فى سنة ١٩٦٩/٦٨ عن العام السابق بنحو ٢٤% ، وأصبحت تُمَوِّل وارداتنا السلعية بالكامل، بعد أن كانت تُمَوِّل ٧٥% فحسب من وارداتنا السلعية فى العام الماضى. وإن كان من المتوقع أن تزداد وارداتنا فى السنة الحالية نتيجة للتوسع فى نشاطنا الاستثمارى. والمهم أن نعمل على أن تكون أى زيادة فى الواردات عن الصادرات ناتجة عن مقابلة احتياجات التراكم الرأسمالى .. أى الاستثمار، وليس عن زيادة فى الاستهلاك الجارى .

٣ – أمكن تحقيق تحسن كبير فى معامل التبادل الدولى فى مصلحتنا، فارتفع الرقم القياسى له إلى ١٣٠% فى سنة ١٩٦٨، مقابل ١١٨% فى سنة ١٩٦٧، و ١١٤% فى سنة ١٩٦٦ . وقد تم ذلك نظراً للحصول على تخفيضات ملموسة فى أسعار الواردات، وخاصة فى السلع الأساسية كالقمح، والدقيق، والأسمدة، والمبيدات الحشرية، والكيماويات، والأصباغ، والمواد المساعدة، وقد بلغت نسبة الخفض فى أسعار القمح ٣٠% ، وفى الدقيق ٢٥% ، وفى الزيوت ١١,٥% ، وفى الأسمدة ٦,٥% ، وفى المبيدات الحشرية ما بين ١٥–٤٠% . هذا علاوة على التحسن فى أسعار أهم صادراتنا خاصة القطن .

٤ – ارتفعت الودائع – ذات الطبيعة الإدخارية لدعم البنوك – إلى ٦٠٤,٧ ملايين جنيه فى ديسمبر، مقابل ٥٧٠,٩ مليون جنيه فى ديسمبر ١٩٦٨. وارتفعت المدخرات لدى صندوق توفير البريد إلى ٧٢,٥٥ مليون جنيه فى ديسمبر ١٩٦٩، مقابل ٧٠,٢٥ مليون جنيه فى ديسمبر ١٩٦٨، و ٧١,٤ مليون جنيه فى ديسمبر ١٩٦٧. وكذلك ارتفع رصيد صافى مبيعات شهادات الاستثمار إلى ٧٢,٦ مليون جنيه فى ديسمبر، ١٩٦٩ مقابل ٥٤,٥ مليون جنيه فى ديسمبر ١٩٦٨، و ٣٧,٧ مليون جنيه فى ديسمبر ١٩٦٧ .

٥ – بلغ البنكنوت المتداول ٥٠١ مليون جنيه فى ديسمبر ١٩٦٩، مقابل ٤٧٩ مليون جنيه فى ديسمبر ١٩٦٨، و ٤٥٧ مليون جنيه فى ديسمبر ١٩٦٧ .. أى أن معدل نمو رقم البنكنوت المتداول كان نحو ٤,٦% خلال عام ١٩٦٩، وهو معدل نمو مناسب، سمح بمقابلة احتياجات نمو النشاط الاقتصادى، دون الإنزلاق إلى أى مخاطر تضخمية .

٦ – تحسن مركز مالية الدولة، نتيجة لإقرار ميزانية عامة موضوعية، متفقة مع ظروف واقعنا الاقتصادى .

٧ – أخذ معدل النمو الاقتصادى فى الانتعاش بعد الظروف الصعبة التى واجهتنا فى سنتى ١٩٦٧ و ١٩٦٨ ، وقد تمثل ذلك فى زيادة الإنتاج الزراعى والصناعى .

٨ – أمكن تعزيز التعاون فى مجال العلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجى، بما يعود بالنفع على اقتصادنا القومى، وذلك على الوجه التالى :

أ – التكامل الاقتصادى بين ج.ع.م، وليبيا، والسودان :

إنطلاقاً من بيان طرابلس الذى قرر إنشاء لجان مشتركة فى كافة المجالات، لوضع الأسس الكفيلة بتحقيق التعاون والتكامل بين الأقطار الثلاثة، بما يعود بالمنفعة المتبادلة لشعوبها. فقد اجتمعت اللجنة المشتركة للتكامل الاقتصادى فى ١٩٧٠/٤/١٥، وتدارست خطوات الانتقال من مرحلة الاتفاقات الثنائية إلى المرحلة التى ارتآها بيان طرابلس فى المجال الاقتصادى .

وقد استلزم ذلك وضع إطار موحد للتعاون بين الأقطار الثلاثة فى كافة المجالات الاقتصادية ، ويتمثل هذا الإطار فى إنشاء هيئة دائمة تسمى : "مجلس التنسيق الاقتصادى". وقد قامت الهيئة برسم السياسات الكفيلة بتهيئة الظروف – مرحلياً – نحو إيجاد وحدة اقتصادية ، وذلك بتقرير أولويات تنفيذ ما يمكن إقامته من مشروعات مشتركة بين الدول الثلاث ، ضمن برامج زمنية محددة ، دون ما تضارب أو تعارض بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، بما يساهم فى تحديد معالم الطريق الواضح، الذى يؤدى إلى تحقيق التعاون والتكامل الأمثل فى نواحى : الجمارك، والازدواج الضريبى، وانتقال رؤوس الأموال، والاستثمارات، والخبرات الفنية، وحرية انتقال الأشخاص، والإقامة، والعمل، وزيادة حجم التبادل التجارى .

هذا وقد وُقِّع الاتفاق فى يوم ١٩٧٠/٤/٢٠، متضمناً بيان مراحل تنفيذ الاتفاق، بحيث يبدأ إطلاق حرية النقل والترانزيت، واستعمال وسائل النقل، وتسهيل تبادل بضاعة الأمانة، خلال مدة لا تتجاوز سنة. وإطلاق حرية انتقال الأشخاص خلال مدة لا تتجاوز سنتين. وإطلاق حرية الإقامة، والعمل، والاستخدام، وحقوق التملك، والإيصاء، والإرث، خلال مدة لا تتجاوز أربع سنوات . وتنفيذ اتفاق عدم الازدواج الضريبى، وكذلك معاملة شركات المقاولات معاملة الشركات الوطنية فيما يتعلق بخطابات الضمان، وأيضاً قيام البنوك المحلية باعتماد خطابات الضمان الصادرة من البنك المركزى خلال مدة لا تتجاوز ستة أشهر .

كما تضمن الاتفاق تحديد مدة ثلاثة أشهر لدراسة :

١ – إنشاء مصرف التكامل الاقتصادى المشترك، لتمويل المشروعات الإنمائية والحيوية المشتركة، ومشروعات التنمية فى أى دولة من الدولة الأعضاء، بما يعزز التكامل الاقتصادى بينها .

٢ – إنشاء شركة مشتركة لتنمية تبادل المنتجات الوطنية بين الدول الأعضاء، على أن توفر لها الإمكانيات والتسهيلات اللازمة من الدول الأعضاء، على أساس معاملة موحدة تمكنها من تحقيق هدفها .

٣ – إنشاء شركة ملاحية مشتركة، تساهم فى إعداد أسطول تجارى، تسير بواخره بانتظام بين موانئ الدول الأعضاء كمرحلة أولى، بهدف تنمية التبادل التجارى بينها .

٤ – استكمال شبكة الطرق البرية بين الدول الأعضاء، على أن يتبعها إنشاء شركة مشتركة للنقل البرى، تساهم فى توفير الوحدات الكافية لربط الدول الأعضاء، بما ييسر انتقال الأشخاص والبضائع .

٥ – إنشاء شركة مشتركة للمقاولات الإنشائية .

ب – التعاون مع الدول الاشتراكية :

لقد توثقت الروابط بين الجمهورية العربية وبين الدول الاشتراكية، عن طريق عقد اتفاقات تجارة، واتفاقات ترتيبات دفع ثنائية، بقصد تنمية التبادل التجارى مع هذه البلاد، وتيسير إجراء المدفوعات المتعلقة بتمويل عمليات التجارة الخارجية، عن طريق استخدام التسهيلات الائتمانية التى تتيحها اتفاقات الدفع .

وقد ساهمت هذه السياسة فى كسر حدة الحصار الاقتصادى الذى فرضته الدول الغربية، بعد تأميم قناة السويس عام ١٩٥٦. كما أسهمت أيضاً فى توفير احتياجاتنا من المواد الأولوية ومستلزمات الإنتاج، والسلع الوسيطة، والمواد التموينية الضرورية. وكذلك ساعدت على فتح أسواق جديدة للصادرات المصرية المختلفة، وخاصة السلع الصناعية، والسلع غير التقليدية .

وإنه ليتم سداد قيمة المواد التموينية على آجال، فى نطاق التسهيلات الائتمانية التى تتيحها اتفاقات الدفع مع هذه البلاد .

وتبدو روح التعاون فى تنفيذ هذه الاتفاقات ، مما كان سبباً فى التحسن الذى طرأ على كثير من

حسابات الاتفاقات، نتيجة زيادة صادراتنا إلى هذه البلاد. كما تبدو روح التعاون فى شروط التسهيلات التى حصلنا عليها من الناحية المالية البحتة، إلى جانب التسهيلات التكنولوجية، وإلى جانب التغاضى عن تنفيذ سداد الزيادة فى المديونية عن حد التسهيلات المتفق عليها بالعملة الحرة، مما أدى إلى تخفيض الضغط على مواردنا من العملات الحرة فى الظروف الحالية .

ج – التعاون مع الدول العربية :

وتبدى الجمهورية العربية المتحدة اهتماماً خاصاً بتنمية علاقاتها الاقتصادية بالدول العربية ، سواء على المستوى الثنائى أو المستوى الجماعى متعدد الأطراف . ولعل أعمق أشكال الارتباط الاقتصادى فيما بين الدول العربية هى اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية، التى تنتظم الجمهورية العربية المتحدة، وسوريا، واليمن، والعراق، والأردن، والكويت، والسودان. وقد قطعت هذه الاتفاقية مرحلة كبيرة على طريق غايتها، تجلت فى الإعفاء الكامل لما يتبادل بين الدول الأعضاء من المنتجات الزراعية، والحيوانية، والثروات الطبيعية، اعتباراً من مستهل عام ١٩٦٩، بينما ستبلغ نسبة إعفاء السلع الصناعية ١٠٠% اعتباراً من عام ١٩٧١، وذلك بعد مضاعفة نسبة الإعفاء السنوى من ١٠% إلى ٢٠% بحيث تتم مراحل السوق العربية المشتركة فى عام ١٩٧١ بدلاً من عام ١٩٧٤ .

كما اتُفِقَ مبدئياً على الأسس التى تُوَحَّدْ بموجبها التعريفة الجمركية – أو التشريع الجمركى – تمهيداً لإقامة جدار جمركى حول الدول الأعضاء فى مواجهة الدول الأخرى، كما يجرى العمل فى سبيل وضع اتفاقية الإدخال المؤقت للبضائع موضع التنفيذ .

ولا تقتصر أهداف الاتفاقية على النواحى التجارية البحتة، بل تتعداها إلى كافة النواحى الاقتصادية، ومن ذلك التشريعات الموحدة للتأمينات الاجتماعية والضمان الاجتماعى، واتفاقية انتقال الأيدى العاملة بالبطاقة الشخصية الموحدة .

ولما كانت الحياة الاقتصادية تسير فى خط مواز للحياة السياسية وتتجاوب معها، فقد اتفقت دول الوحدة الاقتصادية العربية أخيراً على دعم الروابط الاقتصادية مع فرنسا، تقديراً منها لموقف فرنسا العادل من القضية العربية .

ويبرز من بين المشروعات العربية الاقتصادية المشتركة .. مشروع الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى، الذى أقره المجلس الاقتصادى العربى، مستهدفاً تمويل المشروعات الاستثمارية العربية، وتوظيف الأموال فى تنمية الاقتصاد العربى ، ومده بالخبرات والمعونات الفنية . وقد ساهمت

الجمهورية العربية المتحدة بسبعة ملايين دينار كويتى فى رأس مال الصندوق .. البالغ مائة مليون دينار كويتى .

د ـ التعاون مع الدول الأخرى :

كذلك تم الاتفاق مع حكومة المملكة المتحدة فى مارس ١٩٦٩ ، ومع حكومة اليابان فى يونيه الماضى على إعادة جدولة الديون الخارجية المستحقة لها بشروط مناسبة .

كما تم عقد قرض مع حكومة الدنمارك لتمويل مشروعات استثمارية .

كما قدمت فرنسا وإيطاليا تسهيلات ائتمانية لتمويل بعض احتياجاتنا من القمح .

هـ- فى مجال التعاون الدولى :

١ - صندوق النقد الدولى :

كانت الجمهورية العربية المتحدة قد وافقت - بمقتضى القانون رقم ٤٥ الصادر فى ٢٣ سبتمبر ١٩٦٨ - على تعديل اتفاقية صندوق النقد الدولى، والاشتراك فى نظام حقوق السحب الخاصة، واتخذت الإجراءات التنفيذية اللازمة، بصدور القرار الوزارى رقم ١٩٨ لسنة ١٩٦٩ .

وقد تم فى الاجتماع السنوى الأخير لصندوق النقد الدولى - الذى انعقد فى أكتوبر الماضى - إقرار توزيع حقوق سحب خاصة قدرها ٩,٥ بليون دولار، توزع على الدول الاشتراكية على ثلاث سنوات اعتباراً من أول يناير ١٩٧٠، وسوف توزع هذه المخصصات على الدول المشتركة، على أساس نسبة حصة كل منها فى صندوق النقد الدولى إلى إجمالى الحصص .

ومن المنتظر أن يبلغ نصيب الجمهورية فى حقوق السحب الخاصة حوالى ٢٤,٥ مليون دولار فى العام المقبل، ثم ٢١ مليون دولار فى كل من العامين التاليين. وحيث أنه يمكن تحويل الجانب الأكبر منها إلى عملات قابلة للتحويل، فإن ذلك الإجراء سوف يسهم فى زيادة مواردنا المتاحة من النقد الأجنبى بمعدل فائدة منخفض .

وقد زارت الجمهورية مؤخراً بعثة من صندوق النقد الدولى لدراسة اقتصاديات الجمهورية العربية، وعَبَّرَ تقريرها عن الارتياح للسياسات الاقتصادية التى تتبعها، ولقدرة الاقتصاد العربى على المضى نحو التنمية الاقتصادية بخطوات ثابتة وفعّالة .

٢ - البنك الدولى :

وبالنسبة للبنك الدولى للإنشاء والتعمير ، فقد وافق على المساهمة فى تمويل مشروع الصرف المغطى، والذى تبلغ تكاليفه بالعملات الأجنبية ٢٦ مليون دولار، كما يدرس البنك مشروع تجديد معدات السكك الحديدية، الذى تبلغ تكاليفه بالعملات الأجنبية ٢٥ مليون دولار .

٣ - مع منظمة الجات :

فى ١٧ أبريل سنة ١٩٦٢ تقدمت الجمهورية بطلب رسمى للإنضمام إلى الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، وفقاً للمادة ٢٣ من الاتفاقية، وتشكلت لجنة عمل لبحث طلب الانضمام، وانتهت اللجنة إلى قبول الجمهورية عضواً مؤقتاً لمدة سنتين، بهدف اكتمال مقومات الانضمام الكامل، وقد تجددت العضوية المؤقتة عدة مرات تنتهى فى ديسمبر ١٩٦٩ .

وفى خلال مارس ١٩٧٠ أُجْرِيت المفاوضات – بيننا وبين منظمة الجات – للإتفاق على تحويل العضوية المؤقتة إلى عضوية دائمة. وقد كللت هذه المفاوضات بالنجاح، وتمت الموافقة على الانضمام الكامل لهذه المنظمة .

وبمقتضى ذلك فإن صادرات الجمهورية العربية المتحدة إلى الدول الأعضاء فى المنظمة، سوف تستفيد بجميع التخفيضات الجمركية المتفق عليها فى إطار هذه المنظمة، وكذلك الأخذ بمبدأ معاملة الدولة الأكثر رعاية، إلى جانب الاستفادة من جميع أوجه الأنشطة الأخرى للمنظمة،كالاشتراك فى المشاورات التجارية التى تستهدف توسيع التجارة، والاتفاقات السلعية، والمعلومات اللازمة عن أسواق التصدير .

٤ – السوق الأوربية المشتركة :

وإعمالاً لسياسة الدولة فى متابعة نشاط التكتلات الاقتصادية الدولية – وخاصة كتلة السوق الأوربية المشتركة – فقد قامت الوزارة بعدة اتصالات مع دول السوق الأوربية المشتركة، لإيجاد علاقة بين الجمهورية العربية المتحدة ودول السوق .

ونحن الآن بسبيل إجراء مباحثات تجارية مع السوق، ومن المنتظر أن تؤدى هذه المباحثات إلى حصولنا على بعض المزايا التفضيلية التى تمنحنا فرصة المساواة مع الدول المنافسة لنا فى هذه السوق، دون أن نخشى التزامات سياسة لا تتمشى مع سياسة عدم الانحياز التى ترتبط بها الجمهورية العربية المتحدة .

أيها السادة .. هذه صورة لحاضرنا، نستبين منها مدى النجاح الذى حققته السياسة الاقتصادية ، وهى صورة توحى بالاطمئنان والثقة، وتؤكد قدرتنا على مواجهة المستقبل، إذا ما التزمنا الرَوِيَّة والحكمة، والدراسة المتزنة والعميقة للصعوبات التى نواجهها، ووسائل مقابلتها، حتى لا تدفعنا الثقة فيما حققناه، والاطمئنان إلى نجاحنا فى الصمود الاقتصادى، إلى التهوين من الصعوبات والأعباء الاقتصادية التى لا

مفر لنا من مواجهتها، والتى تقتضى كثيراً من الحزم والشجاعة. إنها الصعوبات التى تواجهها الدول النامية عامة فى مختلف أنحاء العالم، والصعوبات التى تطرأ علينا بسبب العدوان الآثم على أرضنا .

إن عملية التنمية الاقتصادية تستوعب موارد اقتصادية هائلة، وإن سياستنا التى اتجهت إلى زيادة حجم الاستثمارات ورفع معدل النمو الاقتصادى تحتاج منا إلى تعبئة مواردنا، واستخدامها على أكفأ وجه ممكن، كما تحتاج إلى زيادة الواردات السلعية من آلات، ومواد خام، ومواد نصف مصنوعة، مما يضيف أعباء جديدة على ميزان المدفوعات. هذا إلى جانب أعباء خدمة الدين الخارجى، التى تتطلب تخصيص الموارد اللازمة لمواجهتها .

ولا شك فى أن السياسة الاقتصادية السليمة ــ التى تمكننا من مواجهة هذه الصعوبات المرتبطة بعملية التنمية – تقتضى تركيز كل الجهود على رفع الإنتاجية فى مجال جميع الأنشطة الاقتصادية، وعلى تنمية الصادرات بطاقات أكبر، وتحسين جودة السلع المصدرة، وخفض تكاليف إنتاجها، والحد من الاستهلاك المحلى قدر الإمكان . ومن هنا يجب أن نتخذ كل الوسائل الممكنة لرفع الإنتاجية سواء فى النواحى الإدارية، أو المالية، أو الفنية، أو التسويقية، أو التدريبية .

ولا يجب أن يغرب عن بالنا، أن بعض عوامل السوق الدولية التى ساعدتنا فى السنوات القليلة الماضية – مثل انخفاض سعر القمح فى السوق الدولية – تعتبر عوامل غير دائمة، إذ من المتوقع أن تعود هذه الأسعار إلى الارتفاع. كما نتوقع انخفاضاً فى أسعار بعض سلعنا التصديرية المهمة، وخاصة الأرز .

ولذلك يجب أن نكون دائماً على استعداد لمقابلة الأعباء المترتبة على ظروفنا الخاصة، والمرتبطة على وجه التحديد بواجبنا فى الدفاع عن أرض الوطن ، وهى أعباء ليست هَيِّنَة، بل إنها على أكبر قدر من الحيوية والأهمية .

أيها السادة .. إننى أكرر مرة أخرى أن اليقظة لهذه المشاكل.. والدراسة المتزنة لوسائل

مقابلتها، والمرونة فى اتخاذ السياسات المناسبة لظروفنا، والتركيز على رفع الإنتاجية، وكفالة الحوافز والنظم الإدارية المؤدية إليها، هى أسلحتنا فى مواجهة المستقبل . وإننى على ثقة من قدرتنا على هذه المواجهة بمشيئة الله وعونه، وتعاون أبناء الوطن جميعاً فى هذه الظروف العصيبة من حياتنا .

وفقنا الله لما فيه الخير والسداد . والسلام عليكم ورحمة الله .

السيد / نائب رئيس الجمهورية :

هل هناك ملاحظات، أو أى مناقشات بعد أن استمعنا إلى الصورة كاملة؟

السيد / محمد على بشير :

أستأذن سيادتكم فى أن أشير إلى بعض النقاط التى قد تبدو صغيرة، ولكن أثرها على ما أعتقد كبير .

النقطة الأولى : خاصة بالمقارنة التى جاءت على لسان الدكتور لبيب شقير بالنسبة لموقف إسرائيل وموقفنا، وضرورة أن تكون المقارنة كاملة، ولو أن هذه المقارنة ليست مطروحة فى أذهان الجماهير، لأنهم يعلمون تماماً أن إسرائيل تختلف عن الجمهورية العربية المتحدة فى نوعية كيانها، والأسس التى تقوم عليها، إلاَّ أنه إذا كان لابد من هذه المقارنة، فالمفروض لكى تكون المقارنة كما قلت متكاملة، أن تَرِدْ أرقام هنا وأرقام هناك، مع ملاحظة الناحية النسبية .

أما النقطة الثانية : فإنها تتعلق بما جاء فى عرض السيد وزير التخطيط، خاصاً بإنشاء ٤٠ وحدة صحية جديدة . وأود أن أتساءل: هل من الأفضل أن نزيد من كفاءة الوحدات الصحية القائمة، أم أن ننشئ وحدات صحية جديدة دون إمكانيات ؟.. بمعنى أنه يوجد لدينا على سبيل المثال فى محافظة الشرقية – التى تعتبر خط الدفاع الأول – ٥٠ وحدة صحية تفتقر جميعها إلى الأطباء، فهل من الأفضل أن نستكمل هذه الوحدات ونزيد من كفاءتها، أم ننشئ وحدات صحية جديدة أخرى دون أن نوفر لها الأطباء ؟

أما النقطة الثالثة : فإنها تتصل بحديث السيد وزير الخزانة: حيث وصل منشور للمصالح والهيئات يتضمن عدم صرف المبالغ التى لم تصرف بعد. وفى الحقيقة – وحسب الواقع الملموس – هناك من المسئولين المحليين من ينظر نظرة محلية بعض الشىء ، بمعنى أن يقول أحدهم – ممن لديه مبالغ لم تصرف بعد – إنه اتفق على كذا وكذا، وهذا ليس بصحيح، وكنت أتصور أن تعقد اجتماعات مسبقة مع القيادات الكبيرة فى المحافظات على الأقل، لكى تكون الصورة واضحة تماماً أمام الجميع، وتكون النظرة العامة مفضلة على ما عداها ، وبالتالى فإن أى مبلغ لم يصرف يشعر الجميع بحاجة الدولة إليه، لكى يصرف فى ناحية عامة أهم وأجدى من الناحية المحلية التى ينظرون إليها .

أما النقطة الرابعة : فتتصل بموضوع خط أنابيب البترول : وقد نما إلى علمنا أن الشركات العالمية تتهافت على تمويل هذا الخط، وفى حديث السيد الرئيس بمجلس الأمة كان هناك سؤال فى هذا الشأن أجاب عنه سيادته، بعدم تقدم أى شركة لهذا الخط حتى الآن، فهل لم تتقدم الشركات إعراضاً منها، أم أن هناك مباحثات وعقبات قائمة ولا تزال العملية تسير فى هذا الاتجاه؟

أما النقطة الخامسة والأخيرة : فإنها تختص بموضوع الدفاع المدنى ، وقد شرفتم سيادتكم محافظة الشرقية بالزيارة مؤخراً، وأود أن أشير – من خلال التجارب الواقعية التى حدثت بمحافظة الشرقية – إلى موضوع قد يبدو بسيطاً، ولكنه فى تقديرى على درجة كبيرة من الأهمية، ذلك أن تعليمات الدفاع المدنى تقضى فى حالة الاعتداء على أحد مواقعنا، بعمل كردون حول هذا الموقع بمسافة إلى أن يأتى خبير فى المفرقعات، خوفاً من وجود قنابل زمنية .

وفى الحقيقة أن وصول هذا الخبير إلى مثل هذا الموقع يتأخر عدة ساعات، ومن الطبيعى أنه لا يمكن حجز الجماهير خارج هذا الكردون مدة طويلة إلى أن يأتى هذا الخبير، ذلك أن كل شخص يحاول أن يجتاز هذا الكردون مباشرة لكى ينقذ أخاه، أو أحد أقربائه، أو ما إلى ذلك ، وقد يتسبب هذا فى حدوث بعض الخسائر. وفى اعتقادى أن وجود هذا النوع من الخبراء فى مناطق معينة، وبصفة دائمة، قد يؤدى إلى تلافى الكثير من الخسائر التى قد تحدث فى مثل هذه الحالات .

وفى مجال الحديث عن الدفاع المدنى ، أود أن أقول : إننا مقدرون الظروف التى تعمل من خلالها قواتنا المسلحة، ومقدرون أيضاً الدور البطولى الذى تقوم به، ولكن هناك بعض المسائل البسيطة فى أجهزتنا المدنية تضعنا فى موقف حرج بالنسبة لقواتنا المسلحة، وسأضرب على ذلك مثلين :

أولهما : استشهد شخص منذ عام، ولم يصرف معاشه حتى الآن .

وثانيهما: أن شخصاً استشهد وقام زملاؤه بإبلاغ أهله، فأصبحوا بين مصدقين ومكذبين لفترة شهرين تقريباً، إلى أن جاءهم إخطار من القوات المسلحة باستشهاده .

مثل هذه الأمور قد تبدو فى ظاهرها بسيطة، ولكننى أثرتها لاعتقادى بأنها تترك أثراً كبيراً فى نفوس الجماهير، وشكراً .

السيد / نائب رئيس الجمهورية :

بالنسبة للنقطة الأولى، فى الحقيقة أننا لسنا فى مجال مقارنة مع إسرائيل إطلاقاً، وعندما تناول الدكتور لبيب شقير الوضع فى إسرائيل بهذا الموجز، كان يريد أن يوضح مدى ما أَثَّرته حرب الاستنزاف – التى نقوم بها – على الاقتصاد الإسرائيلى، مما اضطر إسرائيل إلى فرض ادخار إجبارى بنسبة ١٠% من الدخل العام، وكلنا نقرأ فى الصحف عن الإضرابات التى تحدث نتيجة لذلك، فى كل ناحية من نواحى النشاط فى إسرائيل .

ولا أخفى على حضراتكم أنه عندما كنا نقوم بدراسة الميزانية، كان السادة الوزراء مترددين فى ادخار نصف يوم إجبارى .. أليس كذلك يا دكتور عبد العزيز؟

الدكتور / عبد العزيز حجازى :

نعم .

السيد / نائب رئيس الجمهورية :

إننا لا زلنا مترددين فى ادخار نصف يوم إجبارى حتى الآن ، وأعتقد أننا لسنا فى مجال مقارنة مع إسرائيل إطلاقاً، حتى نأتى بأرقام ميزانية إسرائيل .. وأرقام ميزانيتنا، ونرى كم عدد سكاننا .. وكم عدد سكانها. كلا مطلقاً فنحن جميعاً نعلم كيف تعيش إسرائيل .. وعلى من تعيش، فكل ماليتها تأتيها بالنقد الأجنبى من الخارج دون مقابل، بمعنى أنه ليس هناك مجال لهذا السؤال .

أما بالنسبة للملاحظات الأخرى، فأرجو أن أُطَمْئِن السادة أعضاء اللجنة بأن جميع الملاحظات التى تَرِدْ، سيضعها السادة الوزراء فى الاعتبار عند وضع الخطة والميزانية، لأنه لا تزال أمامنا مرحلة أخرى، وهى مرحلة العرض على مجلس الأمة .. بالنسبة للميزانية بالذات .

أما فيما يختص بملاحظة عدم صرف المبالغ التى لم تصرف بعد، فهذه ملاحظة وجيهة جداً فى الحقيقة. لقد وُوجِهْنا فى الشهرين أو الثلاثة أشهر الماضية، بأعباء فجائية تكلم عنها الأخ أحمد العماوى، وهى المواقع التى نقوم ببنائها، والتى كان يجب أن تتم فى أقصر وقت ممكن، والتى – لكى

تأخذوا فكرة عنها – أقول : إنها قُدِّرَتْ بثلث العمل الذى تم فى السد العالى ، الذى تم إنجازه فى ١٠ سنوات، وكان لابد وأن تتم خلال شهرين أو ثلاثة . وقد اقتضى ذلك بالضرورة حشداً ضخماً جداً لكل مليم موجود فى الدولة .. ولكل فائض فيها . وقد أعطى السيد الرئيس توجيهاً للسادة الوزراء – فى

مجلس الوزراء – بعدم التصرف فى المبالغ التى لم يتم صرفها بعد ، لكى يتمكن الدكتور عبد العزيز حجازى من موازنة الميزانية، وسأضرب لكم مثلاً :

لقد وردت إلينا فى المجلس الأعلى للدفاع المدنى طلبات معينة – من السادة المحافظين – لأجل الدفاع المدنى فى المحافظات ، وعندما كنت فى زيارة لإحدى هذه المحافظات فى الأسبوع الماضى لإجراء ٤ تجارب فيها، سألت السيد المحافظ سؤالاً مباشراً – بعد أن اطلعت على عملية الدفاع المدنى بالمحافظة – عن الأسباب التى دعته إلى طلب مبلغ ٦٠ ألفاً من الجنيهات.. وعن أوجه صرف هذا المبلغ، فأجاب : إننى أخشى أن يخصص اعتماد للدفاع المدنى ولا أحصل على قدر منه، لأننى لم أتقدم بطلب شئ، وهذا يؤيد الكلام الذى قاله الأخ محمد على بشير .

إذاً فنحن نمر بمرحلة تحتم علينا أن ننفق كل قرش فى مكانه الصحيح، وألاَّ نلجأ إلى عمليات التعاقد والارتباط على أى شئ قبل نهاية السنة المالية، وتعلية المبالغ الفائضة فى الميزانية على ذمة هذه التعاقدات . لانريد أن نعود إلى هذا الأسلوب، فهناك ماله الأولوية عن ذلك فى معركة الحياة أو الموت التى نخوضها ونعيشها. أما بالنسبة لموضوع أنابيب البترول، فإن السيد عزيز صدقى يمكنه أن يشرح لنا ماذا تم بشأنه .

الدكتور / عزيز صدقى (وزير الصناعة) :

فيما يتعلق بخط أنابيب البترول [فقد] تعاقدنا بشأنه مع مجموعة من الشركات الأجنبية من دول مختلفة ترأسها شركة فرنسية، وتقوم كل منها بتنفيذ جزء من العملية من حيث التمويل، وعلى أساس ضمان حكومات هذه الشركات لها .

وقد قضينا المرحلة الماضية فى الاتصال بالحكومات المختلفة، وكان أن وافقت الحكومة الفرنسية فعلاً على مساهمة بنسبة من التمويل تصل إلى ٢٥% من مجموع المبلغ المطلوب. كما جرت اتصالات مع الحكومتين الألمانية والإيطالية على أساس أن تعطى هذه الحكومات ضماناً لشركاتها التى دخلت العطاء. وأعتقد كذلك أنه فى الشهرين القادمين سيتم الاتفاق بين فرنسا وإيطاليا وألمانيا

حول الاشتراك فى هذه العملية.

كما وافقت أسبانيا على المساهمة بمبلغ ٢٠ مليون دولار، إلاَّ أن الحكومة الفرنسية اشترطت شرطاً هو أنه يتعين على الشركات المستخدمة لخط الأنابيب وبعض الدول العربية أن تساهم بنصيب لا يقل عن نصيبها فى تنفيذ المشروع. وقد نجحنا – بموافقة دولة الكويت – فى الحصول على جزء من القرض من

صندوق الإنماء، ونأمل أن ننهى إجراءاته فى خلال الأسبوعين القادمين، وهو يبلغ ٢٨ مليون دولار. كما ساهمت شركة بان أميركان بمبلغ قدره ٧,٥ ملايين دولار. وبذلك نكون قد تخطينا الجزء العربى، ويبقى بعد ذلك إتمام الإجراءات مع حكومتى ألمانيا وإيطاليا، اللتين سبق موافقتهما على المساهمة فى التمويل، لكى يتم البدء فى العملية خلال أيام قليلة .

وقد سبق أن قُدِّم للسيد الرئيس – فى جلسة الهيئة البرلمانية – سؤال تضمن أن إسرائيل تُشَغِّل خط الأنابيب الذى أقامته. وأود أن أذكر لحضراتكم أن إسرائيل قد بدأت التفكير فى إقامة هذا الخط من قبل يونيه ١٩٦٧، وأنه عقب العدوان مباشرة اجتمع زعماء اليهود والصهيونية – تحت ظروف حماسهم فى ذلك الوقت – وقرروا تمويل الخط فى الحال ، فهم بذلك لم يواجهوا أى صعوبة من ناحية تمويل الخط، ولكنهم اليوم يواجهون صعوبة فى تشغيله، لدرجة أنه لا يعمل فى الوقت الحالى إلاَّ بمقدار ٣% أو ٤% من مجموع طاقته، وقد ادَّعُوا تبريراً لذلك أن بالخط عيوباً فنية. ولكن حقيقة الأمر أن البترول الذى يمكن أن يمر فى هذه الخطوط لن يزيد على حوالى ٣٠% من طاقة الخط، وذلك لأن هذا البترول يجئ من الشركات العاملة فى إيران، والتى ليس لها نشاط بترولى فى الدول العربية، ومجموع إنتاج هذه الشركات لا يتعدى ١٩ مليون طن، فى حين أن طاقة الخط الإسرائيلى تبلغ ٦٠ مليون طن. وهذا معناه أن هذا الخط – طالما يشتغل بهذه الطاقة – يحقق خسائر فى تشغيله .

لقد أردت بكل ذلك أن أؤكد أننا مع هذا لسنا متأخرين فى شئ، وأن إسرائيل قد سبقتنا بحوالى سنتين ونصف من بداية العمل فى خطنا، وبإذن الله يوم أن نوقع الاتفاق النهائى لإنشاء الخط – وأرجو أن يكون ذلك فى خلال شهرين – سوف نبدأ ضخ البترول خلال الأنابيب بعد ١٩ شهراً من توقيع الاتفاق، وشكراً .

السيد / نائب رئيس الجمهورية :

بالنسبة لموضوع الدفاع المدنى ، فإننى متفق فيه مع الأخ محمد على بشير تماماً، ولقد كانت هناك

هناك بعض المصاعب بشأنه فى المجلس الأعلى للدفاع المدنى – بين السيد شعراوى جمعة وبين القوات المسلحة – حول الأفراد الذين لديهم الخبرة فى إزالة القنابل الزمنية والتعرف عليها . وما زال الأخ شعراوى على اتصال بالقوات المسلحة من أجل الوصول إلى حل لهذا الموضوع، بحيث يكون فى كل

موقع من يستطيع أن يقوم بهذا العمل حال وقوعه، بدلاً من الاستعانة بخبراء من الجيش، لأنه قد تحدث اعتداءات وحوادث فى مناطق بعيدة عن هؤلاء الخبراء بالقوات المسلحة .

وبالنسبة لموضوع الاستشهاد، نرجو من الدكتور عبد العزيز حجازى أن يجد حلاً له فى ميزانية هذه السنة .

الدكتور / عبد العزيز حجازى :

إذا كان الأمر يتعلق بالمستشهدين فى ٥ يونيه، فإن شاء الله سيكون ذلك فى ميزانية ١٩٧١/١٩٧٠، ثم إننا نتولى التأمين والمعاشات المدنية. أما بالنسبة للعسكريين فتتولاها القوات المسلحة .

السيد / محمد على بشير :

أنا أقصد استشهاد العسكريين بعد ٥ يونيه .

السيد / نائب رئيس الجمهورية :

هذه المسألة تتعلق بالقوات المسلحة، ويمكن أن نبعث بها إلى الفريق محمد فوزى .

السيد / عبد اللطيف المناوى :

ورد فى بيان السيد وزير التخطيط الآن أن قطاع الزراعة قد خُصِّصَ له مبلغ ٤٠ مليون جنيه، كما وَضَّحَ البيان أن ما يخص التوسع الرأسى – فى هذا القطاع – هو مبلغ ٤ ملايين من الجنيهات، وأن جزءاً منها خارج الأراضى الزراعية .

وأحب أن أوضح أن الاستثمار فى القطاع الرأسى – من وجهة نظرى – يجب أن يُعطى الأولوية بالدرجة الأولى عن الاستثمار فى القطاع الأفقى، ولست أقصد بذلك التقليل من أهمية الاستثمار فى

هذا القطاع الأخير، ولكن المسألة فى نظرى هى مسألة أولويات.

إن مساحة الأرض الكلية القديمة تبلغ ٦ملايين فدان، وقد بينت المؤشرات الخاصة بجداول تصنيف التربة – التى ظهرت فى بعض المحافظات – أنها تعطى كفاءة إنتاجية فى حدود ٦٦% تقريباً، إن لم

يكن أقل من ذلك، وهذا يعنى أن الـ ٦ ملايين فدان تعطى إنتاجاً لا يوازى أكثر من ٤ ملايين فدان .. وأن المساحة الأخرى الباقية تعطى إنتاجاً غير اقتصادى، لا يقوم على الأسس العلمية. ومن غير المعقول أن نطالب فى الظروف الحالية بزيادة مبالغ الاستثمار فى قطاع الزراعة على حساب قطاع آخر ، خاصة فى هذه الظروف التى نعيشها .

ولكن لو نظرنا إلى تقسيم المبلغ المخصص لقطاع الزراعة .. والمقدر له ٤٠ مليون جنيه، لوجدنا أن مايخص القطاع الرأسى هو عُشْر هذا المبلغ تقريباً. ومن هنا يجب إعادة النظر – ما أمكن – نحو زيادة هذا المبلغ، حتى تعطى الـ ٦ ملايين فدان كفاءتها الإنتاجية بكامل طاقتها، عن طريق الأخذ بأسلوب التخطيط الزمنى لمدة خمس سنوات مثلاً، فنخصص لها مبلغ استثمار معين، بمتوسط ٣٠ أو ٤٠ جنيهاً للفدان، من أجل زيادة كفاءة استثمار هذا القطاع، ويكفى أن إنفاق هذا المبلغ سيكون بالنقد المحلى .. وليس بالعملات الصعبة. وبهذا يتاح لنا الحصول على كفاية إنتاجية من ٢ مليون فدان لا تعطى الآن كفايتها الإنتاجية .

وأريد أن أعطى مقارنة فيما لو أردنا – فى مجال الاستثمار الأفقى – أن نستصلح ٢ مليون فدان جديدة فى الصحراء، فإننا نواجه أولاً عدم كفاية إمكانيات مياه الرى – هذا إذا وجدت – بالإضافة إلى تكاليفها التى تصل إلى ما لا يقل عن ١٢٠٠ مليون جنيه، فى حين أنه بمثل هذا المبلغ نستطيع أن نصل إلى الكفاءة الإنتاجية – وبشكل سريع – فى الأرض القديمة، لأنها أصلاً أرض مهيأة للزراعة، وذلك بعد القضاء على مشكلات الرى والصرف فى معظم المساحات .. ومشاكل التسوية فى بعض المساحات الأخرى .. والنقص فى أنواع المخصبات اللازمة .. أو عدم المعرفة الكاملة بأنواع التقاوى المنتقاة .. أو الحصول على المبيدات اللازمة فى الوقت اللازم. أقول : إنه يمكن أن نصل بهذه المساحة إلى كامل كفاءتها الإنتاجية بالمبلغ الذى أوضحته على سبيل المقارنة. ولا شك أن المرجع والفيصل فى هذا الأمر هو السيد وزير الزراعة بصفته المختص والأكثر اطلاعاً واستيعاباً للموقف .

هذه هى وجهة نظرى التى أريد أن أؤكد بها أنه يجب أن نعطى أهمية زائدة للتنمية فى القطاع الرأسى ، أكثر مما نعطى فى القطاع الأفقى، وليس فى ذلك إقلال من أهمية هذا القطاع الأخير، ولكن

لسهولة الحصول على العائد السريع فى القطاع الرأسى، وتحقيق زيادة كبيرة فى الدخل، فضلاً عن أنه يحقق أيضاً إمكانيات للتصدير والحصول على العملات الصعبة، وزيادة المعروض الداخلى للاستهلاك المحلى، بما يريح فئات الشعب فى وسائل المعيشة .

ولو سمحتم سيادتكم، لى ملاحظة على موضوع الاستثمار فى قطاع النقل الداخلى، وهى أننى أرى أن المبلغ المخصص للنقل فى الأقاليم قليل، وأنه يعتمد ويركز على الميكروباس .. بالنسبة للأقاليم التى تعانى مشاكل كبيرة ترتبط بالخدمات والإنتاج، وتوقيت العمل فى قطاعات التعليم، والصحة، وغير ذلك . ولا شك أن دعم هذا المرفق بمبلغ أكبر – فى حدود الإمكانيات المتاحة – سيعود على الإنتاج بعائد كبير، وشكراً .

السيد / نائب رئيس الجمهورية :

أرى أن السيد وزير الزراعة يريد الكلمة .

المهندس / سيد مرعى (وزير الزراعة) :

من الوجهة العامة، فإن وزارة الزراعة تتفق تماماً مع ماأوضحه الأخ المناوى بالنسبة لموضوع التوسع الرأسى. والواقع أن المقارنة التى قدمها عن التوسع الرأسى والأفقى ليس لها وجود إلاَّ من الناحية النظرية، لأن السياسة المرسومة للتوسع الأفقى هى فى أضيق الحدود بالنسبة للاستثمارات، ولا يمكن تخفيضها أكثر مما هى عليه. كذلك أنا متفق مع سيادته بالنسبة لما أورده عن التحليل الإحصائى لتصنيف التربة الذى يبين أن الدرجة الأولى من الأراضى الزراعية المصرية تمثل ٧,٥% فقط من مجموع الأراضى الزراعية، وأن الجهود التى قامت بها الوزارة فى مشروعاتها التجريبية بالنسبة لخصوبة التربة، والتجارب الأولية التى تمت فى السنتين الماضيتين، تبين أنه استثمار ضئيل جداً لا يتجاوز فى متوسطه ١٠ أو ١٢ جنيهاً، وقد ثبت ارتفاع القيمة الإنتاجية – ارتفاعاً كبيراً جداً – بعد مضاعفة التجارب التى تمت فى منطقة بلبيس، وبعض مناطق محافظة الشرقية ، ثم فى بعض المناطق الأخرى. وقد تكون محافظة بنى سويف بالذات من المحافظات التى تتأثر تأثيراً جوهرياً بالزيادة الإنتاجية الرأسية، وكذلك محافظتا قنا وسوهاج.. اللتان ترتبطان بتسوية أراضى الحياض . ولذلك فقد كان المشروعان البارزان لوزارة الزراعة – والتى رفعت من أجلهما الشعار– هما : تسوية أراضى

الحياض، والمحافظة على خصوبة التربة .

والحقيقة أننا لم نجد صعوبة من ناحية الاعتمادات المالية ، وقد تفضل السيد الرئيس واعتمد لنا اعتمادين إضافيين، كان آخرهما من أجل تسوية أراضى الحياض. ولكن الصعوبات التى تقابلنا فى سبيل

المحافظة على خصوبة الأرض هذا العام هو نقص الجبس الذى كنا ننقله من جباسات البَلاَّح، وقد أصبحت عمليات النقل فى الوقت الحاضر غير ميسرة نظراً للظروف الحربية، وهذا ما يجعلنا مقصرين فى برنامج تحسين الأراضى. ومع كل ذلك سنضع ملاحظة الأخ المناوى محل نظرنا، لأننى متفق معه تماماً فى الاتجاه الذى اتجه إليه، وشكراً .

السيد / نائب رئيس الجمهورية :

كما أوضح السيد الوزير ، نجد أنه ليس هناك توسع كبير فى القطاع الأفقى ، وكل ما هناك الآن إنما هو استكمال لبعض العمليات التى لابد من إتمامها .

وبالنسبة للنقطة الخاصة بالنقل، فهو كما سمعنا الآن مخصص له ٣٢ مليون جنيه، ونحن أمام معادلة صعبة، لأن جميع أنواع النقل تدخل فى هذا القطاع. ثم هناك أيضاً القطاعات الأخرى، ومتطلبات المجهود الحربى الذى استدعى فجأة اعتماد ١٠٠ مليون جنيه من أجله، كما ذكر الدكتور عبد العزيز حجازى .

كلنا ننادى بزيادة مخصصات قطاع النقل لتحسينه، خصوصاً بالنسبة للأرياف، فما هى الإجراءات؟.. إن الاستثمارات فى نظرنا بالوضع الذى شرحه السادة الوزراء غير كافية، ولابد أن نزيدها، إذ دون الاستثمار .. والاستمرار فى الاستثمار، لا تقوم لنا قائمة. لابد لنا برغم ظروف المعركة .. وبرغم كل شئ، أن يستمر الاستثمار للبناء والتأسيس. ولقد لمسنا نتيجة ذلك فى السنين الماضية .. لمسناه فى صمودنا .. وفى تحمل اقتصادنا للضغوط من بعد حرب ١٩٦٧ .. تَحَمَّلَ هذا الاقتصاد الذى قالوا عنه أنه سينهار فى ديسمبر سنة ١٩٦٧ – وكما قال البعض الآخر عنه أنه لا أمل فيه إطلاقاً – ولكن الذى حدث كان على العكس من ذلك تماماً، وقد أعطانا الدكتور عبد العزيز حجازى الآن صورة عن صمودنا الذى قام على البناء، والتأسيس الذى تم والذى أعطانا عائداً جعلنا نمد قواتنا المسلحة بـ ٥٠٠ مليون جنيه .

لاشك أننا أمام معادلة صعبة. هذه هى الصورة .

المهندس / إبراهيم زكى قناوى (وزير الرى) :

أود أن أوضح موضوع التوسع الرأسى فى الزراعة، الذى أشار إليه السيد العضو عبد اللطيف المناوى. والواقع أن مبلغ الأربعة ملايين جنيه، التى أشار إليها مخصصة لتحسين التربة، وغير ذلك مما ذكره السيد وزير الزراعة.

وهناك أيضاً توسع أفقى ورأسى فى الرى والصرف، لأن معظم استثمارات الرى توجه للتوسع الرأسى فقط، وذلك بإنشاء المصارف العمومية والمصارف المغطاة ، وخلاف ذلك من الأعمال التى تختص بالتوسع الرأسى فقط .

أما عن التوسع الأفقى هذا العام، فهو يتم بالنسبة للمساحات التى كنا نستثمرها - وأقمنا فيها الطلمبات - بمنطقة النوبارية، وتبلغ ٣٧ ألف فدان. وقد ذكر السيد وزير التخطيط أنه يجرى حالياً إعداد ١١١ ألف فدان للصرف المغطى، منها ٤٠ ألف فدان جديدة سيتم الإنفاق عليها من قرض البنك الدولى . أردت بذلك أن أوضح أن التوسع الرأسى قائم بشكل كبير جداً فى هذا العام .

السيد / محمد عبد الوهاب شبانة :

بعد العرض الرائع والأرقام الضخمة التى لا يمكننى استيعابها بسهولة، فإننى أتصور أننا هنا نمثل قيادة عمل سياسى، ولنا دور نؤديه، وأن المطلوب منا - فى الخطة المقبلة - تمكين القوات المسلحة من الزيادة فى الإنفاق على المتطلبات التى تستلزمها المرحلة المقبلة . ومن هنا أتصور أن العمل السياسى - بقيادة اللجنة المركزية - لابد أن يرفع هذا العام شعاراً يؤكده، ويصر عليه، وينفذه .. هذا الشعار هو : ضرورة الإقلال من الإنفاق بشكل أكيد، وعلى وجه الخصوص فى القطاع العام . وعندما أقول هذا تحضرنى أمثلة - من خلال ظروف المعركة - تؤكد أن هناك قطاعات ليس فيها الحرص الواجب على عمليات الإنفاق، ومن هذه الأمثلة أن بعض الوفود التى تسافر من أجل عمل تعاقدات اقتصادية، تنفق نفقات كثيرة مختلفة لا تعود بالنفع الكبير على مجتمعنا. وإذا ما أردت أن أضرب أمثلة أخرى فيكفى أن أشير إلى موضوع الأخشاب الذى سبق أن أثير هنا - فى اللجنة المركزية - فى العام الماضى، وضرورة التأكد من الأطوال والمقاسات اللازمة لإنتاجنا، ولكن الذى حدث هذا العام أن جاءت هذه الأخشاب على غير ما يراد للإنتاج إلى حد ما، ولقد كان هناك تحسن بعض الشىء ولا شك، ولكن كان يمكن أن يكون التحسن أكبر من ذلك، خصوصاً أن توجيهات سيادتكم فى هذا الشأن

كانت واضحة وصريحة، من حيث أن الوفود يجب أن تسافر فى الموعد المناسب . ويكفينى أن أشير إلى أن أحد الوفود قام برحلة طويلة تكلفت نفقات كبيرة ، ومع ذلك لم يعد علينا من ورائها الخير الذى كنا نرجوه .

وهناك قضية أخرى تتعلق ببعض المسئولين فى القطاع العام الذين يغالون فى تجهيز مكاتبهم بتجهيزات خاصة، وغير ذلك. وهذه مسألة تستحق منا وقفة ونظرة .

من هنا أردت أن أؤكد الشعار الذى تمسك به التنظيم السياسى، لأننا نحتاج هذا العام إلى تدعيم أكبر. وإذا أردنا أن نطالب المواطنين ببعض التضحيات الجديدة .. أو ببعض الواجبات التى يجب أن نسارع إليها كمواطنين، فلابد أيضاً أن نزيل من الصورة أكبر قدر ممكن من التناقض – الذى يشوه هذه الصورة – من حيث الإنفاق فى غير محله فى بعض مواقع ومراكز القطاع العام. وبذلك نكون قد ساهمنا كلجنة مركزية وكعمل سياسى فى تدعيم الخطة .. وفى تمكين الجهاز التنفيذى من أن يؤدى دوره نحو تمكين القوات المسلحة من الحصول على متطلباتها فى المرحلة المقبلة، وشكراً .

السيد / نائب رئيس الجمهورية :

لاشك أن هذا المبدأ سليم ، وأن الشعار بالإقلال من مصروفات القطاع العام ، والحكومة، وكل الأجهزة الأخرى، مبدأ سليم يجب علينا جميعاً أن ننادى به. ولكن ما أخشاه فيما لو دخلنا فى تفاصيل صغيرة أن نشوه صورة القطاع العام، بحيث تبدو مظلمة كما حدث فى السنين الماضية. وكلكم تذكرون الهجوم المريب الذى تعرض له القطاع العام فى ذلك الوقت، ولكن لننظر إلى القطاع العام الآن، الذى لولاه ما كنا نقف هذا الموقف فى الصمود الاقتصادى.

إننى متفق معك فى الشعار الذى تنادى به، على ألاَّ نلون الصورة بحيث تبدو قاتمة، ولا نعطيها أبعاداً أكثر مما تستحق ، ولننظر إلى كمية الإنجاز والعمل الذى يتم فى الدولة على جميع المستويات ، كما استمعنا إليها الآن من السادة الوزراء ، والتى كان يمكن أن تبدو فى صورتها الكاملة، لو كانت هناك فرصة لبقية السادة الوزراء ليعطونا صورة عنها بالنسبة للمجالات الأخرى .

كل ما نريده – ونحن ننادى بهذا الشعار– ألاَّ نستشعر الصورة المظلمة التى سببتها حملة قديمة، لا نريد أن نعود إليها ونكررها .

السيد / محمد عبد الوهاب شبانة :

حين عرضت لهذا الموضوع فإننى أعلم تماماً الجهود الضخمة التى بذلت فى القطاع العام، والتقدم الذى وصل إليه . وكل ما أقصده من عرضى للموضوع فى اللجنة المركزية، هو أنى أردته أن يكون عملاً سياسياً، ولا أتصور أن العمل السياسى سيشوه الأساس الرئيسى للدعم الاقتصادى فى البلاد .

الدكتور / جابر جاد عبد الرحمن :

لو سمحتم لى يا سيادة نائب الرئيس، أريد فقط بعض الاستيضاحات :

الاستيضاح الأول : فيما يتعلق بميزان المدفوعات، فقد ذكر السيد وزير التخطيط أنه يتوقع عجزاً فى ميزان المدفوعات فى السنة القادمة يقدر بحوالى ٦٥ مليون جنيه، فى حين أن السيد وزير الاقتصاد قال : إن هناك فائضاً يبلغ ٨ ملايين جنيه فى هذا الميزان . وليس من ضرر أن يكون هناك عجز فى هذا الميزان، ولكن يجب أن نعرفه، لكى نقف منه موقفاً نعالج به هذا العجز. أريد فقط أن أطمئن من هذه الناحية، لأن الموقف بالنسبة للدولة فى حالة وجود العجز غير الموقف فى حالة وجود فائض .

الاستيضاح الثانى : يتعلق بالاتجاهات التى تمت بين الأقطار الشقيقة : السودان، وليبيا، والجمهورية العربية المتحدة، حيث علمنا أنه تم أمس عقد اتفاقيات للتكامل الاقتصادى بين الأقطار الثلاثة .. تبيح تنقل رؤوس الأموال، والأفراد، والبضائع، بحيث تحقق وحدة اقتصادية – أو سوقاً مشتركة – إلى جانب إنشاء شركات للملاحة والنقل، ومصرف مالى، ودعم صندوق الإنماء الأفريقى .

وقد علمنا أيضاً، أن السيد وزير الزراعة عقد اتفاقيات فى مجالات الزراعة، ونحن نبارك كل هذه الجهود والاتجاهات التى فرح بها الشعب كثيراً . إلاَّ أننا نود أن نعرف العائد الذى سيعود علينا من وراء كل ذلك، لنبشر به الشعب، وليعلم أن هذه الخطوات ستدعم من موقفنا. لهذا أريد – من الناحية الإعلامية – أن تُلْقَى الأضواء على المكاسب التى يمكن أن تحققها الأقطار العربية الثلاثة، فمثلاً إذا تحقق إنتاج القمح على نطاق واسع فى السودان كما شاهدت بنفسى – فى شهر يناير الماضى – بالنسبة لمشروع " خشم القرية "، حيث تجرى هناك زراعة مساحات واسعة من القمح، فإن ذلك قد يغنينا عن استيراد القمح، مما يخفض مقدار العجز فى ميزان المدفوعات. هذه المسائل يجب إلقاء

الأضواء عليها أمام اللجنة، وأمام الشعب ليسعد بها ويفرح، وإننا جميعاً نباركها، وندعو ربنا سبحانه وتعالى أن يكلل هذه الجهود بالتوفيق، وأن يُتِم الوحدة بين هذه البلاد، ففى هذه الوحدة دعم لنا ولموقفنا أمام العالم الخارجى .

الاستيضاح الثالث: وقد عرض لهذا السيد وزير الاقتصاد، وهو يتعلق باتفاقية الجات وانضمامنا إلى تلك المنظمة . وقد ذكر سيادته أننا بدأنا فعلاً فى عقد اتفاقيات تعطينا أفضلية جمركية بالنسبة لبعض الدول ، ولاشك أن هذه خطوة طيبة تتيح لمنتجاتنا فى تلك الدول أفضلية جمركية تجعلنا نصدر إليها كميات كبيرة، مما يحسن الميزان التجارى وميزان المدفوعات بالنسبة لنا. ولكنى أريد فقط أن أطمئن على الناحية المقابلة عندما تعقد معنا تلك الدول اتفاقيات تعطينا أفضليات جمركية، أليس من المنتظر أن تطالب هذه الدول بأفضليات مقابلة فيما تصدره إلى الجمهورية العربية المتحدة، فما أثر ذلك على حصيلة الجمارك عندنا، وعلى إنتاجنا أمام صادرات هذه البلاد إلينا ؟.. هذا مجرد استيضاح يريد رجل الشارع أن يطمئن بشأنه .

سمعت أيضاً من السيد وزير التخطيط – فيما يتعلق بقبول الطلاب بمختلف مراحل التعليم – أن الطلاب فى مرحلة التعليم الإلزامى فى الخطة القادمة، سيقبلون بنسبة معينة ممن يجب قبولهم، وبنسبة ٦٦ % من الناجحين فى التعليم الثانوى، ولكن لم تذكر الوزارة ما الذى ستفعله بالنسبة لأولئك الذين لا يقبلون فى المدارس طبقاً لهذه الخطة، خصوصاً بالنسبة للمدارس الثانوية .

الاستيضاح الأخير – يا سيادة نائب الرئيس – يتعلق بكهربة الريف : وما من شك فى أن موضوع الإسكان وكهربة الريف يحتاج منا إلى عناية كبيرة. حقيقة أننا نمر بمرحلة لا يعلو فيها صوت على صوت المعركة، كما أننا نعلم أن الإمكانيات المتاحة محدودة للغاية، ولكن حسب خطة كهربة الريف نجد أنها لن تتم قبل ١٠ سنوات، على أساس كهربة ١٠٠ قرية كل عام .

إن النظام المتبع – فى نظرى – يمكن أن يتم تغييره، بحيث أن القرى تعتمد على نفسها وتساهم بنصيب، بحيث إنها تقوم بذلك فى ظل تنظيمات معينة. ولو نظرنا إلى بلد كبير مثل الولايات المتحدة الأمريكية أو كندا – وهى بلاد غنية – نجدها قد لجأت إلى هذا النظام .. وهو نظام التعاونيات الكهربائية، وبمقتضاه استطاعت تمكين الريف من استخدام الكهرباء، فحتى عام ١٩٣٦ كان ريف أمريكا – التى وصلت اليوم إلى القمر – تضاء مزارعه كلها بزيت البترول، إذ لم تكن هناك كهرباء على الإطلاق. ولكن خلال الـ ٣٣ سنة الأخيرة تكهرب كل الريف

الأمريكى، وذلك بفضل إيجاد تنظيمات تعاونية، حيث يقوم الناس فى القرى بعمل هذه التنظيمات، إذ يقدمون بعض المال على أن تقوم إدارة معينة بمدهم بالباقى – حتى على سبيل القرض – وتمدهم بالكهرباء .

إن جماهير الشعب يجب أن تشعر بأن السد العالى بدأ يعطى حصيلته، ليس فقط فيما يتعلق بالماء، أو زيادة الرقعة الزراعية – أى الإنتاج الأفقى .. أو الإنتاج الرأسى – ولكن أريد أن يشعر الشعب بالسد بخصوص الكهرباء. إننى أعلم أن بالكهرباء فائضاً من إنتاجها، وهذا الفائض لا يجد من يستهلكه، ولذلك أرجو تعميم استخدام الكهرباء فى الريف. ثم إننى سمعت أن سعر الكهرباء كما هو فى القاهرة، فإذا كان الأمر كذلك، فأين ما كنا نسمعه من أن سعر الكيلووات سيكون كذا مليماً ؟

صحيح أننا فى حاجة إلى المال للمرحلة الحالية، ولكن جماهير الشعب عندما تشعر أن الكهرباء فى الريف بدأت تُقَدَّم للناس بسعر رخيص، سيشعرون أن السد العالى أعطاهم شيئاً، وبالتالى فإن هذا سيزيد من حصيلة الإنتاج فى النهاية فى الريف .

لقد أثلج صدرى البيانات التى أكدت موقفنا من الناحية الاقتصادية، وصمود شعبنا – بصبر، وأناة، وشجاعة – فى هذه المعركة التى نخوضها .

والله نسأل أن يوفقنا إلى النصر بزعامة قائدنا، وشكراً .

السيد / حسن عباس زكى :

بالنسبة للرقم الخاص بميزان المدفوعات قلت : إن هناك فائضاً فى ميزان المدفوعات سنة ١٩٦٩/٦٨، أى السنة التى انتهت فى يونيه ١٩٦٩. أما سنة ١٩٧٠/٦٩ فلم ينته ميزان مدفوعاتها بعد . أما ميزان المدفوعات الذى يشير إليه السيد وزير التخطيط فهو عن عام ١٩٧١/٧٠ ، فهذا الفرق هو نتيجة أن موازين المدفوعات هذه هى من سنوات مختلفة .

أما موضوع الدعاية بالنسبة لعمليات التنسيق والتكامل، فلا شك أن هذه المسألة تحتاج إلى حكمة فى الحقيقة، لأن الشعوب لا تفهم كل التفصيلات. وقد يكون من المصلحة ألاَّ نعطيها دعاية واسعة بجرعة كبيرة، ثم نظل سنة أو أكثر ولا يتم شىء. وبصراحة نقول : إن هناك أيضاً تكاملاً وتنسيقاً تم بيننا وبين بعض الدول على الورق، ولكن من حيث التنفيذ لم تكن هناك قدرة على التنفيذ، لعدم وجود رأس المال الكافى، لأن كلاً من الدولتين مستوردتين لرأس المال، ولكن فى هذا

المجال أعتقد أن هناك مجالاً كبيراً لأن دولتين منهم مستوردتين لرأس المال، ودولة لديها فائض فى رأس المال، ومن هنا يمكن أن تزال هذه العقبة ونأمل خيراً. ويحسن أن نتدرج فى تبصير الناس بهذه المسائل،

بحيث يواجهون الواقع الملموس، وبالتالى يعيشون فى أمان واقعى أمامها، ولكن هذا لا يعنى أننا لا نعطى لهذا الموضوع حقه من الدعاية اللازمة له .

بالنسبة للموضوع الثالث المتعلق بمنظمة الجات : مما لاشك فيه أنه لا يوجد أى اتفاق تجارى إلاَّ وفيه أخذ وعطاء، ولكن الحكم يتأتى حينما يكون العطاء الذى نعطيه أقل مما نأخذه .

وعلى سبيل التوضيح بالأرقام، فلا شك أيضاً أن هناك بعض الميزات النسبية سيأخذها منا العالم الغربى .. أو هذه الدول ، وهذه الميزات لا يتجاوز مجموعها حوالى مليون جنيه وكسور بالنسبة للتخفيض فى الرسوم الجمركية. ولذلك أقول كوزير اقتصاد – من هذه الزاوية – إننا لن نخسر مليماً واحداً من المليون جنيه، لأن نظامنا الاقتصادى مخطط، بمعنى أن التخفيض الذى سيحدث بالنسبة لهذه الرسوم .. سيترتب عليه تخفيض فى قيمة هذه السلع لو كان المستهلك سيستفيد من هذا التخفيض ، ولكن حيث أن الاستيراد ١٠٠% فى يد القطاع العام، فالمحافظة على السعر معناه أن هناك فائضاً فى القطاع العام، وهذا الفائض سيؤول للخزانة، ولكن لا يؤول إليها فى شكل رسوم جمركية، ولكن فى شكل فائض فى قطاع الأعمال، وبالتالى فإن هناك توازناً سيتم .

وبهذا يمكن أن نقول باختصار : إن هناك كسباً مقابل عدم عطاء تقريباً، وشكراً .

السيد / نائب رئيس الجمهورية :

الدكتور غانم يرد بالنسبة لموضوع الطلاب .

الدكتور / محمد حافظ غانم (وزير التربية والتعليم) :

السيد نائب الرئيس، أود أن أطمئن الأخ الكريم الدكتور جابر عبد الرحمن على أن سياسة القبول بالنسبة للعام الدراسى المقبل – ١٩٧١/٧٠ – هى سياسة الاستيعاب الكامل .

فبالنسبة للمرحلة الابتدائية سوف نطبق فى العام القادم ما طُبِّقَ فى هذا العام، وهو أننا سنقبل فى المدارس الابتدائية الحكومية كافة الأطفال الذين يتقدمون إليها ما بين سن السادسة والثامنة. وهناك عدد من الأطفال يتقدم رأساً لمدارس اللغات، وهناك عدد آخر يتقدم رأساً لمدارس خاصة .

كما أن هناك عدداً كبيراً من الأطفال لا يزال يتسرب من المدرسة الابتدائية وهو فى سن الإلزام، ونحن نحاول بالتعاون مع الجهاز السياسى ومع أجهزة الحكم المحلى منع هذا التسرب منعاً نهائياً، ولكن

هذا الأمر غير متوقع حصوله بالكامل خلال سنة أو سنتين، ومن المتوقع أن تظل هناك نسبة متسربة من الطلاب .

والذى لابد أن أؤكده للدكتور جابر جاد أننا سنقبل كافة الطلاب فى المدارس الابتدائية – الذين يتقدمون إليها – وأن الاعتمادات المدرجة للاستثمار تسمح لنا بفتح فصول جديدة فى المدارس الابتدائية. وأيضاً نحن مستعدون فوراً – إذا ما وجدنا طلاباً لا يجدون فصولاً – لتحويل أى مكان موجود فى أى قرية إلى مدرسة ابتدائية .

ففى هذا العام لم نرفض أى طالب، وبالتالى ارتفعت نسبة الاستيعاب، ومع ذلك ففى العام القادم ستزيد النسبة، وسيظل هناك بعض التسرب. هذا بالنسبة للمرحلة الابتدائية .

أما بالنسبة للتعليم الإعدادى، فستكون السياسة بالنسبة له – كما كانت عليه السياسة فى هذا العام – هى سياسة الاستيعاب الكامل، وذلك بعد أن أُدخل نظام شهادة إتمام الدراسة الابتدائية، فكل طالب ينجح فى هذه الشهادة سيكون له مكان فى المدرسة الإعدادية الحكومية. ومع ذلك فتدبير المكان فى المدرسة الإعدادية الحكومية – تطبيقاً لسياسة الاستيعاب الكامل – سيحتاج منا إلى عدة سنوات لبناء مدارس إعدادية .

ففى خلال المرحلة الحالية فإن الاستيعاب الكامل يشمل القبول فى المدارس الحكومية الإعدادية، ويشمل أيضاً : القبول فى فصول الخدمات، والقبول فى المدارس الخاصة . والواقع أننا فى هذا العام حققنا استيعاباً يصل إلى ٩٩% . وقد لا يكون هناك على مستوى الجمهورية أكثر من ٢٠٠ أو ٣٠٠ طالب – من الذين نجحوا فى الشهادة الابتدائية – لم يواصلوا المرحلة الإعدادية .

نحن فى العام القادم سنستوعب كافة الطلاب – الذين نجحوا فى الشهادة الابتدائية – فى المدارس الحكومية، وفى فصول الخدمات، وفى التعليم الخاص .

فليست لدينا مشكلة إذاً، ونحن نجهز أنفسنا لبناء فصول جديدة داخلة فى الاستثمارات الجديدة، وهذه المسألة مرتبطة بإعداد معلمين جدد، وقد وفرت لنا وزارة الخزانة درجات لتعيين معلمين جدد فى المرحلتين الابتدائية والإعدادية .

أما بالنسبة للمرحلة الثانوية، فإن السياسة هى الاستيعاب الكامل . وقد أشار السيد وزير التخطيط إلى نسبة ٦٦% ، ولكن هذه النسبة تمثل القبول فى المدارس الثانوية الحكومية . أما نسبة الثانوية العامة فهى تمثل حوالى ٣٣% ، ويمثل القبول فى المدارس الثانوية الفنية الحكومية حوالى ٣٣ %

أيضاً. يضاف إلى ذلك نسبة أخرى تذهب إلى دور المعلمين قد تصل إلى ١٠% ، ويضاف إلى ذلك أيضاً نسبة أخرى تدخل مدارس ثانوية – أو مدارس تلى المرحلة الإعدادية – تابعة للوزارات المختلفة تصل إلى ٥% ، والباقى يُسْتَوْعَب فى مراكز إعداد الفنيين .

كما حدث هذا العام استيعاب كامل، بمعنى أن كل الذين نجحوا فى الشهادة الإعدادية يذهبون إما إلى مدرسة ثانوية عامة، أو مدرسة ثانوية فنية، أو إلى دار معلمين، أو إلى مدارس تابعة للوزارات المختلفة، أو إلى مراكز التدريب المهنى. ومن لا يريد الالتحاق بمركز التدريب المهنى ويريد الالتحاق بالتعليم الثانوى الخاص، طبعاً ليست هناك مدارس خاصة للاستيعاب، إنما نحن وضعنا حسابنا الاستيعاب الكامل ١٠٠% ، وشكراً .

السيد / نائب رئيس الجمهورية :

بالنسبة للنقطة الأخيرة المتعلقة بكهربة الريف . الحقيقة قد أختلف مع الدكتور جابر جاد، لأن لدى تجربة فعلاً فى قريتنا ، لقد حاولت لكى تدخل الكهرباء [إليها] وحاولت إنشاء جمعية تعاونية، ولكن القرية كلها لا يزيد عدد سكانها عن ١٩٠٠ نسمة، وليس فيها شىء إطلاقاً، وبالتالى لم نتمكن من الحصول منها على شىء ليساعد على إدخال الكهرباء إلى القرية .

إذاً من أين أتت المشكلة؟.. المشكلة أنه حدثت فى سنة ١٩٦٥ سياسة انكماشية .. فى هذه السنة بالذات كان قد بدأ تطبيق مشروع كهربة الريف، وحصل تعاقد على المعدات مع تشيكوسلوفاكيا فعلاً – وذلك لـ ٢٠٠٠ قرية – وصنعت المواد فعلاً، ولكن أوقف التصنيع .. وأوقف العقد، مما أدى إلى حدوث مشكلة بيننا وبين تشيكوسلوفاكيا، نتيجة للسياسة الانكماشية التى طبقت فى ذلك الوقت .

إننى لست متشائماً، فإننا – إن شاء الله – لن نأخذ ٣٠ سنة حتى نكهرب الريف، ولكن بعد أن ننتهى من هذه المعركة، إن شاء الله. ثم بالنسبة لمبلغ الـ ٥٠٠ مليون جنيه المخصص للجيش ليس من الممكن أن يأخذه بطبيعة الحال بعد انتهاء المعركة، وإلاَّ أين يذهب كل هذا المبلغ؟.. لابد أن يعود

هذا المبلغ مرة أخرى لكهربة الريف ولكل المرافق، إن شاء الله .

السيد / عادل عزى :

إن الدكتور لبيب شقير تكلم فى أول حديثه عن احتمالات تناقص محصول القطن هذا العام، بما يوازى حوالى مليون قنطار، قيمتها ٢٠ مليون جنيه ، وذلك بسبب أن محصول العام الماضى كان محصولاً استثنائياً. ومع التقدير الكامل للظروف الاستثنائية التى صادفت محصول القطن فى العام الماضى ، من نقص الإصابة، ومناسبة الظروف الجوية لنمو المحصول ، إلاَّ أننا لا ننكر أنه كان هناك تنسيق .. وكانت هناك جهود كبيرة بُذِلَتْ، أدت إلى الوصول إلى هذا المحصول الكبير .

هناك نقطة أخرى : إذ أن الدولة سبق لها أن وصلت إلى محصول قطن مقداره ١٠,٦ مليون قنطار عام ٦٤، فدخلت فى مرتبة الإنتاج العالى للقطن. وأعتقد أنه لو تضافرت الجهود – بين الأجهزة السياسية والأجهزة التنفيذية هذا العام – فسينعكس [هذا] على عملية الإنتاج فى محصول القطن، بما يوصلنا إن شاء الله إلى رقم إنتاج العام الماضى .

والنقطة الثالثة : وهى تتعلق بمبدأ من مبادئ توزيع الاستثمارات التى تحدث عنها الدكتور حجازى، بأن يتم التركيز على استكمال المشروعات الجارية ، أو التوسع فى المشروعات الجارية ذات العائد السريع .

وهناك استثمارات مدرجة لاستغلال الأراضى التى سبق استصلاحها، والتى صرفت عليها الدولة حوالى ٢٠٠ مليون جنيه حتى الآن، والتى تمثل ٦٢٥ ألف فدان ، ولكن جزءاً كبيراً من هذه الأراضى لن يتم استغلاله – فى الظروف الطبيعية – بالاستثمارات التى وضعت للتوسع فى قطاع التنمية الأفقية. إذ الواقع أن كل الاستثمارات التى وضعت للتنمية الأفقية، إنما قصد بها استغلال مشروعات سبق للدولة أن أنفقت عليها بعض المبالغ .

هناك ١٠٨ آلاف فدان سيتعطل إنتاجها، وللأسف هناك جزء من هذه المساحة أُنشئت له هذه السنة محطة صرف ضخمة ، وكانت جميع أجهزة الدولة السياسية ومجلس الأمة تتابع السيد وزير الرى خطوة بخطوة، إلى أن افتتحت هذه المحطة فى شهر يناير ، وكنا نأمل أنه سيستفيد من هذه المحطة ٥٥ ألف فدان تبدأ بشائر إنتاجها هذا العام .

الحقيقة إننى أرجو أن تأخذ الأراضى الجديدة حقها من الاستثمارات ، بدلاً من أن تتأخر سنة وسنتين دون أن ينفق عليها، وبالتالى تضيع المبالغ التى أنفقتها الدولة على هذه الأراضى، وشكراً .

السيد / نائب رئيس الجمهورية :

بالنسبة للقطن، كلنا أمل معك، ولكن الأخ سيد مرعى متحفظ جداً فى هذا الصدد، ويرى ألاَّ يعلن ذلك إلاَّ بعد تحقيق النتيجة، لتكون مفاجأة حسنة إن شاء الله .

أما بالنسبة للاستزراع فالسيد العضو صاحب مصلحة فيه، ولقد مر على أمس الأول السيد وزير الاستصلاح وتحدث معى بشأن الأراضى التى سبق غمرها ومطلوب استكمالها، وطلب مبلغ مليون جنيه زيادة، ووافقت اللجنة الوزارية على ذلك . أى أنه ليس للسيد العضو حجة هذه السنة، فكل ماطلبتموه لهذا الاستكمال حصلتم عليه، وبالتالى فإننا نريد أن تتحقق النتيجة المطلوبة إن شاء الله .

السيد / أحمد عبد السلام حبشى :

ورد فى جدول التوزيع – الذى تكلم عنه الدكتور جاب الله وزير التخطيط – مبلغ ٥٢ مليون جنيه للقطاع الخاص، منه حصة مخصصة للإسكان. والواقع أن هناك مؤشراً غير صحى بالنسبة لخط الإنشاءات فى الإسكان ، وواضح أن عملية الإنشاءات فى الإسكان متجهة – فى تقديرى – إتجاهاً خطيراً، ذلك أن عملية الإنشاءات للإسكان فوق المتوسط هى الغالبة. وفى تقديرى أنه يجب أن يكون خط الإنشاء فى الإسكان خطاً موجهاً، بمعنى أن وزارة الإسكان لابد أن تنسق طبقاً لاحتياجات المجتمع فى نواحى الإسكان المختلفة، سواء بالنسبة للإسكان أقل من المتوسط، أو المتوسط، أو فوق المتوسط .

وفى الواقع أن الطبقات الكادحة تعانى حالياً من أزمة إسكان مستحكمة، وهذا يرجع إلى عدم التخطيط – أو التوجيه – فى عملية الإنشاءات فى قطاع الإسكان. فأرجو أن يوضح السيد وزير الإسكان ذلك الأمر، وشكراً .

السيد / نائب رئيس الجمهورية :

فليتفضل السيد وزير الإسكان .

المهندس / حسن مصطفى (وزير الإسكان) :

كانت هذه النقطة فى الاعتبار عند وضع سياسة الإسكان، إذ خُصِّصَ للإسكان الاقتصادى ما يعادل حوالى ٧٠% من مجموع استثمارات قطاع الإسكان، و ٢٥% للإسكان المتوسط، و ٥% للإسكان فوق المتوسط .

ولما كان القطاع الخاص يتجه إلى الاستثمار فى الإسكان المتوسط، فقد روعى أن تكون جميع المبانى التى يتولاها القطاع العام من النوع الاقتصادى .

وفى بعض المناطق يتغير نوع المبانى حسب طبيعة الطلب، فمثلاً فى القاهرة كانت جميع المبانى التى باشرها القطاع العام من النوع المتوسط، وفى بعض المحافظات مثل محافظة كفر الشيخ طُلِبَ ألاَّ تكون جميع المبانى من النوع المتوسط، ومن ذلك يتضح أن التنفيذ لا يطابق تماماً النسب المحددة فى بعض المناطق .

ونحن نعطى للقطاع الخاص حرية التصرف، وقد نص القانون على تحديد القيمة الإيجارية للوحدات السكنية مسبقاً على أساس ٥% من ثمن الأرض، و ٨% من تكاليف المبانى، وتقدر القيمة الإيجارية قبل البناء. ومن هنا فإن العائد لا يتغير سواء كان المبنى من النوع الاقتصادى أو المتوسط .

السيد / أحمد عبد السلام حبشى :

التخطيط فى قطاع الإسكان واضح بالنسبة للقطاع العام، والعكس صحيح بالنسبة للقطاع الخاص. وإننى على صلة بلجان تقدير الإيجارات، وأعلم أن كثيراً من المبانى تبنى من النوع فوق المتوسط، وتقدر لها إيجارات مرتفعة .

السيد / نائب رئيس الجمهورية :

قد يكون ذلك فى القاهرة فقط .

السيد / أحمد عبدالسلام حبشى :

بل وفى عواصم المحافظات كذلك . والواقع أننا إذا استطعنا أن نوجّه القطاع الخاص توجيهاً

سليماً ودقيقاً بالنسبة للإسكان، لأمكن أن نوفر مزيداً من المساكن للطبقة الكادحة، وهى الطبقة الغالبة فى المجتمع .

السيد / نائب رئيس الجمهورية :

أرجو أن يكون هذا فى اعتبار السيد وزير الإسكان .

السيد / على خوجلى :

استمعت إلى بيان السيد وزير التخطيط الذى عدد فيه المدن والمناطق التى سوف تستفيد من مشروعات مياه الشرب، ومع تسليمى الكامل بضرورة إعطاء الأولوية فى الإنفاق للمعركة ومتطلباتها، فقد استرعى نظرى أنه أغفل مدينة أسوان بالذات. فقد وُضِعَ سنة ١٩٤٦ مشروع لمياه الشرب فيها على أساس عدد سكانها فى ذلك الوقت .

أما اليوم وقد اتسعت أسوان ، وتغير وجه الحياة فيها ، وزاد عدد سكانها زيادة كبيرة، فهى تعانى من عدم توفر مياه الشرب، مما اضطرنا فى الوقت الحاضر إلى اللجوء لعمليات بديلة – لسد النقص – كالآبار .

هذا، وقد سبق أن خُصِّصَ اعتماد لذلك ، ثم سُحب ولم ينفذ شئ ، وكان هذا سيتم من القرض التشيكى. لذلك أرجو أن تعطى الأولوية لأسوان فيما يتعلق بمشروعات مياه الشرب .

وعندما زارنا السيد رئيس مجلس الأمة والسيد ضياء الدين داود قلت لهما : إن عدم تنفيذ المشروعات التى تقررت فعلاً كثيراً ما يكون من ضمن عوامل الإثارة، وضربت مثلاً لذلك بعملية المياه فى السراح والمحاميد، إذ تم تركيب المعدات والأجهزة ولم تصل المياه .

ولقد استرعى نظرى كذلك أن السيد وزير التخطيط أغفل أيضاً مدينة أسوان.. عندما تكلم عن مشروعات المجارى. وأخشى أن تكون هذه أيضاً من عوامل الإثارة، إذا لم ينفذ مشروع المجارى فى أسوان، خاصة أنه قد بدئ فى تنفيذه فعلاً، واعتُمِدَ له مبلغ ٢٠٠ ألف جنيه، ثم لم يُدْرَج شئ هذا العام. فأرجو أن يستكمل هذا المشروع .

ولنا طلب آخر عند السيد وزير النقل، وهو خاص بكوبرى إدفو، فقد انتظرنا سنوات طويلة إلى أن بُدِئَ فى التنفيذ . وقد حاول العدو أن يدمر هذا الكوبرى لمنعنا من الاستفادة به . واليوم

مرت سنة دون أن يُسْتَكْمَل هذا الكوبرى ، ولم يُعْتَمَد له مبلغ ما ، كما لم نسمع عنه شيئاً فى بيانات السادة الوزراء .

السيد / نائب رئيس الجمهورية :

لا ينبغى – فى اللجنة المركزية – أن نتكلم إقليمياً، فكل عضو هنا يمثل الجمهورية كلها. ويجب عندما نتكلم عن المشاكل .. أن نتكلم عن الجمهورية ككل. ولو تصورنا أن كلاً من السادة الأعضاء

تكلم عن إقليمه ومشاكله – وجاء ليعرضها هنا ، وحصر نفسه فيها – لأبعدنا ذلك عن النظرة الشاملة، وعن المعركة التى نعيشها .

ونحن نحاول – فى اللجنة الاقتصادية الوزارية – أن نوزع الاستثمارات المتاحة على مختلف القطاعات أفضل توزيع، فمثلاً عندما عرض السيد وزير استصلاح الأراضى أن هناك آلافاً من الأفدنة قد أعدت للزراعة هذا العام، وستبدأ فى الإنتاج فى العام القادم، رفعنا الاستثمارات لهذا القطاع من ١١,٥مليون إلى ١٢,٥ مليون جنيه.

أما فيما يتعلق بالمجارى مثلاً فيمكن إرجاؤها حتى نوفر للمعركة متطلباتها، وإذا أخذت المعركة كافة احتياجاتها، فلا مانع من توجيه الفائض بعد ذلك لمشروعات أخرى .

المهندس / على زين العابدين صالح (وزير النقل) :

بالنسبة لكوبرى إدفو، فهو مبنى على أساس نظرية جديدة تعرف بنظرية الخرسانة سابقة الإجهاز، ويمكن القول بأن هذا هو أول كوبرى فى العالم يواجه المشاكل التى عطلت السير فى إنشائه ، مما دعا إلى الرجوع إلى بيوت هندسية استثمارية – مصرية وألمانية وغيرها – لدراسة أفضل الطرق لإصلاحه. ومنذ شهر تقريباً اعتمدت الرسوم النهائية لإصلاحه، والنقد الأجنبى اللازم له، وبدأنا هذه الأيام الإصلاح.

وتعتبر هذه أول تجربة من نوعها بالنسبة للشركة التى تقوم بتنفيذه، وسوف تستغرق عملية الإصلاح حوالى ٤ شهور .

أخيراً فإننى أعتب على الزميل على خوجلى، لأنه لو أثار هذا الموضوع معى لأوضحت له تفاصيله .

السيد / نائب رئيس الجمهورية :

هل هناك ملاحظات أخرى. (لم تبد ملاحظات) .

إذاً ترفع الجلسة .

(رفعت الجلسة حيث كانت الساعة التاسعة والدقيقة الخمسين مساءً) .

* * *